

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

أثر مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الأعمال والاقتصاد
في محافظة الخليل

مهند علي محمد شاور تميمي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ / 2017م

أثر مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الأعمال والاقتصاد في محافظة
الخليل

اعداد:

مهند علي محمد شاور تميمي

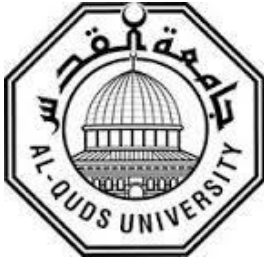
بكالوريوس إدارة اعمال -جامعة الخليل - فلسطين

المشرف : أ. د. محمود الجعفري

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة

والضرائب من معهد الإدارة والاقتصاد جامعة القدس

1439هـ/2017 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
ماجستير المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

أثر مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الأعمال والاقتصاد في محافظة الخليل

اسم الطالب: مهند علي محمد شاور تميمي
الرقم الجامعي: 21320198

المشرف الرئيس: أ. د. محمود الجعفري

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/10/8 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم :

التوقيع
التوقيع
التوقيع

1. رئيس لجنة المناقشة : أ. د. محمود الجعفري
2. ممتحنا داخليا : د. كامل ابوكويك
3. ممتحنا خارجيا : أ. د. نضال صبري

القدس - فلسطين
1439هـ - 2017 م

اهداء

أهدي بحثي الى كل من يسعى الى الارتقاء الاقتصادي من خلال العلم في كل العالم، ولكل من يسعى الى تطوير وتحسين فرص الاستثمار وبيئة العمل في هذا الوطن.

وأشكر الدكتور القدير محمود الجعفري على جهوده لإنجاح هذا العمل والى كل من درسني في برنامج الماجستير في معهد الادارة والاقتصاد

وأهدي بحثي بكل تواضع لأصحاب الفضل الاول بعد الله سبحانه وتعالى الى والدي رحمه الله ووالدتي بارك الله في عمرها ثم الى رفيقة دربي وشريكة حياتي زوجتي الغالية والى اولادي وإخوتي وأخواتي الاحباء.

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت الى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ما ورد، وأن هذه الرسالة أوي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة او معهد آخر.

التوقيع :-----

الاسم : مهند علي محمد شاور تميمي

التاريخ: 2017/10/8

المخلص

تطبق ضريبة القيمة المضافة في اكثر من 130 دولة حول العالم ، وهي احد اشكال الضرائب غير المباشرة، والتي تحصل من المستهلك النهائي عن طريق المشتغل المرخص، وعندما تكون ضريبة القيمة المضافة على مشتريات المشتغل المرخص أكثر من ضريبة القيمة المضافة على المبيعات، فإنه يحق له استرداد الفرق في الضريبة من الحكومة، نظرا لأن مفروضة على المستهلك وليس على المشتغل المرخص باعتباره مكلف اداري ، وهذا ما يسمى الاعادة الضريبة او الاسترداد الضريبي.

وتعاني الشركات من تأخير دفع الاعادة الضريبة او خصم جزء من مبلغ الاسترداد او تصفيره بشكل كلي، ويترتب على ذلك عدد من الاثار السلبية على اداء الشركات ماليا وتسويقيا وانتاجيا وعلى بيئة الاعمال والاقتصاد بشكل عام.

وهدفنا هذه الدراسة لتحديد وتقدير اثر المشكلات التي ترافق الاعادة الضريبية على بيئة اعمال الشركات في محافظة الخليل، وقد قسمت مؤشرات بيئة الاعمال الى ثلاث مجالات وهي الجانب المالي لبيئة الاعمال والجانب التسويقي والجانب الانتاجي، وتم اختيار محافظة الخليل لأنها من اكبر المدن الفلسطينية وتساهم هذه المحافظة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، كما ان عدد سكان المحافظة يشكل حوالي 25% من سكان الضفة.

وتم جمع البيانات الثانوية من وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء ودوائر الضريبة، كما تم الاعتماد على الدراسات السابقة في جمع المعلومات والبيانات، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، بعد ان تم تحديد مجتمع الدراسة وهوالشركات التي تقدمت بالاسترداد الضريبي خلال السنوات الثلاث الماضية في محافظة الخليل وتم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 110 شركات، لجمع البيانات الاولية حول اداء الشركات، وتم تحليلها باستخدام مؤشرات الاحصاء الوصفي، كما استخدم نموذج الانحدار لفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حيث أن المتغيرات هي متغيرات نوعية او كيفية، وذلك لاكتشاف اثر مشكلات الاعادة الضريبية على أداء الشركات.

وبينت هذه الدراسة ان اجراءات الاعادة الضريبية ينبثق عنها مشكلات عديدة لها عدد من الاثار السلبية على بيئة اعمال الشركات، حيث ان مشكلة تأخير دفع الاعادة الضريبية مع الخصم من مبلغ الاعادة هي من اهم المشكلات والاكثر شيوعا والاكثر تأثيرًا على بيئة اعمال الشركات، وبالتالي فإن لمشكلات وتداعيات الاعادة الضريبية آثار سلبية على الاقتصاد.

وتوصلت هذه الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:

1- يجب على الشركات ان تضبط حساباتها بشكل دقيق من خلال المحاسب الداخلي والمدقق الخارجي بحيث يتم اعداد الملف بأقصى سرعة وبشكل صحيح.

2- أن لا يكون هناك أي مجال للشك لوجود أي اخطاء اونواقص في ملف طلب الاعادة لتقليص مدة التدقيق في دائرة الضريبة وتجنب أي خصم من مبلغ الاعادة.

3- يجب على وزارة المالية اختصار اجراءات فحص وتدقيق ملفات الاعادة الضريبية.

4- توفير كادر كافي من موظفي الضريبة يتمتع بكفاءة عالية من اجل اختصار فترة التدقيق.

5- يجب التقليل من عمليات الخصم بحيث لا يتم خصم أي مبلغ الا في حال ثبوت عدم استحقاقه، وذلك لما له من اثار ايجابية على أداء الشركات في الحصول على الاعادة بسرعة وبدون خصم ولما له من اثار ايجابية على الاستثمار والاقتصاد الفلسطيني.

كلمات مفتاحيه: ضريبة القيمة المضافة، الاسترداد الضريبي، مشكلات الاعادة الضريبية

The Impact of Tax Refund Problems on Business and Economic Environment in Hebron Governorate

Prepared By: Mohanad Ali Mohammad Shawar Tamimi

Supervised By: Prof. Mahmoud EL Jafari

Abstract:

Value Added Tax (VAT) is applied in more than 130 countries worldwide, and it is considered as a type of indirect taxations collected from final customers through licensed workers. When licensed businessmen pay VAT on their purchases more than the amounts of tax they receive from sales, they have the right to recover the difference in tax from the government. That could be attributed to the fact that tax is imposed on the customer and not on licensed businessmen because they are administratively employees, and this is what is called Tax Refund.

Companies suffer from delays in paying tax refund, deduction of the refundable amount, or even erasing it totally, the, It expected that the consequences of delaying and/ or erasing tax refund would have negative impacts on the companies' financial, marketing, and production performance, working environment, and economy in general.

The study aimed to investigate and estimate the effects of problems that are associated with tax refund on companies' business environment in the district of Hebron. Business environment indicators are divided into three aspects: financial, marketing, and production. The district of Hebron was chosen for this study because it is the largest district in Palestine. It constitutes a large proportion of the Palestinian Gross Domestic Product (GDP), and makes up 25% from the West Bank population.

Secondary data were collected from the Ministry of Finance, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), and Tax Departments, in addition to other previous studies related to the field.

The study adopted the analytical descriptive methodology. The sample covered companies that submitted tax refund application during the last three years in Hebron Governorate. To collect the primary data on companies' performance, a 110 questionnaire were distributed to obtain data from factories and companies. Data were analyzed using statistical methods including the calculations of the average, standard deviations, and proportions to describe the sample. Regression Model was also used to examine the relationship between the independent and dependent variables, qualitative and quantitative, to figure out the impacts of tax refund on companies.

The study showed many negative impacts for the problems of tax refund on companies' business environment, as the delays of paying tax refund, and deducting part of the amount are the most common and influential problems on the economy.

The study reached several recommendations, namely: (1) It is required that companies should audit their accounts through internal accountant and external auditor. (2) Tax refund procedures in the Tax Department should be reduced to avoid any deductions from the refund amount.(3) The Ministry of Finance (MoF) should reduce procedures used to check and audit tax refund files,(4) provide a adequate cadres qualified to perform files auditing , and (5) reduce the operations so that no amount will be deducted.

Key words: VAT, Tax Refund, Tax Refund Problems

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تشكل ضريبة القيمة المضافة حوالي 25% من دخل الضرائب في العالم، وتطبق في أكثر من 130 دولة، وهي شكل من أشكال الضريبة غير المباشرة، التي تحصل من المستهلك النهائي عن طريق الشركات والتجار، ولذلك فإن دور المشتغل المرخص هو تحصيل الضريبة من المستهلك النهائي، والقيام بدفعها للحكومة في جميع مراحل البيع باعتباره مكلف اداري حسب القانون، وعندما تكون ضريبة القيمة المضافة على مشتريات المشتغل المرخص أكثر من ضريبة القيمة المضافة على المبيعات (وذلك عندما يبيع بفواتير صفرية، أو يقوم بالتصدير للخارج، أو يتم تأسيس منشأة جديدة) يحق للمشتغل المرخص أن يطلب استرداد الزيادة في الضريبة المدفوعة على المشتريات عن الضريبة المدفوعة على المبيعات من الحكومة، وتسمى (الاعادة الضريبية) أو الاسترداد الضريبي. [هارسون وكري洛夫، 2005 Harrison and Krelove].

فالمشتغل المرخص في هذه الحالات يدفع ضريبة قيمة مضافة على مشترياته أكثر من الضريبة التي يحصلها من مبيعاته مع العلم ان دور المشتغل المرخص هنا هو تحصيل الضريبة من

الزبائن ودفعها الى الحكومة فالضريبة غير مفروضة على الشركات اوالتجار بل مفروضة على المستهلك النهائي فقط وبالتالي يجب على الحكومة اعادة الزيادة في الضريبة الى المشتغل المرخص مرة اخرى على شكل اعادة ضريبية وتعتبر الاعادة الضريبية أحد السمات المهمة في ضريبة القيمة المضافة وأيضا تعتبر احد نقاط الضعف في نظام ضريبة القيمة المضافة لأنها تسبب الكثير من النزاعات بين الحكومة ودافعي الضرائب، بسبب تأخير الدفع والخصم من مبلغ الاعادة من قبل الحكومات [فيتكوفسكا وبيوكالو، 2016، Vitkovska & Bukalo].

وفي البلدان المتقدمه يتجاوز حجم الإعادة الضريبية بالمتوسط أكثر من 40% من قيمة الضريبة المحصلة، بالمقابل فإن قيمة الإعادة بالمتوسط تكون أقل من 20% في الدول النامية، وبينما يتم دفع مبلغ الإعادة خلال أربع أسابيع فقط في الدول المتقدمة، فإنه يتم دفعها خلال عدة أشهر أوحى أكثر من عام في الدول النامية، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على أداء الشركات في الدول النامية وخاصة قطاع المصدرين الذين يفقدون قدرتهم على المنافسة في الخارج، وذلك لأن الشركات تعتبر مبلغ الإعادة المجدد لدى الحكومة عبارة عن تكاليف مالية تضاف على تكاليف الانتاج والتسويق بسبب عدم التأكد من الحصول عليها أو تأخر تسديدها. [هارسون وكري洛夫، 2005، Harrison and Krelove].

ويعتقد أن سبب المشكلات التي يواجهها نظام الإعادة في بعض الدول النامية، مثل المغرب، والكاميرون، وكينيا، يعود إلى سوء الإدارة الضريبية، وكذلك بسبب وجود تهرب ضريبي من قبل الشركات، وبالتالي فإن خشية الحكومات من هذا التهرب أدى إلى إجراءات معقدة وطويلة في عملية تدقيق طلبات الإعادة، وبالتالي أدى ذلك إلى تأخر دفع الإعادة، وأصبح هناك تراكمات كبيرة من مبالغ الإعادة الضريبية عند الحكومة، مما أدى إلى ضعف السيولة عند

الشركات المطالبة بالإعادة، ونقص كبير في رأس المال العامل. [هارسون وكري洛夫، 2005

.[Harrison and Krelove

ويعزى عدم قدرة الحكومة على دفع المبالغ المتراكمة في بعض الدول النامية الى التهرب الضريبي والازمات المالية، ففي بعض الدول النامية عندما تعاني الحكومة من أزمات مالية بسبب عدم وجود تخطيط وتوقعات صحيحة للمبالغ المتوقع أن يطالب باستردادها، وعدم تخصيص مبالغ كافية في الموازنة، كذلك وجود التهرب الضريبي في هذه الدول لسوء الادارة اوعدم القدرة على التحصيل من المكلفين، يؤدي ذلك إلى عدم دفع المبالغ أوتأخيرها، بالمقابل، فإن عديدا من الدول المتقدمة لديها درجة عالية من الدقة في تحديد المبالغ التي سوف يتم ردّها، وتقوم بوضعها في الموازنة، وكذلك في الدول المتقدمة يتم معالجة موضوع التهرب والتزوير الضريبي من خلال استراتيجية إدارة المخاطر واستراتيجيات الامتثال الضريبي، وتقوم بعملية التدقيق بشكل أكثر دقة لطلبات الإعادة عالية المخاطر [هارسون وكري洛夫، 2005

.[Harrison and Krelove

وتلتزم السلطات الضريبية في الدول المتقدمة عادة بتسديد مبلغ الإعادة بالفترة المحددة قانونياً وهي لا تتجاوز في الاغلب عدة اسابيع، وحتى ان دولاً أخرى فرضت فوائد على مبلغ الإعادة إن لم تلتزم بالوقت المحدد، وتبنت دول مثل فرنسا، وإيرلندا، قرار تخفيض عدد المطالبات بالإعادة الضريبية؛ عن طريق إعفاء مشتريات ومستلزمات المصدرين من ضريبة القيمة المضافة، وإعفاء مستوردي المعدات الثقيلة الرأسمالية من الضريبة من ناحية أخرى، من جهة أخرى ومن أجل الحدّ من السلوك السلبي لدافعي الضرائب فإنّ دولاً، مثل أوكرانيا، وأذربيجان، وبلغاريا، والصين، تبنت إجراءات منها التدقيق المستمر في ملفات دافعي الضرائب، من خلال مراجعة

عمليات المبيعات والمشتريات بشكل مستمر والتحقق بها، من ناحية أخرى طلبت بلغاريا من الشركات أن تقوم بوضع أموال الضريبة على المبيعات والمشتريات في حسابات بنكية خاصة منفصلة عن الحسابات الأخرى للشركات؛ لكي يسهل مراجعتها والتحقق منها، وكان هناك التزام جيد من قبل الشركات بهذه الاجراءات مما انعكس بشكل ايجابي على اجراءات الاسترداد الضريبي وسهل عمليات التدقيق وادى ايضا الى التقليل من التهرب الضريبي. [هارسون وكري洛夫 2005، Harrisson and Krelove].

ومن الطرق المتبعة لتسريع دفع الإعادة إعفاء المصدرين من الضريبة على المشتريات والمستلزمات للمواد المصدرة، وعمل مراجعة لفواتير الشركات من خلال نظام محوسب كما هو معتمد في بلاد عديدة مثل الصين، وكوريا، وبريطانيا، كما يتم تقديم شهادة تدقيق من قبل المدققين القانونيين في عدد من الدول مثل كينيا، كما تفرض عدد من الدول عقوبات على المزورين، وتقوم بعض الدول مثل باكستان بتصنيف للشركات حسب تاريخ الامتثال الضريبي، فالشركة التي يكون تاريخها جيدا في الامتثال الضريبي تستطيع الحصول على الإسترداد بشكل سريع [هارسون وكري洛夫 2005، Harrisson and Krelove].

وفي أوكرانيا تم استخدام أذون الخزينة المالية من أجل تغطية العجز، حيث تقوم الحكومة بتسديد مبلغ الإعادة عن طريق إصدار سندات أو أسهم خزينة بدل الدفع النقدي للإعادة الضريبية، وبالتالي تتغلب على العجز في الميزانية، وقد استفادة من ذلك عدد من الشركات المطالبة في الإعادة عن طرق الحصول على أرباح غير خاضعة لضريبة الدخل من خلال هذه السندات، الامر الذي ساعد الحكومة في تقليص الضغط على الميزانية والحد من الديون المتراكمة عليها [اوكسينك، 2014 Oksenyuk].

اما في أندونيسيا فإنّ مشكلة الإعادة الضريبية تتمثل في سلوك موظفي الضرائب غير الشرعي، حيث يقوم بعضهم بابتزاز الشركات للحصول على أموال بطريقة غير شرعية من خلال الرشاوى حيث يحصل الموظفون على جزء من مبلغ الإعادة مقابل أن يتم إنجاز عملية الإعادة ودفعها إلى الشركات بشكل سريع ودون تأخير [اوكتاريا، 2011 Oktaria].

وفي الدول العربية التي تطبق نظام ضريبة القيمة المضافة، مثل المغرب ومصر ولبنان والجزائر، تواجه الشركات المشكلة ذاتها، ففي المغرب دفع الإعادة الضريبية يتأخر عن الموعد المحدد بالقانون بشكل كبير، فقد يستغرق الدفع سنة أو سنتين حتى يتم الدفع للشركة المطالبة بالإعادة، وتبرر الحكومة التأخر بالدفع؛ إلى إجراءات الفحص والتدقيق التي تقوم بها السلطة الضريبية للتأكد من عدم وجود أخطاء محاسبية أو أي تهرب من قبل مقدم طلب الإعادة، وهذا أدى إلى ضعف السيولة عند الشركات المتقدمة بالطلب؛ وقد أدى إلى توقف بعض الشركات عن العمل. [هارسون وكري洛夫، 2005 Harrison and Krelove].

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة فإنّ نظام ضريبة القيمة المضافة مطبق بعد قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بفرضه على الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تم اصدار امر عسكري رقم 658 في تموز 1976 استنادا الى قانون المكوس بشأن المنتجات المحليّة سنة 1963، والتعديلات الاخرى من خلال الاوامر العسكرية، بالإضافة إلى التعلّمات والأنظمة التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية من وقت إلى آخر منذ 1995 ولم توافق عليه السلطة الفلسطينية بشكل رسمي حتى الان ولكن الاتفاقيات اجبرتها على تطبيقه، ولكن لا يوجد قانون فعلي وحقيقي ينظم ضريبة القيمة المضافة، وحسب القانون الإسرائيلي لسنة 1963 يتم إرجاع الإعادة خلال 45 يوم من إستلام الكشف، ولكن تمّ تعديل القانون في سنة 1985 حيث نصّ التّعديل على

دفع الإسترداد الضريبي خلال 30 يوم من تقديم الطلب، وفي حالة طلب الفاحص فحص الملف من أجل التأكد من المعلومات يتم الدفع خلال 90 يوم وفي حال إكتشاف مخالفات قانونية في ملف مقدّم الطلب وبدء دائرة الضريبة أو الشرطية التحقيق في المخالفات يتم دفع الإسترداد خلال 180 يوم من يوم إستلام التقرير [قانون المكوس على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963] (1) ولكن على أرض الواقع يتم تأخير دفع الإعادة، حيث يستغرق دفع الإعادة مدة اطول مقارنة مع ما نص عليه القانون، فقد تستغرق الإعادة عدّة سنوات حتى يتم دفعها للشركة، وكذلك ممكن أن يتم الخصم من مبلغ الإعادة قبل دفعه إلى الشركة المطالبة به اوحتى شطبه، وتقول الحكومة أنّ سبب هذا التأخير يعود الى التحوّف من التهرب الضريبي الموجود بنسبة عالية بين المكلفين، ومن هنا فإنّ السلطة الضريبية تقول انها تحتاج إلى تدقيق طلبات الإعادة الضريبية بشكل دقيق جدّا، للتأكد من عدم تهرب الشركة المتقدّمة للطلب، ومن أجل منع أي عملية تهرب ضريبي من قبل مقدّم طلب الإعادة الضريبية، وكذلك تقول الحكومة انها تعاني من الازمات المالية ، ممّا يؤدّي إلى تأخير دفع الاسترداد الضريبي بعد اعتماد الطلب (2)(3).

(1) موقع وزارة المالية - [http://www.pmf.ps/documents/10192/579403/16+1963+VAT.pdf/f0c7a9a9-7e5e-](http://www.pmf.ps/documents/10192/579403/16+1963+VAT.pdf/f0c7a9a9-7e5e-448f-8e87-4512af4460e7)

448f-8e87-4512af4460e7

(2) مقابلة مع السيد ايهاب حسونة مدقق حسابات قانوني 2016/12

(3) مقابلة مع السيد عبد الله الشيخ موظف ضريبة 2017/1

مع العلم ان الحكومة تضع الاعدادة الضريبية في آخر سلم أولويتها في الموازنة وهي تشكل جزء يسير من موازنة الحكومة مقارنة مع التزامات الحكومة الاخرى، من جهة اخرى فإن الشركات ومدققي الحسابات يقولون أنّ سبب التأخير هو الإجراءات الطويلة والمعقدة من قبل الحكومة، والتي لا مبرر لها؛ فيمكن تدقيق ملف مقدّم طلب الاعدادة خلال فترة قصيرة وبشكل سريع، ولكنّ الحكومة تتعمد تعقيد الإجراءات؛ من أجل إطالة فترة الاسترداد الضريبي، ومن أجل خصم ما يمكن من هذا المبلغ، أوحى شطب المبلغ بالكامل. (4)

وبالتالي فإنّ مالكي الشركات يعتقدون أنّ كل هذه الإجراءات هي من أجل المماطلة مع اقرارهم بوجود تهرب ضريبي من قبل جزء من الشركات، ويقولون أنّ وجود تهرب ضريبي لا يعني أنّ كلّ الشركات متهربة ضريبياً ولا يعني أنّ تتنظر الحكومة الى كلّ دافعي الضرائب على أنّهم متهربين ومزورين، وإنّ الشركات تعاني بشكل كبير نتيجة هذا التأخير وإنّ الحكومة بهذه السياسة تضيق الخناق على الشركات بشكل كبير مما يضعف من قدرة الشركات على التوسع في استثماراتها، الامر الذي يجعل من تأخير اجراءات الاعدادة الضريبية و/او الخصم من مبلغ الاعدادة او/ وشطب المبلغ من العوامل الطاردة للاستثمار. (5)

(4) مقابلة مع السيد مصطفى الجولاني مدير شركة جولانكوالصناعية 2017/1

(5) مقابلة مع السيد جلال التميمي مدقق حسابات قانوني 2017/3

1.2 مشكلة الدراسة

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة حيث يتم تحصيل الضريبة بواسطة التجار والشركات من المستهلكين في مختلف مراحل البيع فالمكلف يدفع ضريبة القيمة المضافة على مشترياته ويحصل ضريبة القيمة المضافة على مبيعاته وفي نهاية كل شهر يقوم المكلف بدفع الزيادة في ضريبة مبيعاته عن ضريبة مشترياته أما أن كانت ضريبة مشترياته اكبر من ضريبة مبيعاته كما في بعض الحالات مثل البيع لجهة معفاة من الضريبة اوفي حالة شراء معدات راس مالية اوفي حالة التصدير للخارج،فأن من حقها المطالبة باسترداد الفرق في الضريبة من الحكومة وهوما يسمى الاعداء الضريبية ويشتكي التجار والشركات بشكل كبير من تأخير دفع الاسترداد الضريبي اوعدم الدفع مطلقا اوخصم جزء كبير من مبلغ المطالبة وقد يستغرق طلب الاعداء عدة سنوات حتى يتم دفعه(6).

وقد عانت الشركات الفلسطينية من الازمات المالية بسبب هذا التأخير وهذا ادى الى ضعف في النقد المتوفر للشركات مما جعلها غير قادرة على إدارة شؤونها بالشكل المطلوب ولمدة طويلة وكذلك عدم قدرة الشركة على التوسع الامر الذي أجبرها على الاقتراض وتحمل تكاليف اضافية وادى الى تقليص مبيعات الشركات ونقص في حصتها السوقية وكذلك عانت من عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وكذلك ادى الى تقليص ارباح الشركات بسبب ارتفاع التكلفة على الشركات اوبسبب تقليص المبيعات نتيجة رفع الاسعار(7).

(6) مقابلة مع السيد حازم التميمي مدير شركة قوافل التميمي 2016/12

(7) مقابلة مع السيد عبد الجواد العناتي مدير شركة القدس للتجهيزات الطبية 2016/12

وتبرر الحكومة الفلسطينية التأخر في دفع الاسترداد الضريبي الى التخوف من التهرب الضريبي وكذلك الى الازمات المالية التي تعاني منها من وقت الى اخر.

ويبين جدول (1.1) الايرادات الاجمالية وإيرادات المقاصة ومبالغ الاعادة المدفوعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة وذلك من اجل توضيح نسبة الاعادة من قيمة الايرادات الاجمالية وكذلك قيمة الاعادة بالنسبة الى ايرادات المقاصة حيث يتضح من خلال الجدول ان قيمة الاعادة الضريبية منخفضة بالنسبة الى ايرادات المقاصة والايادات الاجمالية وان الاعادة لا تأخذ اتجاه واضح سواء تصاعديا او تنازليا.

جدول (1.1) الايرادات والإعادة على ضريبة القيمة المضافة من سنة 2014 الى 2016 بالمليون شيكل

2016	2015	2014	
13523.5	11230.7	9951.1	الايرادات الاجمالية
8872.5	7953	7317.9	ايرادات المقاصة
372.2	264.5	481.3	مبلغ الاعادة المدفوع
%2.8	%2.4	%4.8	نسبة الاعادة من الإيرادات الاجمالية
%4.2	%3.4	%6.6	نسبة الاعادة من المقاصة

[بيانات سلطة النقد التقارير المالية من الانترنت]

(8) مقابلة مع السيد مسيف جميل موظف ضريبة سابق 2016/12

ويرغم من انخفاض نسبة الاعادة من الايرادات الاجمالية وإيرادات المقاصة الا انها في غاية الاهمية بالنسبة للمطالبين في الاعادة حيث ان شريحة المتقدمين للإعادة الضريبية هي محدودة وفئة صغيرة من دافعي الضرائب وهذه المبالغ هامة ومؤثر لهذه الفئة ومن جانب اخر ان هذه البيانات للإعادات المدفوعة ولكن هناك مبالغ اخرى كبيرة للإعادات الضريبية التي تنتظر الدفع في الخزينة وكذلك طلبات الاعادة التي لا تزال قيد الدراسة والفحص والتدقيق في الدوائر الضريبية وفي وزارة المالية. (9)

وحسب الشركات ومدققين الحسابات فإن المبالغ المطالب بها تفوق بأضعاف المبالغ المدفوعة، فالشركات تشكو من طول المدة اللازمة لتجهيز الملف داخل الشركة بسبب المتطلبات الكثيرة ومن ثم من طول مدة التدقيق في دائرة الضريبة في المحافظة وكذلك طول مدة التدقيق والمعالجة في وزارة المالية، ومن ثم طول انتظار الدفع بعد وصول الملف دائرة الخزينة، وكذلك تشتكي الشركات من عمليات الخصم التي يقوم بها موظف الضريبة في المحافظة، وعلى سبيل المثال فأحدى الشركات في محافظة الخليل قدمت اعادة بقيمة مليون وستمئة الف شيكل استغرقت عملية التدقيق والفحص والاجراءات اكثر من عام ونصف حتى اصبحت جاهزة للدفع وتم الدفع بعد اكثر من ستة اشهر وكان الدفع على عدة دفعات موزعة على عام كامل ل وبتالي فان هذا المبلغ الكبير تعطل لمدة 3 سنوات وهذا أثر على اداء الشركة العام حيث تراجع نشاط الشركة وكذلك قلل من مبيعاتها وقلص من ارباح الشركة. (9)

1.3 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في هذه الدراسة في تحليل اثر مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال والتجارة والاستثمار في محافظة الخليل اما الاهداف المحددة في هذه الدراسة هي:

1- دراسة اثر تأخير دفع الاعادة و/او خصم جزء من مبلغ الاعادة و/او تفسير مبلغ

الاعادة على الجوانب التالية من بيئة اعمال الشركات في محافظة الخليل:

أ- الجانب المالي

ب- الجانب التسويقي

ت- الجانب الانتاجي

2- تحليل المضامين الاقتصادية لتأثير مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال

والاقتصاد في محافظة الخليل

3- بيان النتائج واقتراح التوصيات التي يمكن ان تساهم في الحد من تداعيات

الاسترداد الضريبي على بيئة الاعمال والاقتصاد في محافظة الخليل .

1.4 أهمية الدراسة

إنّ هذه الدراسة مهمة بشكل كبير لشريحة كبيرة من التجار والشركات العاملة في محافظة الخليل خصوصا الشركات والتجار الذين يبيعون بفواتير معفاة من الضريبة (صفرية) وكذلك الشركات والتجار الذين يؤسسون اعمال جديد ويدفعون ضريبة على مشترياتهم من الاصول الرأسمالية والتي تكون اكبر بكثير من الضريبة على المبيعات في السنوات الاولى من العمل وكذلك المصدرين، حيث أن هذه الفئات تطلب اعادة الفرق في الضريبة بين المبيعات والمشتريات من الحكومة ولكنها تعاني من تأخير دفع مبلغ الاعادة الضريبية اوخصم جزء منها اوإلغائها بشكل كامل والتي قد تؤدي الى عجز مالي لدى تلك الشركات.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على هذه المشكلة وبيان اثرها على تلك الشركات وبالتالي فان هذه الدراسة مهمة لتلك الفئات المذكورة سابقا وأيضا مهمة للسلطة الضريبية وكذلك مهمة للاقتصاد الفلسطيني ككل وهي مهمة من ناحية اكااديمية في الاعتماد على هذه الدراسة في دراسات اخرى للحد من دور الضريبة كعنصر طارد للاستثمار.

1.5 قائمة المصطلحات الاجرائية

ضريبة القيمة المضافة : احد اشكال الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على السلع والخدمات في كل مراحل البيع حيث يقوم المشتغل المرخص بتحصيل الضريبة في كل مراحل البيع وتوريدها للحكومة

المكلف الاداري : هوكل شخص عادي او شخص معنوي (شركة) مكلف بتحصيل الضرائب من المستهلك وتوريدها الى الحكومة فهوغير مكلف بدفع الضريبة على السلع بل هو مكلف بتحصيلها من المستهلك وتوريدها الى الضريبة

المكلف المالي: هوكل شخص مكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة الى المكلف الاداري وذلك باعتباره مستهلك نهائي بالتالي فضريبة القيمة المضافة مفروضة عليه.

المشتغل المرخص: هوكل شخص عادي او شخص معنوي (شركة) مسجل في دوائر ضريبة القيمة المضافة تحت اسم مشتغل مرخص باعتباره مرخصا من قبل وزارة المالية للقيام بالعمل، ويحق له الاعداد وتعتبر فواتيره لأغراض الضريبة المضافة.

الفصل الثاني

واقع وإجراءات الاسترداد الضريبي

2.1 الاسترداد الضريبي في فلسطين

تعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة ، تفرض على المستهلكين وليس على التجار والشركات ودور التاجر او الشركة هنا هو تحصيل الضريبة من المستهلكين في مختلف مراحل البيع ودفعها الى الحكومة وان (دافع الضرائب) المشتغل المرخص يعتبر المكلف الاداري أي انه مكلف بجمع الضريبة من المستهلك النهائي ودفعها الى الحكومة، بينما يعتبر المستهلك المكلف المالي أي ان المستهلك مكلف ماليا بدفع الضريبة للمشتغل المرخص وحسب اتفاقية اوسلوفأنه يجب المحافظة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في اراضي السلطة الفلسطينية بشرط ان لا تزيد نسبة الفرق في الضريبة عن 2% عن ما هو مطبق في اسرائيل ونسبة الضريبة الفلسطينية الان 16%، ونسبة الضريبة الاسرائيلية 17%، ويقوم المشتغل المرخص بدفع ضريبة القيمة المضافة على مشترياته عند شرائها من مصادر محلية او يقوم بدفعها في الموائى اذا كانت مستوردة وعند البيع فأن المكلف يضيف نسبة ضريبة القيمة المضافة على فاتورة المبيعات ويحصل قيمة الضريبة من المبيعات وحسب القانون يجب على دافع الضرائب تقديم كشف دوري كل شهر يبين فيه قيمة مشترياته وقيمة الضريبة التي دفعها على مشترياته وقيمة مبيعاته وقيمة الضريبة التي حصل عليها من مبيعاته ويجب ان يقوم بدفع الفرق بين ضريبة مبيعاته وضريبة

مشترياتها للحكومة خلال 15 يوما من انتهاء الشهر وبهذه الطريقة يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة من قبل الحكومة.

ومن الطبيعي ان تكون ضريبة القيمة المضافة على المبيعات اكبر من ضريبة القيمة المضافة على المشتريات لان دافع الضرائب يسعى للريح ويسعى الى اضافة هامش ربح على المشتريات ومن ثم يقوم ببيع السلع او تقديم الخدمات ولكن هناك حالات معينة ممكن ان تكون فيه ضريبة القيمة المضافة على المشتريات اكبر منها على المبيعات حتى لو كانت قيمة المبيعات اكبر من المشتريات ومن هذه الحالات:

1-التصدير: بما ان الصادرات تعفى من ضريبة القيمة المضافة أي ان المكلف يصدر فواتير تصدير من دون اضافة الضريبة عليها بالرغم من ان المكلف قام بدفع ضريبة على مشترياته وبالتالي في نهاية الشهر تكون قيمة ضريبة مشترياته اعلى من ضريبة مبيعاته لأن الصادرات معفاة من الضريبة بالتالي يصدر فواتير صفرية الضريبة وتصبح الضريبة التي دفعها على مشترياته اكبر من الضريبة التي حصلها من مبيعاته مثل شركة الجنيدي للمكيبة الصناعية معظم مبيعاتها صادرات للخارج وبالتالي فإن ضريبة مشترياتها اعلى من ضريبة مبيعاتها.(10)

(10)مقابلة مع السيد طارق المحتسب مدير شركة الجنيدي للماكيبة الصناعية/2017

2- عند البيع الى جهة معفاة من الضريبة : عندما يقوم المكلف ببيع بضاعة او تقديم خدمات الى جهة معفاة من الضريبة مثل المنظمات غير الحكومية او مؤسسات الدعم الاجنبي تقدم هذه الجهات كتاب اعفاء صادر من ضريبة القيمة المضافة الى المكلف ويقوم بناء على هذا الكتاب بإصدار فاتورة صفرية أي قيمة الضريبة فيها تساوي صفر وفي هذه الحالة ايضا تكون ضريبة مشترياته اعلى من ضريبة مبيعاته مثل المقاولين الذين يدخلون في عطاء للمنظمات الدولية فهذه المنظمات معفاة من الضريبة مثل شركة الفردوس للمقاولات. (11)

3- عند شراء معدات راس مالية كبيرة او عند تأسيس مشروع جديد: في حالة انشاء مشروع جديد سواء كان شركة او مصنع او مركز طبي الخ، فإن المشروع يحتاج في البداية الى شراء تجهيزات ومعدات راس مالية وذلك قبل ان يبدأ المشروع بالعمل وبالتالي فان المكلف يدفع ضريبة على هذه المشتريات دون أي يبدءا بالبيع او تقديم الخدمات وبالتالي فإنه يدفع ضريبة مشتريات دون ان يحصل أي ضريبة من المبيعات لأنه لم يبدءا بالبيع بعد مثل تأسيس مركز طبي لتصوير الاشعة فيحتاج في البداية لشراء اجهزة ومعدات طبية باهظة الثمن ويدفع عليها 16% ضريبة قيمة مضافة وتكون قيمة الضريبة عالية حيث يحتاج المركز الى وقت كبير حتى يبدءا بتقديم خدماته للجمهور وعند استلام الأجهزة يقدم المركز فواتيره وكشفه الدوري للضريبة حيث يحتوي الكشف الدوري على مشترياته وضريبة مشترياته فقط لأنه لم يبدءا بعد بتقديم الخدمة للجمهور وبالتالي يكون هناك ضريبة مشتريات فقط (12).

(11)مقابلة مع السيد عبد العزيز السعافين مدير شركة الفردوس للمقاولات 2016/12

(12) مقابلة مع الدكتور حسام شاهين مدير مركز شاهين للاشعة 2016/12

وفي الحالات التي تكون ضريبة القيمة المضافة على المشتريات اعلى من ضريبة القيمة المضافة على المبيعات اولا يوجد ضريبة مبيعات يقوم المكلف بتقديم كشف دوري يطلب بموجبه ترصيد الفرق بين ضريبة مشترياته وضريبة مبيعاته حيث يتم تسجيل الفرق في دائرة الضريبة لصالح المكلف ويصبح المكلف له رصيد اعادة يستطيع في الاشهر القادمة ان يخصم قيمة الضريبة المستحقة عليه من رصيد الاعادة. (13)

وهذا يعني عندما يكون للمكلف رصيد اعادة سابق عند دائرة ضريبة القيمة المضافة وفي الشهر التالي يستحق عليه ضريبة حسب الكشف الدوري يكون غير مضطر لدفع مبلغ الضريبة نقدا ولكن يطلب خصم هذا المبلغ من رصيد الاعادة الخاص به وهذه الحالة تكون مرغوبة للمكلفين عندما يكون رصيد الاعادة صغيرا ويمكن للمكلف ان يخصمه خلال اشهر قليلة، حيث هناك كثير من المكلفين يقومون بعملية التخطيط الضريبي من خلال تجميع فواتير مشتريات وترصيد رصيد وخصمه على فترات قادمة، كما ان هناك عمليات تأجيل عالية لفواتير المشتريات حيث سمح القانون بإدخال فواتير المشتريات خلال 6 شهور من تاريخ الفاتورة، اما عندما يكون المبلغ كبيرا يقوم المكلف بطلب اعادة نقدية وهو ما سيتم شرحه بشيء من التفصيل لاحقا . (14).

(13) مقابلة مع السيد هاني البكري نائب مدير ضريبة القيمة المضافة في الخليل 2017/1

(14) مقابلة مع السيد عبد الله السيخ موظف ضريبة 2017/1

2.2 متطلبات الإعادة النقدية:

وفي الحالات التي يكون فيها مبلغ الإعادة كبيرا اوان المكلف لا يتوقع أن يخصم مبلغ الإعادة بسبب ان طبيعة عمله تجعله يبيع بفواتير معفاة بشكل دائم فان المكلف في هذه الحالات يطلب الدفع النقدي للإعادة الضريبية أي ان يطلب استرداد مبلغ الإعادة نقدا من الحكومة وهو ما يسمى الإعادة النقدية ويضطر المكلف لطلب الإعادة النقدية لان المبلغ المطالب به يكون كبيرا ويؤثر على سيولته وقدرته على مواصلة اعماله اوان طبيعة عمله تحتم وجود رصيد اعادة له بشكل دائم عند الحكومة، وعندما يقرر المكلف تقديم طلب اعادة نقدية عليه اتباع الخطوات التالية بعد تقديمه كشف دوري اوعدة كشوف دورية تحتوي على اعادة ضريبية ويصبح لديه رصيد اعادة عند الحكومة يقوم بتقديم طلب الإعادة وعلية تقديم الوثائق المطلوبة مرفق مع الطلب وهذه تنقسم الى قسمين. (15)،[تعميم من مدير عام ضريبة القيمة المضافة 2014]

(15) مقابلة مع السيد ايهاب حسونة مدقق حسابات قانوني 2016/12

تعميم صادر من مدير عام ضريبة القيمة المضافة سنة 2014 انظر الملحق رقم (4)

2.2.1 المتطلبات الأساسية للحصول على الأرجاع النقدي وهي :

- 1- تقديم طلب ارجاع نقدي يظهر من خلاله رقم الحساب البنكي الخاص به وفترة الارجاع النقدي أي الاشهر التي قدم بها كشوف دورية تحتوي على الاعادة مع التعهد والالتزام بعدم خصم (تقاص) اية مبالغ من الرصيد الذي يخص فترة الارجاع النقدي.
- 2- تقديم شهادة مراقب الشركات مع ارفاق صورة هوية الشركاء اوصورة عن المشتغل المرخص مع صورة هوية صاحب المشتغل.
- 3- تقديم شهادة البنك الاصلية من البنك التي تحتوي على معلومات الحساب البنكي
- 4- القوائم المالية للسنوات التي تخص فترة الدراسة، ورفاق ميزان مراجعة في حالة ان السنة المالية لم تكن منتهية.
- 5- كتاب يوضح طبيعة النظام المحاسبي المستخدم هل هونظام يدوي اونظام الالكتروني وان كان نظام الالكتروني ما اسمه مع ضرورة ارفاق نماذج ومستندات من هذا النظام.
- 6- كتاب يوضح طبيعة اعمال الشركة بالضبط أي هل الشركة صناعية اوخدمائية اوتجارية وما هي اعمال الشركة والنشاط التي تقوم به بالضبط ، وهل للشركة مراكز اوفروع مع ضرورة توضيح عنوان ومقر الشركة بوضوح.
- 7- تقديم شهادة خصم بالمصدر من ضريبة الدخل ساري المفعول.
- 8- كشف تفصيلي بالمشتريات حيث يحتوي على اسم الشركة المورد والعنوان والقيمة الضريبية للفاتورة.

9- كشف بفواتير المشتريات المؤجلة أي الفواتير التي تاريخها خلال فترة الاعادة وتم تأجيلها لفترات لاحقة للإرجاع النقدي، اوكتاب خطي في حالة عدم وجود فواتير مؤجلة.

وابتداء من 2018/1/1 يطلب من كل شركة كشف شهري بكل فواتير المشتريات ومصادرها وقيمها وكذلك كشف بفواتير المبيعات والى من بيعت وقيمها ايضا وهوما يسمى ببنك الفواتير

2.2.2 متطلبات الفحص والدراسة للملف:

1- كشف بالموجودات، وفي حالة وجود الات ومعدات هندسية يتوجب ارفاق الرخص وكشف بأرقامها من دائرة السير ووزارة المواصلات مع ارفاق فواتير المشتريات الخاصة بها والتي هي خلال فترة الاعادة.

2- كشف يظهر فواتير بيع الاصول اوبيع الموجودات ان وجدت خلال فترة الدراسة.

3- كشف تجميعي لفواتير صادرة حسب كل مشروع (نموذج 101) مع ضرورة ارفاق الموافقة الصفرية في حالة ان المشروع معفي من الضريبة ويحتوي هذا النموذج على كل ايرادات المشاريع أي كل فاتورة تم اصدارها لهذا المشروع ومرفق معه صور عن كل الفواتير الصادرة.

4- كشف بالمشاريع التي تم تنفيذها خلال فترة الاعادة (102) ويحتوي هذا النموذج على كل المشاريع المعفاة (الصفرية) ويحتوي على كل مشروع مع اجمالي قيمة المشروع وما قيمة الاعمال المنجزة ان كان المشروع غير مكتمل بعد.

5- كشف يظهر فواتير مشتريات كل صنف اساسي استخدمت كميته في مشروع معين (نموذج 201) حيث يحتوي هذا النموذج على تفاصيل كل صنف من الاصناف كل على حده يبين فيه كمية كل صنف ومن اين تم شراء هذا الصنف وكل كمية من هذا الصنف من اين تم شرائها بالتفصيل، وهذا البند خاص بالشركات الخدمائية، والهدف منه انه اذا ظهر بأن احد موردين غير ملتزم ضريبيا اوان المورد مشغل صغير يتم خصم قيمة ضريبة الفاتورة.

6- كشف يظهر فواتير مشتريات المحروقات في حال استخدامها.

7- في حال وجود مقاول في الباطن (المقاول الفرعي) يتوجب ارفاق الاتفاقية الموقعة وإرفاق كشف بالفواتير مع ارفاق كشف حساب خاص بمقاول الباطن (مقاول فرعي).

8- تحليل جدول كميات كل مشروع ومقارنة الكميات الاساسية فيه مع الكميات الفعلية والتي هي من واقع الفواتير الضريبية (حسب نموذج 202) وتوضيح نسبة التغير، يحتوي هذا النموذج على كل مشروع وهل هو معفي اولا وتاريخ البدء في المشروع ونسبة انجاز المشروع ان لم يكن منجز بعد ويتم تبيان كمية كل صنف استخدم في المشروع ويوضح كل صنف في سطر لوحده.

9- كشف تجميعي لفواتير المشتريات الاخرى أي يتم استبعاد المشتريات التي تم ادخالها في نموذج 201 ومشتريات المحروقات.

10- كشف تفصيلي ببضاعة اخر المدة يوضح الكميات والمبالغ نهاية الفترة .

11- في حالة ان الاعدادة ناتجة عن تصدير بضاعة يتوجب ارفاق كشف فواتير وبيانات التصدير.

12- في حالة ان الارجاع ناتج عن توريد بضاعة يتوجب فحص نسبة الريح من خلال عينة ممثلة يطلبها الفاحص او من خلال الفحص الشامل ان لزم الامر.

13- ضرورة ارفاق كشف الذمم يظهر حركة مدين ودائن والرصيد خلال فترة الدراسة [تعميم من مدير عام ضريبة القيمة المضافة 2014].

2.3 تقديم طلب الاعداد الى دائرة الضريبة في المحافظة:

بعد تحضير كافة الوثائق المطلوبة والتي تأخذ وقت وجهد كبير يقوم المكلف اوالمحاسب القانوني الذي ينوب عنه بتقديم الطلب مع الوثائق المطلوبة الى رئيس قسم التدقيق في دائرة الضريبة، ويقوم الموظف بتسليم المكلف اومدقق الحسابات وصل استلام بالملف، وبعد استلام الملف من قبل رئيس قسم التدقيق يقوم بتسليمها الى احد موظفي التدقيق في الدائرة لتدقيقها وفحصها ويقوم موظف التدقيق بفحص الوثائق المقدمة هل هي مكتملة أو ناقصة ومن ثم يقوم بفحص فواتير المشتريات ويدقق هل هناك فواتير مكررة اوان هناك فواتير مشتريات غير مدرجة في الكشوف الدورية للمتقدم بالطلب أو إن هذه الفواتير غير محاسب عليها من قبل المورد ويقارن هذه الفواتير مع حسابات المورد للتأكد من صحة هذه الفواتير ولا يعتمد الا الفواتير المحاسب عليها ضريبيا من قبل المورد.

ويقوم بفحص فواتير المبيعات أيضا هل هذه الفواتير محاسب عليها ومدرجة ضمن الكشوف الدورية اوان هناك فواتير غير موجودة ومقارنة الايرادات مع الكشوف الدورية مع الفواتير للتأكد من عدم وجود أي خطأ، ويفحص المدقق الفواتير الصفرية (المعفاة) الصادرة ويفحص هل هي قانونية وتم ختمها من الدائرة أم لا وهل يوجد بها كتاب اعفاء ام

لا.(16)،(17)

(16) مقابلة مع السيد هاني البكري نائب مدير ضريبة القيمة المضافة في الخليل 2017/1

(17) مقابلة مع الاخنت زهرة الصغير مدققة حسابات قانونية 2017/1

ويقوم الموظف بمقارنة اصناف فواتير المشتريات مع الاصناف التي استخدمت في المشروع مع الاصناف المدرجة في الاتفاقية في هذا المشروع مع الاصناف المدرجة في فواتير المشتريات ويقوم بمقارنة استخدام هذه الاصناف وأين تم استخدامها في المشاريع المعفاة ام في المشاريع غير المعفاة ويقوم بمقارنة كل صنف على حده وكل كمية من هذه الاصناف واين تم استخدامها ومقارنة اسعار الاصناف مع اسعار المشتريات ومع اسعار الاتفاقية للمشروع ويقوم بحساب نسب كل مشروع على حدى اوكل صفقة على حدى ويقارن جميع النماذج المقدمة مع فواتير المشتريات والمبيعات والاتفاقيات الموقعة ويتأكد من صحة البيانات الواردة في النماذج المرفقة ويتم مقارنة نسب الصفقات اوالمشاريع المعفاة مع نسب الصفقات اوالمشاريع غير المعفاة ويتم حساب نسب الريح في الصفقات المعفاة والصفقات غير المعفاة ويتم مقارنة هذه النسب مع مبلغ الاعادة النقدية المقدم للتأكد من أن المبلغ صحيح اوان المبلغ الاعادة مبالغ به.(18)

ويتم دراسة كل صفقة وكل مشروع لوحدة ومن ثم يتم المقارنة بين هذه المشاريع والحسابات المقدمة وفواتير المشتريات وفواتير المبيعات والعقود الموقعة للتأكد من ان كل الحسابات والبيانات المقدمة صحيحة ويحق لموظف التدقيق حسب القانون ان يطلب من المكلف ما يريد من اوراق اوثبات حسابات اووثائق حتى 7 سنوات سابقة وعلى المكلف تقديم ما يطلبه الموظف والا لا يتم اعتماد الاعادة.(18)

(18) مقابلة مع السيد هاني البكري نائب مدير ضريبة القيمة المضافة في الخليل 2017/1

وفي حالة اكتشاف أي خطأ من قبل المدقق يقوم المدقق بخصم القيمة المتعلقة بهذا الخطأ من مبلغ الاعادة وفي حالة وجود فواتير غير مدرجة في الكشف الدورية يتم خصم قيمة هذه الفواتير وفي حالة وجود فواتير مشتريات غير محاسب عليها من قبل المورد يتم خصمها ايضا مع العلم ان هذه تكون مسؤولية المورد وليس المشتري ولكن يتم خصمها. (19)،

وفي حالة وجود فواتير مشتريات غير مدرجة ضمن الكشف الدورية في الفترة القانونية المحددة وهي 6 اشهر ايضا يتم خصمها من مبلغ الاعادة ولا تعتمد وعندما يعتقد موظف التدقيق ان نسبة الربح المقدمة من قبل مقدم الطلب غير معقولة بالنسبة له او ان الدفعات الشهرية التي يقدمها المكلف غير كافية من وجه نظره يتم خصم جزء كبير من مبلغ الاعادة وفي حالة انه تم اكتشاف خطأ محاسبي كبير أو أي تهرب ضريبي من قبل المكلف يتم شطب الاعادة بشكل كامل ويحسم مبلغ الاعادة بشكل كلي ايضا في حالة ان موظف الضريبة يظن ان حوالي 50% من مبلغ الاعادة غير مقنع بالنسبة له ويحاول موظف الضريبة من خلال المفاوضات مع المكلف او من ينوب عنه خصم اكبر قدر ممكن من مبلغ الاعادة ويحاول اقناعه ان الملف لن يمر عبر الدوائر الاخرى الا اذا تم خصم جزء من المبلغ المقدم للإعادة وقد يستغرق التدقيق عدة اشهر وقد يستغرق عدة اعوام ايضا. (20)

(19) مقابلة مع الاخت زهرة الصغير مدققة حسابات قانونية 2017/1

(20) مقابلة مع السيد رجائي القيسي مدقق حسابات قانوني 2017/2

2.4 اعتماد الاعادة في دائرة الضريبة في المحافظة:

وبعد أن ينتهي موظف التدقيق في دائرة الضريبة في المحافظة من عمليات الفحص والتدقيق وبعد الخصم من مبلغ الاعادة أن كان هناك خصم يتم عمل اتفاقية مع المكلف او مع من ينوب عنه بمبلغ الاعادة النقدية الموافق عليه ويقوم برفع الملف مرة اخرى الى رئيس قسم التدقيق في الدائرة ويقوم بدوره بفحص الملف مرة اخرى فحص عام وأن لم يجد أي خطأ يصادق على الإعادة النقدية ويقوم برفعها الى مدير الدائرة لاعتمادها والموافقة عليها، وقد تستغرق هذه الاجراءات منذ استلام الطلب حتى الموافقة عليها في دائرة الخليل عدة اشهر او حتى اكثر من عام. (20)

2.5 نقل ملف الاعادة الى الدائرة المركزية في وزارة المالية:

بعد الموافقة على الاعادة من قبل مدير الدائرة الفرعية في المحافظة يقوم برفعها الى دائرة القيمة المضافة في وزارة المالية في رام الله ويستلمها رئيس قسم التدقيق ويسلمها الى موظف التدقيق في الوزارة الذي يقوم بدوره بفحص الملف مرة اخرى فحص دقيق للتأكد من صحة المعلومات الموجدة وعدم وجود أي اخطاء من قبل المدقق في دائرة الضريبة في المحافظة وإذا تم اكتشاف أي خطأ أو أي نسب غير منطقية يتم رفض الإعادة وردها مرة اخرى الى قسم التدقيق في الخليل لإعادة التدقيق مرة اخرى اولإلغاء الاعادة وتستغرق هذه العملية عدة اشهر اخرى ويمكن ان تصل الى اعوام. (20)

(20) مقابلة مع السيد هاني البكري نائب مدير ضريبة القيمة المضافة في الخليل 2017/1

2.6 اعتماد الإعادة ورفعها الى الخزينة:

وفي حالة موافقة المدقق في وزارة المالية على الملف يتم رفعه الى رئيس قسم التدقيق ومن ثم يفحص الملف فحصا عاما ويوافق عليه ويرفعه الى مدير عام ضريبة القيمة المضافة وبعد الموافقة عليه يحول الى وزير المالية للمصادقة عليه ثم يحول الى دائرة الخزينة في وزارة المالية وفي حالة وجود أي مستحقات على مقدم الطلب لوزارة المالية مثل مستحقات لضريبة الدخل او مستحقات لضريبة الاملاك أو أي مستحقات اخرى لوزارة المالية يتم خصمها من قيمة الاعادة مع العلم ان العكس لا يتم الموافقة عليه ابدأ، وبعد اعتماده من قبل الخزينة تصبح الاعادة جاهزة للصرف ويتم تحويلها للصرف. (21)

ولكن لا تصرف الا في حالة توفر السيولة الكافية وبعد دفع المصروفات الاخرى فأولوية صرف الاعادة النقدية بالنسبة للحكومة تكون في ادنى سلم الاولويات وبالتالي فإن الاعادة النقدية تنتظر عدة اشهر اخرى او اعواما اخرى لدى دائر الخزينة حتى توفر السيولة لدفعها ويمكن ان يتم دفع المبلغ من خلال عدة اقساط او من خلال سندات مالية مؤجلة وبالتالي فان حصيله هذه المراحل يمكن ان تكون عدة سنوات وفي افضل الاحوال لا تقل عن عام وخاصة ان السلطة الفلسطينية تعاني من ازمات مالية متكررة ونقص في السيولة أي حتى بعد اعتماد الاعادة هناك تأخير كبير في الدفع. (22)، (23)

(21) مقابلة مع السيد ايهاب حسونة مدقق حسابات قانوني 2016/12

(22) مقابلة مع السيد محمود القدومي مدقق حسابات قانوني 2016/12

(23) مقابلة مع السيد اكرم حسونة مدقق حسابات قانوني 2017/1

2.7 عيوب اجراءات ومتطلبات الاسترداد الضريبي :

يمكن تقسيم العيوب التي تصاحب عملية الاسترداد الضريبي الى ثلاث اقسام وهي:

1- عيوب المتطلبات والتقديم : نستنتج مما سبق ان هناك متطلبات كثيرة ومعقدة تطلب

من الشركة التي تتقدم بالإعادة الضريبية ويتطلب اعداد ملف الإعادة الضريبية وفقا

لهذه المتطلبات وقتا طويلا وجهدا كبيرا من قبل محاسب الشركة وكذلك المحاسب

القانوني، وتضطر الشركة للاستعانة بمكاتب المحاسبة من اجل اعداد الملف وهوما يزيد

في التكلفة على الشركة وكذلك يزيد في وقت اعداد الملف وبالتالي يستغرق اعداد الملف

في الشركة عدة اشهر حتى يصبح جاهز للتقديم لدائرة الضريبة في المحافظة.

2- عيوب التدقيق: وبعد تقديم الملف الى دائرة الضريبة في المحافظة يقوم موظف التدقيق

بفحصه وتدقيقه بالتفصيل وبصورة بطيئة نتيجة لتراكم الطلبات وعدم وجود عدد كافي

من الموظفين، وعادة لا يكون موظف التدقيق ملما بطبيعة وتفاصيل عمل الشركة

وبالتالي يطلب الكثير من الايضاحات والاثباتات والوثائق من الشركة او من غيرها، ومما

يزيد من الوقت ايضا الضغط الموجود على الموظف نتيجة كثرة الملفات، وموظف

الضريبة في العادة يهتم في تحصيل الاموال من المكلفين اكثر بكثير من دراسة ملفات

الإعادة وبالتالي يؤجل فحص الملفات الى وقت فراغه فقط، بالإضافة الى ذلك ان تدقيق

الطلب يكون عدة مرات فيتم تدقيق الطلب في دائرة الضريبة في المحافظة وكذلك في

وزارة المالية، وهوما يؤدي الى زيادة وقت تدقيق الطلبات وبالتالي تأخر دفع الإعادة.

3- عيوب الخصم: ممكن ان يتم خصم أي مبلغ من قيمة الاعادة الضريبية لأكثر من سبب منها وجود اخطاء محاسبية اوفواتير غير محاسب عليها وقد يتم الخصم بسبب عدم اقتناع الموظف بالإداء الضريبي للمشتغل المرخص فقط دون وجود اخطاء وقد يصل الخصم الى حد شطب قيمة مبلغ الاعادة بالكامل.

وبالتالي فإن اجراءات الاعادة الطويلة ومتطلبات الاعادة المعقدة وطريقة تعامل الموظفين مع ملف الاعادة يؤدي الى تأخير الدفع او/ وخصم جزء من المبلغ او/ وتصفير مبلغ الاعادة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 عرض للدراسات السابقة

سأتناول في هذا الجزء من البحث استعراض عدد من الدراسات التي تحدثت عن الاعادة الضريبية وإجراءاتها ومشاكلها والحلول الممكنة كما سأتناول الدراسات التي عالجت محددات الاعادة الضريبية من حيث المدة والنسبة من راس المال والعوامل المرتبطة بقياس اثر تأخير الاعادة على اداء الشركات ونشاطها.

3.1.1 الدراسات باللغة الاجنبية:

وقد ناقش [فيتكوفسكا وبيوكالو 2016 Vitkovska & Bukalo] مشكلة الاعادة الضريبية التي تواجهها اوكرانيا وتأثيرها على الاقتصاد.

فعندما تتأخر الحكومة بدفع الاعادة الضريبية فإنها تقوم بسحب السيولة من السوق وتقوم بتمويل نفسها من هذه الاموال مما يؤثر سلبا على الشركات العاملة في السوق وبالتالي فهي تتفق مع المقالات السابقة في التأكيد على هذه المشكلة واثارها السلبية على قطاع الاعمال وتهدف هذه المقالة الى دراسة اسباب تأخير دفع الاعادة وما تسببه من مشكلات على مستوى

الاقتصاد الوطني في اوكرانيا وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة الاسلوب التحليلي من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع ودراسة التشريعات الضريبية في اوكرانيا ومقارنتها مع التشريعات الموجودة في دول الاتحاد الاوروبي ودراسة المشكلات الموجودة في هذه التشريعات والاثار السلبية الناتجة عنها.

حيث تم دراسة التشريعات المختلفة والتغيرات في هذه التشريعات ونقاط الضعف فيها واتفق الباحث مع الدراسات السابقة في ان سبب مشكلة الاعادة الضريبية هي التشريعات الخاطئة من قبل الحكومة وعدم وجود نظام قوي ومستقر لضريبة القيمة المضافة مما يفتح المجال اما المتهربين ضريبيا وامام بعض الشركات التي تحاول ان تحصل على اموال الاعادة بطريقة غير قانونية وتوصي المقالة بوضع نظام ضريبي بشكل منهجي يمنع التهرب الضريبي وبالتالي يزيد ايرادات الضرائب لخزينة الدولة مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزامها في الاسترداد الضريبي في الوقت المحدد.

وحلل [اوكسينك 2014، Oksenyuk] التغيرات التي اجرتها الحكومة الاوكرانية على طريقة دفع الاعادة الضريبية، فقد استخدمت سندات الخزينة كخيار للمطالبين بالإعادة للحصول على سندات الخزينة بدل الدفع النقدي، وتقتصر هذه الدراسة حل للمشكلة التي طرحتها الدراسات السابقة وقد قيمت هذه الدراسة اسلوب الاسترداد الضريبي في اوكرانيا من خلال استخدام اذون الخزينة المالية التي تم تطبيقها في عام 2013 و2014 وتحليل الاطار التنظيمي والقانوني للإعادة الضريبية وكذلك تحليل توجهات المطالبين بالإعادة باختيار الدفع النقدي واذون الخزينة المالية وقد قام الباحث بدراسة التغيرات في القانون عبر الزمن واستعان بالبيانات المسجلة في الدوائر الضريبية في اوكرانيا للحصول على المعلومات.

وقد بينت هذه الدراسة انه في فترة 2013 لم يتم طلب أي سندات خزينة من قبل المطالبين في الاعادة وان جميع الإعادات تم دفعها نقدا في الفترة القانونية المحددة.

وقد خلصت الدراسة الى ان استخدام سندات الخزنة هو اسلوب مقبول ولكن لا يصلح في جميع الحالات وخاصة في حالات الانكماش الاقتصادي حيث ان الشركات تكون في حاجة كبيرة للنقد.

كما بين [جيجوري وجاريو، 2013 Grigore and Gurau] تأثير تكاليف ضريبة القيمة المضافة على الربحية والتدفقات النقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا وتحليل الاليات لتحسين الربحية والتدفقات النقدية من خلال تعديل انظمة ضريبة القيمة المضافة، وناقش الباحثان في هذه الدراسة تكاليف الضريبة وهي تتكون من تكاليف الامتثال وهي التكاليف الاضافية على الشركة من موظفين وبرامج وغيرها للامتثال الضريبي وكذلك تكاليف الضريبة نفسها على الشركة، وكذلك تأثير تأخير الاسترداد الضريبي على راس المال العامل للشركة وبالتالي تأثيره على التدفقات النقدية.

والهدف من هذه الدراسة هو تحليل تكلفة ضريبة القيمة المضافة على الربحية والتدفقات النقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول لتخفيف تلك التكاليف واستخدم الباحثان في هذه الدراسة الاسلوب التحليلي وكانت نتائج هذه الدراسة ان ضريبة القيمة المضافة في رومانيا تؤثر سلبا على التدفقات النقدية وعلى ربحية الشركات وأوصى الباحثان بضرورة تطبيق نظام اعفاء ضريبي على الشركات الصغير لما لهذا النظام من اثار جيدة لتحسين الربحية والتدفقات النقدية لهذه الشركات.

وحلل [جوردون وهيرنج ومونجون ويونسيت 2013 Gourdon , Hering , Monjon and 2013 Poncet] اثر تأخير دفع الاعدادة الضريبية او خصم جزء من الاعدادة على صادرات الشركات في الصين من خلال دراسة عينة من الشركات المصدرة الصينية حيث تم دراسة بيانات الشركات من 2003 الى 2012 للحصول على المعلومات الازمة في هذه الدراسة واتبع الباحثون الاسلوب الوصفي في هذه الدراسة وتم استخدام نموذج الانحدار التحليلي لدراسة العلاقة بين تأخير الاعدادة الضريبية وبين حجم الصادرات.

وبينت الدراسة ان تأخير دفع الاعدادة او الخصم من مبلغ الاعدادة يؤثر سلبا على انتاج الشركات ويؤدي الى رفع اسعار المنتجات بسبب زيادة التكلفة من التمويل وعدم القدرة على المحافظة على مستوى الانتاج بسبب نقص السيولة وبالتالي فان ذلك يؤثر سلبا على صادرات الشركات وبالتالي تفقد الشركات قدرتها على المنافسة بسبب ارتفاع اسعارها فكانت نتائج هذه الدراسة ان كلما زادت فترة الاسترداد الضريبي وكلما زاد الخصم من مبلغ الإعادة قلت نسبة الصادرات.

ويبحث كل من [كومار وباجا 2013 Kumar & Bagga] مشكلات تراكم مبالغ الاعدادة الضريبية عند الحكومة بسبب تأخير دفعها الى المصانع مما ادى الى حدوث اثار سلبية كبيرة على الصناعة في الهند وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في انها تركز في بحث المشكلة في الهند بينما تشترك مع الدراسة السابقة من خلال التركيز على تراكم مبالغ الاعدادة عند الحكومة وما ينتج عنه من اثار سلبية على قطاع الاعمال وتهدف هذه الدراسة الى اكتشاف وتأكيد العوامل المسؤولة عن تراكم الاعدادة الضريبية عند الحكومة في اقليم البنجاب في الهند وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهج التحليل التجريبي وحصلوا على المعلومات من خلال مقابلات منظمة وكذلك من الدراسات السابقة بالإضافة الى توزيع استبيان على عينة

الدراسة والتي تمثل 375 وحدة صناعية من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في جميع المصانع في اقليم البنجاب من اجل اكتشاف العوامل المسؤولة عن تأخير دفع الاعداد الضريبية، ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان تطبيق نظام الاعداد غير فعال في اقليم البنجاب وان اهم العوامل المسؤولة عن تأخير دفع الاعداد هي العمليات الاجرائية في الاسترداد الضريبي ، الاحتيال والتهرب الضريبي واختلاف ضريبة القيمة المضافة بين الولايات، والجوانب القانونية وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة نفسه وتوصي الدراسة بتعديل القانون والاجراءات التي تساعد في تسريع دفع الاعداد الضريبية.

كما حلل [شيانج وريا 2012، Chugan and Rai] اثر استرداد ضريبة القيمة المضافة على النفقات التجارية في الدول الاجنبية حيث يحق للشركات والتجار استرداد ضريبة القيمة المضافة على النفقات التجارية في الدول الاجنبية وتختلف هذه الدراسة عن الدراستين السابقتين في ان جزءا كبيرا من الاسترداد الضريبي لا يتم المطالبة به.

واستنتج الباحثان أن السبب في ذلك هو جهل التجار والشركات بهذا الحق بينما هناك سبب اخر مشترك مع الدراستين السابقتين وهو الاجراءات المعقدة التي يجب اتباعها عند المطالبة بهذا الاسترداد مما ادى الى زيادة التكلفة التي يتكبدها هؤلاء المصدرين.

وقد هدفت هذه الدراسة الى استكشاف مدى الوعي والخبرات في المطالبة بالإعادة الضريبية من الدول الاجنبية عند المصدرين في ولاية غوجارات في الهند من اجل خلق المزيد من الوعي لدى المصدرين للحصول على هذه الاموال الضائعة.

واستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان على عينة من مجتمع الدراسة وهي المصانع التصديرية في ولاية غوجارات الهندية حيث تم اختيار 42 مصنع

من هذه المصانع وبينت هذه الدراسة ان معظم الشركات المصدرة ليست على علم بهذا الحق في استرداد الضريبة وان الشركات التي تعلم بحقها بالاسترداد لم تقدم طلبا للاسترداد الضريبي بسبب الاجراءات المعقدة التي ترافق هذه العملية وقد اوصت هذه الدراسة بزيادة التوعية لدى الشركات المصدرة والمدراء لهذه الشركات لمعرفة الحق في استرداد الضريبة الخارجية.

وقد اوصت هذه الدراسة بأهمية الاسترداد الضريبي حتى لو كان صغيرا بالنسبة للشركات والتجار وتؤكد على احد اسباب المشكلة وهو الاجراءات الطويلة والمعقدة في عملية الاسترداد الضريبي.

وقد وضح [اوكتاريا، 2011 Oktaria] موضوع ادراج الشركات الخاضعة للضريبة التي عانت من قصور وضعف في الانتاج ضمن الشركات التي يمكن ان تطالب برد الضريبة حيث يمكن لهذه الشركات استرداد الضريبة التي دفعتها على مشترياتها بسبب ضعف الانتاج وتهدف هذه الدراسة الى دراسة الاسباب التي دفعت الحكومة الاندونيسية لاتخاذ هذا القرار ويستفاد من هذه الدراسة في تحليل المشكلات والصعوبات التي سببها هذا القرار حيث نتج عنه مشكلات كثيرة على نظام الاسترداد الضريبي بشكل واضح، وقد استخدم الاسلوب الوصفي النوعي في هذه الدراسة والذي يصف هذه السياسة وتأثيرها على الاقتصاد وعلى نظام الاسترداد الضريبي.

وقد جمعت المعلومات عن طريق اجراء مقابلات معمقة مع عينة من مجتمع الدراسة والذي شمل اعضاء مجلس النواب ومجلس السياسة المالية وموظفي ومدراء الدوائر الضريبية وأكاديميين في مجال الضرائب وكذلك دافعي الضرائب حيث اجري هذا البحث في اندونيسيا.

وحلل [شوكرتي وجيرجي واليزي، 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi] الاسترداد الضريبي للمصدرين في البانيا وتشارك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في مشكلة تأخير دفع الاسترداد

الضريبي مما يخلق ازمات مالية لدى الشركات ونقص في راس المال العامل للشركات مما يؤدي الى لجوئهم الى الاقتراض وزيادة تكاليف التمويل لديهم.

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل الاثار السلبية لتأخير دفع الإعادة الضريبية على اداء ونشاط المصدرين في البانيا وتركز على تحليل الاثر على سيولة الشركة والتدفقات النقدية وحجم المبيعات وحجم الموظفين وحجم الصادرات وتكلفة الاقتراض واقتراح الحلول المناسبة لها، وأهمية هذه الدراسة موجهة الى فئة المصدرين في البانيا وما تمثله هذه الفئة من أهمية للاقتصاد الالباني وتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة حيث ان مجتمع الدراسة هي الشركات المصدرة في البانيا حيث تم اختيار عينة من 250، شركة من مختلف قطاعات التصدير حيث تم توزيع استبيان على هذه الشركات وتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحليل هذه المعلومات. وقد بينت الدراسة أنّ اكثر من 77% من الشركات المستطلعة تعاني من تأخير دفع الاسترداد الضريبي وأن سبب هذا التأخير هو الاجراءات المعقدة والطويلة، وبينت الدراسة ان هناك اثار سلبية كبيرة على سيولة هذه الشركات حيث انها تضطر لاستخدام الائتمان البنكي والقروض لتغطية العجز في سيولتها وهذا ادى زيادة التكلفة على الشركة وبالتالي فهي مرتبطة بشكل كبير مع الدراسات السابقة.

وتناولت [مؤسسة ناثن، 2007 Nathan Associates] خطر تأخير دفع الاعادة الضريبية في موزمبيق والشكاوي الكثيرة من قطاع الاعمال والاثار الاقتصادية السيئة التي يسببها تأخير دفع الاسترداد الضريبي على قطاع الاعمال في موزمبيق وهي نفس المشكلة التي تحدثت عنها الدراسات السابقة والهدف من هذه المقالة هو دراسة الاثار السلبية التي يسببها تأخير دفع الاعادة وتحليل أثرها على الاقتصاد ودراسة اسباب هذا التأخير والطرق التي يمكن ان تعالج هذه

المشكلة، وان هذه الدراسة مهمة في توضيح الأثر السلبي لمشكلات الاسترداد الضريبي على بيئة الأعمال والاقتصاد.

وقد اتبع في هذا البحث الأسلوب الوصفي حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة في دراسة الوضع القائم كما تم تحليل القوانين المتبعة في الاسترداد الضريبي واسباب التأخير وتم اتباع نماذج تجريبية لدراسة الأثر الاقتصادي على الشركة حيث تم وضع أربع نماذج لدراسة الأثر الاقتصادي على هذه الشركات وقد تمت الدراسة في موزمبيق، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ان الاستمرار في السياسة الحالية للاسترداد الضريبي له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد والاستثمار في موزمبيق، حتى لو كانت الفئة المتأثرة بهذا الأمر محدودة ولكنها مهمة جدا مثل المصدرين والمقاولين وغيرهما.

وناقش كل من [هارسون وكري洛夫، 2005 Harrison&Krelove] المشكلة من خلال دراسة واقع الاسترداد الضريبي في 36 دولة متقدمة ونامية وانتقالية والطرق المتبعة في هذه الدول لمعالجة هذه المشكلة.

وتتمثل المشكلة في هذه الدراسة في تأخير دفع الإعادة الضريبية اوحتى عدم دفع الإعادة بشكل جزئي اوبشكل كلي، وقد استنتج الباحثان أن اسباب هذا التأخير هي الاجراءات المعقدة في عملية الاسترداد الضريبي وخوف الحكومات من التهرب الضريبي الذي يرافق عملية الإعادة اوبسبب ضعف السيولة في بعض الدول وهدف الباحثان في هذه الدراسة لتحليل فعالية الاجراءات المتبعة في عملية الإعادة الضريبية في الدول المختلفة وقد اتبع الباحثان المنهج الاستقصائي حيث قاموا بمسح معلوماتي عن الضريبة والإعادة الضريبية من خلال الردود على الاسئلة التي حصلوا عليها من الإدارات الضريبية في 36 دولة.

وبينت هذه الدراسة ان هناك اختلافا كبيرا في نظام الاعادة الضريبية بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث ان الدول المتقدمة تغلبت بشكل كبير على معظم المشكلات التي ترافق الاعادة بينما تعاني الدول النامية من مشكلات كبيرة في هذا المجال وذلك يعود للأنظمة والطرق التي اتبعتها الدول المتقدمة في هذا المجال واهم الحلول التي خرجت بها هذه الدراسة هي:

1) تصنيف دافعي الضرائب حسب تاريخ الامتثال الضريبي لهم.

2) عمل تدقيق ومراجعة قبل دفع الاعادة للاسترداد عالي المخاطر وتدقيق ومراجعة بعد دفع الاعادة للاسترداد قليل المخاطر.

3) وضع معايير واضحة للمخاطر التي ترافق الاسترداد الضريبي.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال المنهج المتبع فيها وكذلك الحلول للمشكلة التي توصل اليها الباحثان وكذلك متغيرات الدراسة وان هذه الدراسة تمت في 36 دولة واستعرضت الخبرات والاجراءات المختلفة في هذه الدول .

ويحث [الهانسن، 2005 Elliehausen] القروض التي يحصل عليها دافعي الضرائب بدل الاسترداد الضريبي حيث يتم منح مقدم طلب الاعادة قرض بقيمة الاسترداد الضريبي المتوقع الحصول عليه ناقص الفوائد والعمولات على هذا القرض ويتم تسديد القرض من الاسترداد الضريبي، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التأكيد على اهمية دفع الاعادة في وقت قصير نتيجة الحاجة الملحة لهذه الاموال.

وقد تناولت الدراسة بالتحليل خصائص المستفيدين الذين يحصلون على مثل هذه القروض ولماذا يحصلون على هذه القروض ومدى فهمهم لطبيعة هذه القروض وقد اعتمد الباحث في

هذه الدراسة الاسلوب التحليلي وكان مجتمع الدراسة جميع الاشخاص التي تزيد اعمارهم عن 18 سنة في الولايات المتحدة الامريكية وتم جمع البيانات من عينة عشوائية يتم اختيارها عبر الحاسوب حيث تم الاتصال مع اكثر من 15000 شخص من جميع الولايات وكان من ضمنهم 330 شخص حصلوا على مثل هذه القروض.

كما بينت الدراسة ان معظم الذين يحصلون على هذا القرض من الاشخاص الذين هم بحاجة للحصول على المبالغ النقدية بشكل سريع، الا انهم غير واعين بشكل كبير لتكلفة القروض فهم يهتمون فقط بالحصول على الاموال بشكل سريع لأنهم بحاجة لها، ويمكن الاستفادة من خلال المنهج الجديد الذي تم اتباعه من خلال الحصول على المعلومات عن طريق الهاتف والاستفادة من ان طول فترة دفع الاسترداد تجبر المكلفين على الاقتراض ودفع الفوائد وزيادة التكاليف.

ووضح [سيرجار، 2005 Siregar] المشكلات التي تواجه الاعادة الضريبية في اندونيسيا حيث اكد في هذه الدراسة على ما اكدته الدراسات السابقة المذكورة سابقا من وجود مشكلة تأخير دفع الاسترداد الضريبي وان اسباب هذا التأخير هي الاجراءات المتبعة في هذه العملية وركزت هذه الدراسة على معاناة الشركات من تأخير دفع الاسترداد الضريبي وما رافق هذه المشكلة من سلوك سيئ من قبل دافعي الضرائب وموظفي الضرائب حيث أصبح المكلفون يدفعون رشوة الى موظفي الضرائب كي يقوموا بتسريع دفع مبلغ الاسترداد وهذا اثر بشكل سلبي جدا على نظام الضريبة بشكل عام في اندونيسيا.

وتهدف هذه المقالة لتحليل واقع الاسترداد الضريبي في اندونيسيا وتحليل اسباب استخدام الرشوة في عملية الاعادة والسلوك السيئ لدافعي الضرائب وموظفي الضريبة الذين يحصلون على هذه الرشوة وهذا يقودنا الى الاثار السلبية لتأخير دفع الاسترداد الضريبي، وما يرافقها من اثار سلبية

كبيرة على اداء الشركات والاقتصاد ككل وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث حصل على المعلومات من خلال توجيه استبيانات الى دافعي الضرائب عن طريق البريد الالكتروني وكذلك الحصول على المعلومات من موظفي الضرائب من خلال المقابلات المباشرة او عن طريق التلفون او البريد الالكتروني حيث تم اختيار العينة من مجتمع الدراسة وهو دافعي الضرائب وكذلك موظفي الضرائب.

3.1.2 الدراسات باللغة العربية:

وناقش [محمد، 2016] موضوع التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وإثرها على ضريبة الدخل في الضفة الغربية، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة أهمية ضريبة القيمة المضافة وخصائصها وأهدافها وميزاتها وعيوبها والتعرف على كيفية القيام بعمليات الفحص والتدقيق في دائرة الضريبة والتسويات والصفقات التي تتم بين الضريبة والمكلفين بما فيها الصفقات التي تبرم بين الشركات وموظفي الضريبة لخصم جزء من مبلغ الاسترداد الضريبي مقابل الاسراع في تمرير طلب الاعادة الضريبية، وبيان اثر ذلك على ضريبة الدخل، وبيان مدى توافق اجراءات الفحص والتدقيق مع انظمة ضريبة القيمة المضافة المعمول بها في الضفة الغربية، وتتلخص مشكلة الدراسة في مدى فعالية عملية التدقيق والفحص والتسويات في التحصيل الضريبي ومدى عدالتها في التحصيل الضريبي، وهدف الباحث في هذه الدراسة الى التعرف على نظام التدقيق والفحص في دوائر الضريبة وكيفية عمل التسويات مع المكلفين بما فيها تسويات الاعادة الضريبية وما اثرها على المكلفين .

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للحكومة وما تشكله من إيرادات للحكومة وتأثيرها أيضا على التجار والشركات والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، واستخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وقد قام بتوزيع استبيان على عينة من مجتمع الدراسة وهو عبارة عن موظفي دوائر القيمة المضافة والدخل ومكاتب المحاسبة والتدقيق، وكانت نتائج الدراسة أن هناك تسويات تتم بشكل كبير بين ضريبة القيمة المضافة والمكلفين في كثير من الأحيان وأن هذه العملية تؤثر بشكل كبير على ضريبة الدخل خاصة في حال وجود مخالفات محاسبية، وقد أوصى الباحث إلى توحيد دوائر الضريبة المختلفة وزيادة التنسيق بين هذه الدوائر وزيادة كفاءة الموظفين وزيادة الرقابة على الدوائر الضريبية.

وتقيدنا هذه الدراسة في تسليط الضوء على صفقات الخصم من مبلغ الإعادة التي تبرم بين موظف الضريبة والشركة في أثناء الاسترداد الضريبي والاثار السلبية الذي يسببه للشركات، وأنه يجب إعادة النظر في هذه الصفقات وتعديل القوانين.

وبحث [محمود، 2016] دور الإدارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات القيمة المضافة وقد بين نظام ضريبة القيمة المضافة وكيفية احتسابها ونقاط الضعف في نظامها وحجم التهرب الضريبي، وقد ركزت الدراسة على مشكلة العجز في الموازنة التي تعتمد بشكل رئيسي على ضريبة القيمة المضافة والمقاصة فهل تقوم الإدارة بالمهام بالشكل الصحيح لزيادة الإيرادات أم لا، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مهام الإدارة الضريبية وممارساتها ودورها في زيادة الإيرادات وأوجه القصور في الإدارات الضريبية وكيفية

معالجتها، واستخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وكان مجتمع الدراسة مكون من جميع موظفي الضريبة في الضفة الغربية.

واهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن هناك تقصير في ادارة تحصيل الايرادات الضريبية وعدم توعية المكلفين لأهمية الضريبة والالتزام الضريبي وكذلك هناك نقص في الكفاءة لدى موظفي الضريبة مما ينعكس سلبا على الايرادات الضريبية،وقد اوصت الدراسة على أهمية زيادة كفاءة الموظفين وتفعيل التعاون بين الادارات الضريبية، تحسين نظام الرقابة على الموظفين والمدراء في الدوائر الضريبية، وتفيد هذه الدراسة ان هناك خلل في الدوائر الضريبية وفي تنظيم عمل الموظفين وفي كفاءة الموظفين وهذا يوضح سبب التأخير والمشاكل التي تصاحب عملية الاسترداد الضريبي.

وتناول [صالح، 2007] العوامل المساهمة في زيادة دخل السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة وناقش الباحث اهمية ضريبة القيمة المضافة بالنسبة لعائدات الخزينة الفلسطينية، وتهدف الدراسة الى التعرف على الية عمل نظام ضريبة القيمة المضافة، ودراسة مدى فعالية الية الرقابة والعمل والتفتيش المتبعة من قبل السلطة الضريبية والتعرف على التشريعات والانظمة والقوانين المتبعة في ضريبة القيمة المضافة ودراسة تأثير برتوكولات باريس على هذا النوع من الضرائب، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليل في هذه الدراسة حيث حصل على المعلومات من خلال توزيع استبيان على مجتمع الدراسة بأكمله حيث قام بتوزيع 40 استبيان على موظفي ومدراء ومفتشي دوائر القيمة المضافة في مدينة غزة ومدينة رفح.

واهم فرضيات الدراسة وجود علاقة بن كفاءة الجهاز الضريبي وزيادة حجم العائدات، وبين كفاءة اجراءات العمل والتفتيش وبين زيادة العوائد، ووجود علاقة بين برتوكولات باريس وحجم العائدات،

وانّ أهم نتائج هذه الدراسة هي كلما زادة كفاءة الجهاز الضريبي كلما زاد حجم العائدات وان برتوكولات باريس تؤثر سلبا على حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، ومن اهم التوصيات اختيار الكفاءات في الوظائف الضريبية وتفعيل نظام الرقابة في الدوائر الضريبية وإعادة النظر في برتوكولات باريس.

وتناول [البسطامي، 2006] دراسة مقارنة بين ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وبين ضريبة المبيعات المطبقة في الاردن، وبين الباحث في هذه الدراسة تعريف ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وكيفية تطبيقها في فلسطين والاردن والأنظمة والقوانين التي تنظم كل من هذه الضرائب وبين الباحث ايجابيات وسلبيات كل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، وتكمن مشكلة هذه الدراسة في ان السلطة مجبرة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة المطبقة على الشعب الفلسطيني منذ ثلاثين عاما وعدم القدرة على تطوير هذا النظام الا من خلا تعديل النسبة التي لا يمكن ان تزيد عن 2% من نسبة الضريبة المطبقة في اسرائيل وعدم قدرة هذا النظام على مواجه التهرب الضريبي وهدف الباحث في هذه الدراسة الى التعرف على نظام كلا النوعين من الضرائب وبيان نقاط الضعف والقوة في كل نظام وأي نظام افضل تطبيقا في فلسطين، وقد استخدم الباحث الاسلوب التحليلي حيث قام بدراسة تحليلية للأنظمة والقوانين في البلدين وكذلك للموازنة في البلدين.

وقد توصل الباحث الى ان نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين هو مطبق وفق تشريعات وضعتها اسرائيل ولا يستند الى قانون واضح وهو قديم ولا يواكب العصر وهو شديد جدا في تطبيقه ونظام عقوباته، وان نظام ضريبة المبيعات في الاردن هو نظام جديد ويواكب

العصر وأسهل في التطبيق، وأوصى الباحث بتشريع قانون ضريبة قيمة مضافة جديد يراعي طبيعة المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. وتفيدنا هذه الدراسة في معرفة اسباب مشكلات الاسترداد الضريبي وضرورة تعديل نظام ضريبة القيمة المضافة في الاراضي الفلسطينية.

وناقش [الاحمد، 2005] ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، وتطرق الباحث في هذه الدراسة الى ظاهرة العبء الضريبي والقوانين والانظمة المطبقة على ضريبة القيمة المضافة في فلسطين والاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وناقش الباحث انواع ظاهرة انتقال العبء الضريبي والعوامل المؤثرة في هذه الظاهرة، ومشكلة الدراسة هي ان ظاهرة انتقال العبء الضريبي تقلل من ايرادات السلطة الفلسطينية وتقل كاهل الخزينة، وهدف الباحث في هذه الدراسة الى التعرف على الانظمة المتبعة في الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين والى اهمية وجود قانون فلسطيني ينظم هذا النوع من الضرائب وكذلك دراسة ظاهرة انتقال العبء الضريبي وإثرها على الايرادات وأهم العوامل التي تؤثر عليها.

وقد استخدم الباحث الاسلوب النظري في دراسة هذه الظاهرة عن طريق الرجوع الى الادبيات ودراسة القوانين والانظمة المتبعة، وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان الاتفاقيات المبرمة بين السلطة وإسرائيل تؤثر سلبا على ظاهرة انتقال العبء الضريبي وكذلك عدم وجود قانون فلسطيني ينظم هذا النوع من الضرائب وسلوك المكلفين السلبي المتمثل في التهرب الضريبي واوصى الباحث الى ضرورة وجود قانون واضح ينظم الضرائب غير المباشرة ونشر الوعي بين المكلفين حول ظاهرة انتقال العبء الضريبي.

3.2 تلخيص الدراسات السابقة

جدول (1.3) تلخيص الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
1	فينكوفاسكا وبيوكالو 2016 أوكرانيا BUDGET REFUND AS ONE OF THE PROBLEMS OF A VALUEADDED TAX	دراسة اسباب تأخير دفع الاعادة وما تسببه من مشكلات على الاقتصاد الوطني في أوكرانيا	اتبع الباحث الاسلوب التحليلي من خلال مراجعة التشريعات في أوكرانيا ومقارنتها مع التشريعات الموجودة في دول الاتحاد الاوروبي	التأخير في دفع الإعادة الضريبية التشريعات الضريبية الخاطئة في اوكرانيا نظام ضريبة القيمة المضافة واستقراره	ان عدم وجود نظام ضريبي قوي ومستقر فتح المجال امام المتهربين ضريبياً للحصول على الاعادة الضريبية بطريقة غير قانونية
2	اوكسينك 2014 اوكرانيا ANALYSIS OF UTILIZING TREASURY BIILS FOR VAT REFUNDING IN UKRAINE	دراسة اسلوب الاسترداد الضريبي في اوكرانيا من خلال استخدام سندات الخزينة المالية ودورها في حل مشكلة التأخير	الاسلوب التحليلي من خلال دراسة البيانات المسجلة في الدوائر الضريبية في اوكرانيا	النقد المتوفر لدى الشركات استخدام سندات الخزينة الدفع النقدي المتأخر للاسترداد الضريبي	الشركات فضلت الدفع النقدي على استخدام سندات الخزينة حتى لو كان هناك بعض التأخر في الدفع

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
3	جيجوري وجاريو 2013 رومانيا Impact of VAT on the Profitability and the Cash Flow of Romanian Small and Medium Enterprises	تحليل تكلفة ضريبة القيمة المضافة على الربحية والتدفقات النقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة ويجاد حلول لتخفيف تلك التكاليف	استخدم الباحثان الاسلوب التحليلي في هذه الدراسة من خلال الحصول على المعلومات من البيانات المالية للشركات	التدفقات النقدية للشركة ربحية الشركة ضريبة القيمة المضافة	وقد بينت هذه الدراسة ان ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلباً على التدفقات النقدية وربحية الشركات
4	جوردون وهرنج ومونجن وبونسيت 2013 الصن Export management and incomplete VAT rebates to exporters	دراسة أثر تأخير دفع الاعادة الضريبية اوخصم جزء من الاعادة على صادرات الشركات الصينية	استخدم الباحثون الاسلوب الوصفي من خلال دراسة بيانات الشركات المصدرة واستخدموا نموذج الانحدار الاحصائي	حجم صادرات الشركات تأخير دفع الاعادة الضريبية الخصم من مبلغ الاعادة الضريبية	وبين الدراسة ان تأخير دفع الاعادة اوالخصم من مبلغ الاعادة يؤثر سلباً على انتاج الشركات ويؤدي الى رفع اسعار المنتجات وبالتالي فأن ذلك يؤثر سلباً على صادرات الشركات

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
5	كومار وباجا 2013 الهند Buoyant agglomeration of the vat refund an application of EFA and CFA	اكتشاف العوامل المسؤولة عن تراكم الاعداء الضريبية عند الحكومة ووأثرها على الصناعات	المنهج التحليل التجريبي من خلال توزيع الاستبيان والمقابلات	التأخير في دفع الاعداء العيوب الاجرائية في عملية الاسترداد والاحتيايل والتهرب الضريبي	ان تأخير دفع الاعداء بسبب ان نظام الاسترداد الضريبي غير فعال ويؤدي الى التأخير في الدفع مم يؤثر سلبا على الصناعات
6	شيانج وراي 2012 الهند GLOBAL VAT: A REFUNDABLE COST OF DOING INTERNATIONAL BUSINESS	استكشاف مدى الوعي في المطالبة بالاعداء الضريبية من الدول الاجنبية	المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان على مجموعة من المصدرين	المطالبة بالاسترداد الضريبي من الدول الاجنبية جهل الشركات بحق المطالبة الاجراءات المعقدة للإسترداد الضريبي	هناك جهل عند معظم الشركات في حقها في الاسترداد الضريبي من الدول الأجنبية والشركات الاخرى تتجنب الاسترداد بسبب الاجراءات المعقدة

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
7	اوكتاريا 2011 اندونيسيا Input Value Added Tax Refund Policy for Taxable Enterprise Experiencing Production Failures	تهدف الدراسة الى تحليل المشاكل والصعوبات التي سببها قرار ادراج الشركات التي عانت الافلاس ضمن الشركات التي يحق لها الاسترداد	استخدم الباحث الاسلوب الوصفي النوعي والذي يصف هذه السياسة وتأثيرها على الاقتصاد والنظام الضريبي من خلال اجراء مقابلات مع عينة من مجتمع الدراسة	موازنة الاسترداد الضريبي ادراج الشركات التي تعاني من الافلاس ضمن الشركات التي يحق لها الاسترداد الضريبي	بينت الدراسة ان طلب الشركات التي تعاني من الافلاس للإسترداد الضريبي أدى الى زيادة العبء على ميزانية الدولة مما أدى الى تأخير دفع للشركات الاخرى
8	شوكورتي وجيرجي واليزي 2010 البنان A STUDY ON THE VALUE ADDED TAX (VAT) REIMBURSEMENT FOR EXPORTERS	تهدف هذه الدراسة الى تحليل الآثار السلبية لتأخير دفع الاعادة الضريبية على اداء ونشاط المصدرين والسيولة والمبيعات	استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال توزيع الاستبيان على عينة من الشركات المصدرة	السيولة النقدي التدفقات النقدية حجم المبيعات حجم العمالة حجم الصادرات التأخير في دفع الاسترداد الضريبي	بينت الدراسة ان تأخير دفع الاسترداد الضريبي يؤثر سلباً على السيولة النقدية للشركات ويؤدي الى لجوء الشركات الى الاقتراض مما يؤدي الى زيادة التكلفة على الشركة ويؤدي الى تقص في حجم المبيعات

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
9	مؤسسة ناٲان 2007 موزنبيق Economic Costs of VAT Refund Delays in Mozambique	دراسة الأثار السلبية التي يسببها تأخير دفع الاعداء على الشركات وتحليل تأثيرها على الاقتصاد بشكل عام	اتبع الباحث الاسلوب الوصفي من خلال تحليل القوانين المتبعة ومن خلال اتباع نماذج تجريبية لدراسة الأثر الاقتصادي على الشركات	السيولة النقدية للشركات القدرة التنافسية للشركات التأخير في دفع الاعداء الضريبية	وقد بينت الدراسة ان لتأخير دفع الضريبية أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد في موزنبيق وخاصة على السيولة النقدية والقدرة التنافسية للشركات المصدرة والمقاولين
10	هارسون وكريولوف 2005 vat rfunds: review of contry experience	بحث واقع الاسترداد الضريبي في 36 دولة حول العالم	المنهج الاستقصائي من خلال المسح المعلوماتي	التأخر في دفع الاعداء او الخصم من المبلغ الاجراءات المعقدة التخوف من التهرب الضريبي الازمات المالية	هناك تأخير في دفع الاعداء الضريبية في معظم دول العالم ولكن في الدول المتقدمة تم التغلب على المشكلة بشكل كبير
11	الهانسن 2005 الولايات المتحدة الأمريكية CONSUMER USE OF TAX REFUND ANTICIPATION LOANS Credit	تقديم أدلة عملية عن خصائص الذين يحصلون على القروض بقيمة الاسترداد الضريبي المطالب به قبل تحصيله	الاسلوب التحليلي من خلال جمع المعلومات باستخدام الاتصال التلفوني مع عينة الدراسة	الحصول على القروض الحاجة الماسة للنقد بشكل سريع عدم الوعي لتكلفة هذه القروض	بينت الدراسة ان معظم الذين يحصلون على القروض هم بحاجة للمبالغ النقدية بشكل سريع ولا يوجد عندهم وعي كافي بتكلفة هذه القروض

الرقم	اسم الباحث، البلد، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	وصف المتغيرات	اهم النتائج
12	سيرجار 2005 اندونيسيا CRITICAL POINT IN INDONESIAN VALUE ADDED TAX REFUND	دراسة معاناة الشركات من تأخير دفع الإسترداد الضريبي وما رافق ذلك من سلوك سيئ من دافعي الضرائب وموظفي الضريبة	المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيانات على عينة من دافعي الضرائب	السيولة النقدية للشركات مبيعات الشركات التأخر في دفع الاسترداد الضريبي	بينت هذه الدراسة ان الشركات تعاني من ضعف في السيولة النقدي بإضافة الى انخفاض في المبيعات بسبب التأخر في دفع الاسترداد الضريبي
13	محمد 2016 فلسطين التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة واثرها على ضريبة الدخل في الضفة الغربية	التعرف على نظام التدقيق والفحص في دوائر الضريبة كيفية عمل التسويات مع المكلفين وما اثرها على المكلفين وعلى الإيرادات الضريبية	استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي وقام بتوزيع استبيان على عينة من موظفي دوائر ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل ومكاتب المحاسبة والتدقيق	الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل التسويات الضريبية مع مكلفي ضريبة القيمة المضافة المخالفات المحاسبية	توصل الباحث في هذه الدراسة ان هناك تسويات تتم بشكل كبير بين ضريبة القيمة المضافة والمكلفين في كثير من الاحيان وان هذه العملية تؤثر سلباً بشكل كبير على عائدات ضريبة الدخل خاصة في حالة وجود مخالفات محاسبية وكذلك تؤثر سلباً على دافعي الضرائب
14	محمود 2016 فلسطين دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادت إيرادات ضريبة القيمة المضافة	التعرف على مهام الادارة الضريبية وممارساتها ودورها في زيادة الإيرادات وأوجه القصور في الادارات الضريبية	استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على عينة من موظفي الدوائر الضريبية في الضفة الغربية	الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة كفاءة الادارات الضريبية توعية المكلفين الى أهمية الضريبة	بينت هذه الدراسة ان هناك تقصير في اوجه مختلفة من قبل الادارة الضريبية في الضريبية وعدم توعية المكلفين الى أهمية الضريبة وان هناك نقص في كفاءة موظفي الضريبة مما ينعكس سلباً

15	صالح 2007 فلسطين العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة	التعرف على الية عمل ضريبة القيمة المضافة في فلسطين ودراسة مدى فاعلية الية الرقابة والعمل من قبل وزارة المالية	اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على موظفي دوائر ضريبة القيمة المضافة في غزة	كفاءة العمل في تحصيل الضريبي حجم العائدات من ضريبة القيمة المضافة كفاءة الجهاز الضريبي كفاءة اجراءات العمل والتفتيش اتفاقية باريس	على ايرادات الضريبة بينت هذه الدراسة انه كلما زادت كفاءة الجهاز الضريبي وكفاءة الاجراءات الضريبية زاد حجم العائدات وان اتفاقية باريس تؤثر سلباً على حجم عائدات ضريبة القيمة المضافة
16	البسطامي 2006 فلسطين ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الاردن	التعرف على نظام كلا النوعين من الضرائب وبيان نقاط الضعف والقوة في كل نظام واي النظامين افضل تطبيقاً في فلسطين	استخدم الباحث الاسلوب التحليلي من خلال دراسة القوانين والانظمة المتبعة في البلدين وكذلك تحليل الموازنة في البلدين	كفاءة النظام الضريبي وجود قانون ضريبي واضح وجود قانون ضريبي حديث	قد بينت هذه الدراسة ان نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين هونظام قديم يستند على تشريعات اسرائيلية قديمة وهوشديد جداً في تطبيقه ولا يواكب العصر بينما نظام ضريبة المبيعات في الاردن هونظام جديد ويواكب العصر وسهل في التطبيق
17	الاحمد 2005 فلسطين ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين	التعرف على الأنظمة المتبعة في الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين والتعرف على أهمية وجود نظام فلسطيني والتعرف على ظاهرة انتقال العبء الضريبي واثرها على الايرادات	استخدم الباحث الاسلوب النظري عن طريق الرجوع الى الادبيات ودراسة القوانين والانظمة المتبعة وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة واسرائيل	ظاهرة انتقال العبء الضريبي برتوكولات باريس عدم وجود قانون فلسطيني ينظم الضرائب الغير مباشرة التهرب الضريبي	بينت هذه الدراسة ان الاتفاقيات المبرمة بين السلطة واسرائيل وكذلك عدم وجود قانون فلسطيني ينظم الضرائب غير المباشرة وكذلك وجود تهرب ضريبي يؤثر سلباً على ظاهرة انتقال العبء الضريبي وعلى العائدات من هذه الضرائب

3.3 ما يميّز هذه الدراسة

ان هذه الدراسة تتميز عن الدراسات التي تم طرحها من قبل في ما يلي:

1- طريقة جمع البيانات حيث تم الاعتماد على المقابلات في الدرجة الاولى وبالتالي تم

جمع البيانات من الواقع بشكل مباشر.

2- ان هذه الدراسة اجريت في فلسطين ولا يوجد دراسة تتحدث عن هذه المشكلة بشكل

مباشر في فلسطين

3- ان هذه الدراسة تركز على الاثار السلبية لمشكلات الاسترداد الضريبي على الاقتصاد

وعلى بيئة الاعمال اكثر من تركيزها على اسباب هذه المشكلات بينما تركز معظم

الدراسات على اسباب المشكلة

4- تم التركيز على الجوانب المالية والتسويقية والانتاجية لبيئة اعمال الشركات وبالتالي فهي

تشمل بيئة الاعمال بشكل موسع ولم تركز على جانب واحد فقط، فمعظم الدراسات

ركزت على جانب واحد اما الجانب المالي او الجانب التسويقي.

الفصل الرابع

الاطار النظري

4.1 مقدمة:

تعاني الشركات في فلسطين بشكل عام وفي محافظة الخليل بشكل خاص من تأخير دفع الاسترداد الضريبي لضريبة القيمة المضافة، حيث تشتكي الشركات من طول فترة الاسترداد التي يمكن ان تصل لعدة سنوات، كما وتشتكي الشركات ايضا من الخصم الذي يقوم به موظف التدقيق في دائرة الضريبة في المحافظة، كما ان هناك احتمال ان يتم تصفير مبلغ الاعادة بالكامل أي شطب الاعادة الضريبية بشكل كامل بعد فترة من التأخير وبالتالي تخسر الشركة مبلغ الاعادة بالكامل، إن تأخير دفع الاعادة الضريبية وكذلك الخصم من المبلغ المقدم يؤثر بشكل سلبي على اداء الشركات، ويمكن ان تخسر الشركة جزء من سيولتها النقدية مما يؤثر على ارباحها وعلى ادائها المالي وكذلك يؤثر على الانتاج والتسويق (24).

(24) مقابلة مع السيد هارون شاور مدقق حسابات قانوني 2017/3

إن زيادة التكلفة تؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي يؤدي ذلك إلى نقص في المبيعات وتخسر الشركة جزء من حصتها السوقية. (25)

كما أن نقص النقد في الشركة وزيادة التكلفة من الممكن أن تصنع حواجز أمام توسع الشركة ونموها فالشركة بسبب نقص السيولة وزيادة التكاليف قد لا تستطيع شراء معدات رأس مالية، وازيادة عدد عمالها وكذلك تمتع عن توسيع انتاجها وادخال منتجات اوسلع جديدة على نشاطها، وقد تمتع عن فتح فروع اضافية اوتوسيع عملها بشكل عام. (26)

بناء على ما تم مناقشته في الفصل الثاني حول اجراءات الاعداد الضريبية ومن خلال المقابلات مع موظفي الضريبة واصحاب الشركات والمحاسبين القانونيين وما تم مناقشته في الدراسات السابقة حول إجراءات الاسترداد الضريبي حول العديد من دول العالم فإن اجراءات دوائر الضريبة في ما يتعلق بالاسترداد الضريبي تؤدي الى نشوء عدد من المشكلات التي تواجه الشركات اثناء عملية الاعداد الضريبية، وفي ما يلي عرض لأهم المشكلات التي يمكن ان تواجهها الشركة وما يمكن ان ينتج عنها من اثار سلبية على بيئة أعمال الشركات:

(25) مقابلة مع السيد عبد الجواد العناتي مدير شركة القدس للتجهيزات الطبية 2016/12

(26) مقابلة مع السيد عبد العزيز السعافين مدير شركة الفردوس للمقاولات 2017/12

4.2 القضايا التي تواجه الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي

4.2.1 تأخير دفع الاعادة الضريبية :

ويتبين من الدراسات السابقة ومن خلال اجراءات الاعادة الضريبية المذكورة في الفصل الثاني بالتفصيل ان عملية الاعادة تستغرق وقتا طويلا لا يقل عن سنة وقد يصل لعدة سنوات حتى يتم تسديدها بسبب طول الاجراءات وتعقيدها ومرورها على عدة اقسام ودوائر كما هو موضح بالتفصيل في الفصل الثاني، وبالتالي هناك عدم التزام من قبل الضريبة بالنظام المطبق في فلسطين حيث ان معظم عمليات الاعادة تتعدى المدة المحددة قانونيا وهي من شهر حتى ستة اشهر كما هو مذكور سابقا، وقد يصل تأخير الدفع الى عدة سنوات، اما في الدول المتقدمة يتم الدفع في الوقت المحدد وان حدث أي تأخير يتم دفع فائدة الى الشركة عن المبلغ المتأخر، وفي اسرائيل يتم دفع مبلغ الاعادة ومن ثم يتم مراجعة ملف الشركة [هارسون وكريلوب 2005 Harrison&Krelove (27)، (28)، (29) .

4.2.2 الخصم من مبلغ الاعادة:

وفي كثير من الاحيان يتم خصم جزء من المبلغ المطالب به في حالات عديدة تم ذكرها في الفصل الثاني بالتفصيل وبالتالي تخسر الشركة جزء من مبلغ الاعادة التي تقدمت به. (30)

(27)مقابلة مع السيد ايهاب حسونة مدقق حسابات قانوني 2016/12

(28) مقابلة مع السيد عبد الله الشيخ موظف ضريبية 2017/1

(29) مقابلة مع السيد مسيف جميل موظف ضريبية سابق 2016/12

(30) مقابلة مع الاخت زهرة صغير مدققة حسابات قانونية 2017/1

4.2.3 تصفير رصيد الاعادة :

في بعض الاحيان يتم تصفير رصيد الاعادة بشكل كامل أي شطب مبلغ الاعادة وذلك في حالات تم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الثاني وبالتالي تخسر الشركة مبلغ الاعادة بشكل كامل. (31)

4.2.4 التأخير مع الخصم :

وفي كثير من الاحيان يتم تأخير دفع الاعادة الضريبية بالإضافة الى خصم جزء من المبلغ وفي هذه الحالة تتعرض الشركة لمشكلتين في ان واحد وهي المعاناة من تأخير الدفع وخسارة جزء من مبلغ الاعادة. (32)

4.2.5 تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تصفير المبلغ:

وفي بعض الاحيان يتأخر موظفو الضريبة في اجراءات الاعادة وفي النهاية يتم شطب طلب الاعادة وتصفير المبلغ بشكل كامل وفي هذه الحالة تكون الشركة قد خسرت مبلغ الاعادة بشكل كامل بالإضافة للمعاناة في تقديم الوثائق والانتظار الطويل. (33)

(31) مقابلة مع السيد ايهاب حسونة مدقق حسابات قانوني 2016/12 .

(32) مقابلة مع السيد مسيف جميل موظف ضريبة سابق 2016/12

(33) مقابلة مع الاخت زهرة صغير مدققة حسابات قانونية 2017/1

4.3 الآثار المتوقعة لمشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال والاقتصاد.

من خلال مناقشة الدراسات السابقة ومن خلال المقابلات مع اصحاب الشركات تبين ان مشكلات الاعادة الضريبية تؤثر بشكل سلبي على الجوانب المالية والتسويقية والانتاجية للشركات وفي ما يلي عرض لهذه الآثار بشيء من التفصيل.

4.3.1 الاثر على بيئة الاعمال المالية للشركات:

ان تأخير دفع الاعادة النقدية او خصم جزء من مبلغ الاعادة او شطب مبلغ الاعادة بشكل كامل يؤثر على الجانب المالي من بيئة اعمال الشركات من خلال تأثيره سلبا على عدد من العناصر وهي عبارة عن مؤشرات لبيئة الشركة المالية.

1- حجم النقد المتوفر للشركة، تخسر الشركة جزء من سيولتها اما بشكل مؤقت او بشكل دائم

ففي حالة تأخير دفع الاعادة تفقد الشركة جزء من سيولتها النقدية لفترة طويلة وفي حالة

الخصم او التصفير تفقد الشركة جزءا من سيولتها النقدية بشكل دائم، الامر الذي ينعكس سلبا

على اداء الشركة. [اوكسينك، 2014 Oksenyuk]

2- اعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الامثل للنقد المتوفر فالشركة في حالة فقدانها جزءا

من اموالها لا تستطيع ادارة هذا الجزء المفقود او المحتجز عند الضريبة ولا تستطيع

استخدامه في ادارة اعمالها وبالتالي تفقد جزءا من قيمته الحقيقية بسبب احتجازه لمدة

طويلة، ويؤثر ايضا في قدرتها على الاستخدام الامثل للسيولة المتبقية لأنها لا تكفي

لتلبية احتياجات الشركة من السيولة النقدية. [سيرجار، 2005 Siregar]

3- البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء المواد الخام والسلع والخدمات المتاجر بها، فالشركة في حالة فقدانها جزءا من سيولتها تضطر للبحث عن مصادر تمويل جديدة مثل الاقتراض من البنوك والحصول على مرابحة من البنوك الاسلامية واستخدام الإيجار التمويلي اوبيع جزء من اصولها من اجل شراء المواد الخام والسلع والخدمات التي تتاجر بها الشركة وبدون ذلك يمكن ان يتوقف عمل الشركة اوبيزيد تكلفة الانتاج على الشركة [Eliehausen 2005].

4- البحث عن مصادر تمويل اخرى للتوسع في استخدام العمالة ففي حالة نقص سيولة الشركة النقدية فإنها لا تستطيع تشغيل عمال جدد اوزيادة حجم العمال والموظفين في الشركة وبالتالي فإنها تضطر للبحث عن مصادر تمويل جديدة من اجل زيادة عدد الموظفين والعمال وبالتالي زيادة التكلفة وازيادة الالتزامات والضغط على الشركة. [شوكرتي وجيرجي واليزي، 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi]

5- البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء آلات جديدة ففي حالة النقص في النقد المتوفر للشركة فإنها لا تستطيع شراء آلات اومعدات جديدة مثل ماكينات الانتاج والسيارات والشاحنات وبالتالي فهي تضطر للبحث عن قروض اومصادر تمويل جديدة من اجل الحصول على هذه المعدات وطبعاً هذا يؤدي الى زيادة التكلفة وبالتالي زيادة التزامات الشركة. [كومار وباجا، 2013 Kumar & Bagga]

6- البحث عن مصادر تمويل اخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها، فالشركات في العادة يكون عليها التزامات للموردين والعمال اوحتى للبنوك وفي حالة نقص السيولة بسبب تأخير الاعادة الضريبية أو الخصم من مبلغ الاعادة لا تستطيع الشركة الوفاء بهذه

الالتزامات فتضطر الشركة للاقتراض اوالحصول على تمويل او بيع جزء من اصولها من اجل الوفاء بهذه الالتزامات والمحافظة على سمعتها.[شوكرتي وجيرجي واليزي، 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi].

7- البحث عن مصادر تمويل اخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع والخدمات، فعندما تنقص السيولة النقدية لدى الشركة فإنه من المتوقع ان تقوم بتقليص عملها وبالتالي تقليص مبيعاتها ولكن في حالة طلب الزبائن المهمين لمنتجاتها اوسلعها فإنها تضطر لتلبية حاجاتهم حتى لا تخسر هؤلاء الزبائن وتكون تلبية حاجاتهم من خلال استخدام مصادر تمويل اخرى. [مؤسسة ناثان، 2007 Nathan Associates]

8- انخفاض نسبة الارباح بسبب ارتفاع التكلفة، ان اللجوء الى مصادر تمويل اخرى وتقليص المشتريات اوزيادة تكلفة الانتاج نتيجة الحصول على تمويل اضافي يؤدي الى ارتفاع التكاليف على الشركة وارتفاع التكاليف بالطبع يؤدي الى انخفاض نسبة ارباح الشركة [لورا 2012، Laura].

9- انخفاض نسبة الارباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على اموال نقدية، ففي حالة نقص السيولة قد تلجأ الشركة للبيع بأسعار منخفضة للحصول على اموال نقدية من اجل زيادة النقد المتوفر للشركة ولكن هذا يؤدي الى نقص في هامش ربح الشركة نتيجة البيع بأسعار منخفضة [لورا 2012 Laura]. ويتضح مما سبق ان الجانب المالي من بيئة اعمال الشركات يتعرض الى اثر سلبي نتيجة المشكلات التي تواجهها الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي، وقد يسبب الازمات المالية للشركات مما يؤثر على ادائها بشكل عام.

4.3.2 الاثر على بيئة الاعمال التسويقية للشركات:

من المتوقع ان يكون لتأخير دفع الاعادة النقدية اوخصم جزء من مبلغ الاعادة اوشطب مبلغ الاعادة بشكل كامل تأثير سلبي على الجوانب التسويقية للشركة من خلال القنوات التالية:

1- التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن، إن مشكلات الاعادة الضريبية تؤثر على قدرة الشركة في توريد منتجاتها اوسلعها اوتقديم خدماتها للزبائن، فبسبب نقص السيولة قد تخفض الشركة من انتاجها أو راء السلع والخدمات، اوتتأخر في الحصول على المواد الخام اوالسلع من الموردين، مما يؤدي الى تأخير توريد البضائع اوالخدمات للزبائن اوتقليص كمية السلع المقدمة مما يؤثر على العلاقة بين الشركة والزبائن ويؤدي الى فقدان الثقة بين الطرفين، وهكذا ممكن ان تفقد الشركة جزءا من زبائنها.[جوردون وهيرنج ومونجون وبونسيت 2013 Gourdon , Hering , Monjon and Poncet].

2- التقليل من البيع الى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب مشكلات وتداعيات تأخير الاعادة الضريبية اوخصم جزء منها، فقد تقلل بعض الشركات من مبيعاتها الى الجهات المعفاة من الضريبة وبالتالي هذا يؤدي الى تقليص مبيعاتها وفقدان جزء من حصتها السوقية(40).

3- التقليل من عمليات التصدير لتجنب الاعدادة الضريبية، ان المشكلات التي تواجهها الشركة اثناء الاسترداد الضريبي قد يدفعها الى الامتناع عن التصدير للخارج او تقليل التصدير، وبالتالي يؤدي ذلك الى تقليص مبيعاتها، وفقدنها جزء مهم من السوق الخارجي. [جوردون وهيرنج ومونجون وبونسيت 2013 Gourdon, Hering, Monjon and Poncet].

4- نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات، اوسبب زيادة الاسعار، إن مشكلات الاعدادة الضريبية تدفع الشركات الى تقليص مبيعاتها من خلال تقليص البيع للجهات المعفاة او من تقليص التصدير اوسبب نقص السيولة اوسبب سوء العلاقة مع الزبائن والموردين، وهذا طبعا يؤدي الى نقص الحصة السوقية للشركة، وكذلك فإن مشكلات وتداعيات الاعدادة الضريبية قد تزيد تكاليف الانتاج في الشركة بسبب اللجوء الى مصادر تمويل اخرى اوسبب الشراء بالدين، وفي هذه الحالة قد تقوم الشركة برفع اسعار سلعها او خدماتها لتغطية هذه التكاليف وهذا بالطبع يؤدي الى نقص مبيعاتها وبالتالي نقص الحصة السوقية للشركة. [جوردون وهيرنج ومونجون وبونسيت 2013 Gourdon, Hering, Monjon and Poncet].

5- الحد من توسع الشركة في ايجاد فروع جديدة، والحد من قدرة الشركة على تسويق منتجات جديدة، ان نقص سيولة الشركة ونقص النقد المتوفر لها يؤدي الى اهتمام الشركة في تلبية حاجاتها اليومية ويحد من قدرتها وتفكيرها على التوسع وبالتالي يؤدي الى امتناع الشركة عن ايجاد فروع تسويقية جديدة وكذلك قد تمتنع الشركة عن تسويق منتجات جديدة نتيجة قلة السيولة. (41)

يتضح مما سبق ان الجانب التسويقي في بيئة اعمال الشركات يتعرض الى اثر سلبي نتيجة المشكلات التي تواجهها الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي ويؤدي الى الحد من قدرة الشركة على تسويق منتجاتها ويؤدي الى نقص الحصة السوقية للشركة .

4.3.3 الاثر على بيئة الاعمال الانتاجية للشركات :

من المتوقع ان يكون لتأخير دفع الاعادة النقدية او خصم جزء من مبلغ الاعادة اوشطب مبلغ الاعادة بشكل كامل تأثير سلبي على الجانب الانتاجي للشركات من خلال تأثيره على عدد من العناصر وهي:

- 1- زيادة تكلفة الانتاج نتيجة تخفيض الانتاج، ان نقص سيولة الشركة قد يدفع الشركة الى تخفيض مستوى الانتاج او تقليص المواد الخام المشتراة بسبب عدم القدرة على توفير النقد من اجل شراء المواد الخام والسلع وفي هذه الحالة تزيد تكاليف الانتاج على الشركة [شوكرتي وجيرجي واليزي 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi].

(41)مقابلة مع السيد مصطفى الجولاني مدير شركة جولانكوالصناعية 2017/1

(42) مقابلة مع السيد عبد الجواد العناتي مدير شركة القدس للتجهيزات الطبية 2016/12

2- زيادة تكلفة المشتريات والانتاج بسبب تأجيل الدفع، ان نقص سيولة الشركة النقدية يدفعها الى شراء المواد الخام والسلع والخدمات من خلال الدين او من خلال الدفع المؤجل مثل الشيكات او الإعتمادات البنكية، وفي هذه الحالة فأن الموردين يرفعون سعر السلع المباعة لهذه الشركة، فعندما تدفع الشركة نقدا تحصل على خصم مقابل الدفع النقدي وبالعكس عند الدفع المؤجل فان سعر السلع يرتفع على الشركة وهذا بالطبع يؤدي الى زيادة تكلفة المشتريات. (43)

3- تسريح جزء من العمال والموظفين، وتجنب زيادة العمال والموظفين، ففي حال تسببت الاعادة الضريبية بأزمة مالية للشركة وتسببت في نقص كبير في السيولة النقدية، ان ذلك يؤدي الى عدم قدرة الشركة على دفع الرواتب للموظفين والعمال، وهذا سيدفع الشركة للتخلي عن عدد من العمال والموظفين من اجل تقليص الانفاق ومواجه الازمة المالية التي تمر بها، او تمتنع الشركة عن زيادة العمال وتوظيف عمال جدد. [شوكرتي وجيرجي واليزي 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi]

4- الحد من توسع الشركة في اضافة خطوط انتاج جديدة، ان نقص سيولة الشركة بسبب احتجازها عند الضريبة على شكل اعادة ضريبية يحد من قدرة الشركة على التوسع واطافة منتجات جديدة فلا تستطيع الشركة شراء آلات جديدة او فتح اقسام جديدة للإنتاج لأنها تعاني من نقص في النقد المتوفر لها، وبالتالي فإنها لا تستطيع توسيع انتاجها . [شوكرتي وجيرجي واليزي 2010 Shkurti & Gjergji & Elezi]

5- التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين، ان تأخير دفع الاعادة او خصم جزء او تصفير مبلغ الاعادة يؤدي كما تحدثنا سابقا الى نقص في سيولة الشركة مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين او تقليص الدفع لهم والتأخر عليهم بالدفع مما يؤدي الى فقد الثقة بين الطرفين ويؤدي الى سوء العلاقة معهم وبالتالي قد يمتنع الموردين عن البيع للشركة. (45)

4.4 نموذج الدراسة

بناء على العرض السابق يمكن وصف نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي حيث يوضح

النموذج المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والعلاقة بين المتغيرات.

المتغيرات المستقلة

مشكلات الاعادة الضريبية

تأخير دفع الاعادة الضريبية

X1

الخصم من مبلغ الاعادة الضريبية

X2

تصفير مبلغ الاعادة الضريبية

X3

تأخير دفع الاعادة الضريبية
بالإضافة الى الخصم من مبلغ
الاعادة

$(X1 X2) = X4$

تأخير اجراءات الاعادة الضريبية
وفي النهاية تصفير مبلغ الاعادة

$(X1 X3) = X5$

المتغيرات التابعة

بيئة اعمال الشركة

الجانب المالي لبيئة اعمال الشركات Y1

- 1-النقص في توفر النقد للشركة
- 2- اعاقه قدرة الشركة على الاستخدام الامثل للنقد
- 3- البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء المواد الخام والسلع والخدمات
- 4-البحث عن مصادر تمويل اخرى للتوسع في استخدام العمالة،

- 5-البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء آلات جديدة
- 6- البحث عن مصادر تمويل اخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
- 7-البحث عن مصادر تمويل اخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع والخدمات
- 8- انخفاض نسبة الارباح بسبب البيع بأسعار منخفضة
- 9- انخفاض نسبة الارباح بسبب ارتفاع التكلفة

الجانب التسويقي لبيئة اعمال الشركات Y2

- 1-التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والزبان
- 2 -التقليل من البيع الى الجهات المعفاة من الضريبة
- 3-التقليل من عمليات التصدير لتجنب الاعادة الضريبية
- 4- نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات، او بسبب زيادة الاسعار
- 5- الحد من توسع الشركة في ايجاد فروع جديدة، والحد من قدرة الشركة على تسويق منتجات جديدة

الجانب الانتاجي لبيئة اعمال الشركات Y3

- 1-زيادة تكلفة الانتاج نتيجة تخفيض الانتاج
- 2- زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
- 2-تسريح جزء من العمال والموظفين، وتجنب زيادة العمال والموظفين
- 4 - الحد من توسع الشركة في اضافة خطوط انتاج جديدة
- 5- التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والموردين

4.5 تعريف المتغيرات

المتغيرات المستقلة:

والمتغيرات المستقلة هي عبارة عن المشكلات التي يمكن ان تواجه الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي وهذه المشكلات تتلخص في ما يلي:

- تأخير دفع الاعداء الضريبية : وهوالتأخر في دفع الاسترداد الضريبي من قبل الحكومة للشركة مدة تزيد عن ستة اشهر حيث ان القانون يعطي مهلة للحكومة لا تزيد عن 6 اشهر كحد اقصى ليتم دفع مبلغ الاسترداد الضريبي نقدا.
- الخصم من مبلغ الاعداء الضريبية : وهوقيام دائرة الضريبة بخصم جزء من مبلغ الاعداء الضريبية التي تقدمت بها الشركة .
- تصفير مبلغ الاعداء : وهوان يتم شطب مبلغ الاعداء بشكل كامل من قبل الدائرة الضريبية حيث يتم شطب مبلغ الاعداء المطالب به بشكل كامل.
- تأخير دفع الاعداء الضريبية بالإضافة للخصم: وهوان يتم خصم جزء من مبلغ الاعداء المطالب به بالإضافة الى تأخير دفع الاعداء لعدة اشهر اوسنوات عن الحد القانوني للدفع.
- تأخير اجراءات الاعداء الضريبية وفي النهاية يتم تصفير مبلغ الاعداء : وهوان تتأخر الحكومة في دراسة ملف الاعداء التي تقدمت به الشركة وبعد الدراسة يقرر موظف الضريبة شطب مبلغ الاعداء بالكامل وعدم دفع أي مبلغ منه.

المتغيرات التابعة:

والمتغيرات التابعة هي متغيرات ومؤشرات بيئة الاعمال والاقتصاد التي يمكن ان تتأثر بمشكلات الاسترداد الضريبي ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى ثلاث جوانب رئيسية وهي:

الجانب المالي لبيئة الاعمال : وهي المؤشرات التي تتعلق بالجانب المالي للشركة وهي:

1-النقص

في توفر النقد للشركة

2- اعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الامثل للنقد .

3- البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء المواد الخام والسلع والخدمات.

4-البحث عن مصادر تمويل اخرى للتوسع في استخدام العمالة.

5-البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء آلات جديدة .

6- البحث عن مصادر تمويل اخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها.

7- البحث عن مصادر تمويل اخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع والخدمات.

8- انخفاض نسبة الارباح بسبب البيع بأسعار منخفضة.

9- انخفاض نسبة الارباح بسبب ارتفاع التكلفة.

الجانب التسويقي لبيئة الاعمال: وهي المؤشرات التي تتعلق بالجانب التسويقي للشركة وهي

1-التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن.

2 -التقليل من البيع الى الجهات المعفاة من الضريبة.

3-التقليل من عمليات التصدير لتجنب الاعداء الضريبة

4- نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات، اوسبب زيادة الاسعار

5- الحد من توسع الشركة في ايجاد فروع جديدة، والحد من قدرة الشركة على تسويق منتجات جديدة

- الجانب الانتاجي من بيئة الاعمال: وهي المؤشرات التي تتعلق بالجانب الانتاجي للشركة وهي:

1- زيادة تكلفة الانتاج نتيجة تخفيض الانتاج

2- زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع

3- تسريح جزء من العمال اوالموظفين، اوتجنب زيادة العمال والموظفين

4 - الحد من توسع الشركة في اضافة خطوط انتاج جديدة

5- التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين

4.6 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية : ان مشكلات الاعداد الضريبية والتي تعتبر المتغيرات المستقلة

(X-Variables) تؤثر سلبا على بيئة اعمال الشركات والتي تعتبر المتغيرات التابعة

(Y-Variables) في محافظة الخليل.

الفرضيات الفرعية :

1-ان تأخير دفع الإعادة الضريبية يؤثر سلبا على بيئة أعمال الشركات في محافظة الخليل

2-ان الخصم من مبلغ الإعادة يؤثر سلبا على بيئة أعمال الشركات في محافظة الخليل

3-ان تصفير اوشطب مبلغ الإعادة الضريبية يؤثر سلبا على بيئة اعمال الشركات في محافظة

الخليل

4-ان تأخير دفع الإعادة بالإضافة الى الخصم من مبلغ الإعادة يؤثر سلبا على بيئة أعمال

الشركات في محافظة الخليل

5- ان تأخير إجراءات الإعادة الضريبية وفي النهاية تصفير مبلغ الإعادة يؤثر سلبا على بيئة

أعمال الشركات في محافظة الخليل

منهجية وإجراءات الدراسة

5.1 منهجية البحث

بعد مناقشة الدراسات السابقة وبعد إعداد الاطار النظري وتوضيح اجراءات الاسترداد الضريبي وبعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، سيتم توضيح منهج الدراسة، وكيفية اختيار مجتمع الدراسة واختيار العينة وكيفية بناء محتوى الاستبيان.

وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على اساس تحليل الظاهرة لتبيان اثر تأخير دفع الاعادة أو/ والخصم من مبلغ الاعادة أو/ وشطب مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال والاقتصاد في محافظة الخليل. ونظرا لان الدراسة تتعلق بأثر مشاكل الاعادة الضريبية على بيئة اعمال الشركات في محافظة الخليل بالتالي تم اختيار مجتمع الدراسة ليتناسب مع هذه الدراسة. وقد تم اختيار الشركات التي تقدمت بطلب اعادة ضريبية كمجتمع للدراسة وذلك لأنها الاقدر على تزويدنا بالمعلومات حول هذا الموضوع والاثر الذي وقع عليها من مشكلات الاعادة الضريبية، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من خلال مكاتب الضريبة في محافظة الخليل حيث ان عدد الشركات التي تقدمت باسترداد ضريبي خلال السنوات الثلاثة الاخيرة بلغ حوالي 140 شركة ولكن لم تفصح مكاتب الضريبة عن اسماء هذه الشركات وبالتالي تم توجه الى مكاتب المحاسبين القانونيين حيث تم اقناع المحاسبين بأن هذه الدراسة لغرض التعلم فقط واننا سوف نحافظ على سرية المعلومات ولن نذكر اسماء الشركات المستطلعة في الدراسة، وبالتالي تم

تحديد أسماء الشركات التي تقدمت بالإعادة الضريبية خلال السنوات الثلاثة الماضية في محافظة الخليل، وتم الوصول الى 110 شركات واعتبر هذا العدد عينة للدراسة وتم توزيع الاستبيان على هذه الشركات وقد تم التوزيع بشكل مباشر حيث تم زيارة الشركات في مواقعها وتم تسليمهم الاستبيان وجها لوجه وقد تم استرداد 93 استبيان صالح للدراسة.

وقد تم اختيار محافظة الخليل لهذه الدراسة وذلك لان نسبة سكان محافظة الخليل تشكل 25% من سكان الضفة الغربية وان نسبة صادرات الخليل تبلغ 27% من الصادرات على مستوى الضفة وغزة ونسبة الواردات تبلغ 18% من واردات الضفة وقطاع غزة ، بالإضافة الى تركيز عدد كبير من المصانع والمصدرين والمقاولين في محافظة الخليل. [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني]

5.2 اسلوب وادوات جمع البيانات

في ما يلي عرض لعملية جمع المعومات وبناء الدراسة بشكل متسلسل :

وقد تم جمع البيانات الثانوية في البداية من خلال الدراسات السابقة حيث تم مراجعة عدد من الدراسات التي تتحدث عن موضوع الاعادة الضريبية والاسترداد الضريبي حيث تم الاعتماد بشكل اساسي على الدراسات الاجنبية وتحديد مشكلة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة وقد تم البحث عن دراسات عربية تتعلق بالاسترداد الضريبي ولكن لم اجد أي دراسة تتعلق بشكل مباشر بالموضوع.

بالإضافة الى الدراسات السابقة اجريت عدد من المقابلات مع عدد من المعنيين في الموضوع ومن بينهم موظفين سابقين وحاليين في الضريبة بالإضافة الى عدد من اصحاب الشركات التي

تقدمت بالإعادة الضريبية بالإضافة الى المحاسبين القانونيين حيث تم مقابلة عدد منهم من اجل جمع المعلومات عن عملية الاعادة الضريبية في الخليل والمشكلات التي تواجه المتقدمين بطلب الاعادة لدراسة البيئة المحيطة والخصوصيات من اجل اعداد الاستبيان.

كما قام الباحث بعقد ورشة عمل من اجل مناقشة موضوع الاعادة الضريبية حيث تم عقد اجتماع مع عدد من اصحاب الشركات التي تقدمت بطلب للإعادة الضريبية مع عدد من المحاسبين القانونيين بحضور احد موظفي الضريبة، وقد تم في البداية مناقشة القوانين والانظمة الضريبية المعمول بها في فلسطين، حيث ان النظام المعمول به في فلسطين هو نظام طبق على الضفة الغربية قبل استلام السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولكن حسب النقاش فإنه لا يوجد التزام من قبل الضريبة بهذا القانون حيث يتم تأخير دفع الاعادة بشكل كبير، حيث تم مناقشة تأخير دفع الاعادة الضريبية، وأسباب التأخير وعزا المشاركون في ورشة العمل اسباب تأخير الدفع الى ان الضريبة تريد المماثلة في الدفع والتأخير قدر الامكان من اجل خصم جزء من مبلغ الإعادة اوحى عدم دفع المبلغ بشكل كامل اوعلى الاقل تأخير الدفع الى اقصى ما يمكن، واثر هذا التأخير على بيئة اعمال الشركات حيث تم مناقشة الاثار الفعلية والمتوقعة على الشركات نتيجة تأخير دفع الاعادة ومن ضمنها العجز في النقد المتوفر للشركات وزيادة تكاليف التمويل، ونقص المبيعات، والاثر السلبي على ارباح الشركات، وقد تم مناقشة المشكلات الاخرى للاسترداد الضريبي ومن اهمها الخصم من مبلغ الاسترداد الضريبي اوحى شطب مبلغ الاعادة بشكل كامل، ذلك بالإضافة الى التأخير في

الدفع الذي قد يصل الى عدة سنوات، وقد تم مناقشة بنود الاستبيان مع المجتمعين وتم الحصول على مقترحاتهم وتعليقاتهم.

ثبات الاداة :

ومن اجل التأكد من كفاءة وفاعلية الاستبيان فقد تم عرضه على عدد من الاكاديميين وذوي الاختصاص من اجل تحكيمه، وكذلك تم عرضه على عدد من اصحاب الشركات وتم مناقشته في ورشة العمل، بالإضافة الى ذلك فقد تم توزيع 10 استبيانات (Pilot Survey) على عينة من الشركات التي تقدمت بالإعادة الضريبية في بيت لحم وذلك للمحافظة على عدد المستهدفين في محافظة الخليل.

وذلك من اجل قياس كفاءة الاستبيان وتجنب الازطاء التي يمكن الوقوع بها عند توزيع الاستبيان النهائي، ومن اجل تجنب الاسئلة التي قد يجد المجيب صعوبة في الاجابة عليها، وعليه فقد أجريت بعض التعديلات على الاسئلة وطريقة صياغتها من اجل تسهيل عملية الاجابة من قبل المجيبين ، وكذلك أعطت مؤشر على الوقت المطلوب لتعبئة الاستبيان ومدى تعاون اصحاب الشركات للإجابة على هذا الاستبيان، وقد تم توزيع 110 استبيانات على عينة الدراسة، وقد استغرقت عملية توزيع الاستبيانات واستعادتها حوالي 50 يوما. وقد تم قياس ثبات الاستبيان من خلال إختبار كرونباخ الفا والذي اكد على الاتساق الداخلي على درجة جيدة وكانت 0.90، والتي يمكن الاعتماد عليها حسب ما هو مبين في الجدول (1.5).

جدول رقم 1.5 : معاملات الثبات كرونباخ ألفا

معامل الثبات ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.90	23	الدرجة الكلية لبيئة الأعمال

صدق الاداة:

وقد تم حساب معاملات الاستخراج باستخدام أسلوب التحليل العاملي (**Factor Analysis**) المبني على طريقة المكونات الأساسية (**Principal Components**) والتي توضح قيم معاملات الاستخراج لكل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة حسب كل محور مع الدرجة الكلية للمجال أو المحور وتعتبر أداة الدراسة بأنها تتمتع بدرجة صدق عالي عندما تزيد جميع أو معظم معاملات الاستخراج عن القيمة (0.5)، حيث تتبع هذه الطريقة أسلوب انحدار الفقرات على الدرجة الكلية لمجالها في حساب معاملات الانحدار (الاستخراج)، ويتضح من الجدول رقم (2.5) ارتفاع جميع هذه القيم عن 0.5 فيما يتعلق بأداة الدراسة المستخدمة مما يدل على تمتع أداة الدراسة بصدق عالي وأن أداة الدراسة المستخدمة قادرة بدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والجدول (2.5) يوضح نتائج التحليل العاملي.

جدول 2.5: مجالات قيم معاملات الاستخراج لفقرات الاستبيان في القسم الثاني والثالث

المجال	أدنى قيمة	أعلى قيمة
المشكلات	0.55	0.79
بيئة الأعمال	0.51	0.83

الاستبيان:

وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية من أجل جمع البيانات الأولية من الشركات التي تقدمت بالإعادة، من أجل دراسة مدى تأثير تأخير دفع الإعادة أو/ والخصم من مبلغ الإعادة أو/ وشطب مبلغ الإعادة على بيئة الأعمال للشركات في محافظة الخليل، وقد تم بناء الاستبيان اعتماداً على الدراسات السابقة والمقابلات وقد تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور وهي كما يلي:

- المحور الأول هو وصف العينة حيث تضمن سبع فقرات وهي مدة عمل الشركة بالسنوات وطبيعة عمل الشركة، وقيمة رأس مال الشركة، والشكل القانوني للشركة، وعدد الموظفين في الشركة، ونشاطات الشركة، والمصادر التي تشتري الشركة منها سلعتها أوخدماتها.
- المحور الثاني هو علاقة الشركة مع الضريبة حيث تضمن أربع فقرات، وهي قيمة رصيد الإعادة المتراكم، سبب وجود رصيد الإعادة، والفترة التي مضى عليها ترصيد الإعادة، وقيمة آخر طلب للإعادة الضريبية.
- المحور الثالث هو إجراءات الإعادة الضريبية، ويتكون من أربع فقرات وهي المدة الزمنية التي استغرقها تدقيق الطلب في دائرة الضريبة في المحافظة ووفي وزارة المالية ومدة الدفع بعد

اعتماد الطلب، والنسبة التي حصلت عليها الشركة من قيمة الاعادة الضريبية.

- المحور الرابع رأي الشركات في اجراءات الاسترداد الضريبي والمشكلات التي ترافقه، ويتضمن ثلاث فقرات وهي ما هو سبب تأخير الاعادة حسب اعتقاد اصحاب الشركات، وعلى ماذا تعتمد عملية تقليل مدة دفع الاعادة، وماذا تعمل الشركة عند شطب مبلغ الاعادة.

- المحور الخامس وصف المشكلات التي عانت منها الشركات في عملية الاعادة الضريبية حيث يتضمن هذا المحور اهم المشكلات التي عانت منها الشركة عند التقدم الى طلب الاعادة وهو التأخير في الدفع او/والخصم من المبلغ او/وشطب المبلغ بشكل كامل، وهنا نستطيع جمع البيانات عن المتغيرات المستقلة المذكورة في الاطار النظري

- المحور السادس وصف الاثر لمشكلات الاعادة الضريبية على بيئة اعمال الشركة، حيث تم جمع المعلومات عن الاثار السلبية التي تعاني منها الشركات نتيجة المشكلات التي تواجهها اثناء عملية الاعادة الضريبية، وهنا نستطيع جمع البيانات عن المتغيرات التابعة المذكور في الاطار النظري.

ولم يتم سؤال الشركات عن رأيها في متطلبات الاعادة وذلك لان هذه المتطلبات مفروضة على الشركات ولا تستطيع الشركات الا اتباعها.

5.3 وصف العينة

5.3.1 وصف العينة

نقدم في هذا الجزء من الفصل وصفا للعينة، مع بيان بعض المؤشرات التي تعكس أداء الشركات مع بيان الآثار المتوقعة لمشكلات الاعادة الضريبية ويبين الجدول (3.5) ان حوالي 46% من الشركات المستطلعة لديها خبرة في العمل اقل من 10 سنوات بينما حوالي 54% من الشركات لديها خبرة اكثر من 10 سنوات، وهذه المؤشرات تدل على ان الشركات التي لديها خبرة تتقدم للإعادة الضريبية اكثر بقليل من الشركات الحديثة.

وفيما يتعلق بطبيعة عمل الشركة فقد شكلت فئة الشركات التي تعمل في القطاع التجاري ما نسبته 27 % من إجمالي حجم العينة اما الشركات التي تعمل في القطاع الصناعي بلغت نسبته 25 % من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة الشركات التي تعمل في القطاع الخدماتي ما نسبته 40 % من إجمالي حجم العينة، واما الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي بلغت نسبتها حوالي 8 % من إجمالي حجم العينة.

ان طبيعة عمل الشركة يحدد ما اذا كانت الشركة تقدم طلب إعادة بشكل دائم ام لا فشركات الخدمات والتي تضم قطاع المقاولات يتقدمون بشكل مستمر بالاسترداد الضريبي لان المقاولون عاداتا ينفذون مشاريع غير خاضعة للضريبة والشركات الصناعية يمكن ان يتقدموا بالاسترداد الضريبي في حالة التصدير اوفي حالة شراء آلات جديدة، والشركات الزراعية تتقدم بالاسترداد الضريبي بسبب اعفاء المنتجات الزراعية من الضريبة، بينما الشركات التي تعمل في القطاع التجاري ممكن ان تقدم استرداد ضريبي في حالة البيع الى جهة معفاة من الضريبة.

وقد شكلت الشركات التي تملك رأس مال مسجل من 50 ألف الى 200 ألف دينار ما نسبته 64% من حجم العينة بينما شكلت الشركات التي تملك رأس مال مسجل اكثر من 200 ألف دينار ما نسبته 36% من إجمالي حجم العينة مع العلم ان رأس مال الشركة الحقيقي يختلف عن رأس مالها المسجل وفي العادة فأن رأس المال الحقيقي يكون اكبر من رأس المال المسجل وذلك لان رأس المال المسجل هو رأس مال الشركة عند تأسيسها وبالتالي فمع الزمن يزيد رأس المال للشركة.

وفيما يتعلق بالشكل القانوني للشركة فقد شكلت فئة (شراكة أفراد) ما نسبته 22.6 % من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (شركة مساهمة خصوصية) ما نسبته 48.4 % من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (شركة مساهمة عامة) ما نسبته 8.6 % من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (مشتغل مرخص فردي) ما نسبته 20.4 % من إجمالي حجم العينة وفي بيئة الاعمال الفلسطينية ينظر الى شراكة الافراد والمشتغل المرخص الفردي والشركة المساهمة المحدودة على انها نفس الفئة تقريبا.

وفيما يتعلق بعدد الموظفين في الشركة فقد تبين ان نسبة الشركات التي يعمل لديها اقل من 10 موظفين هي 46.2 % من إجمالي حجم العينة، والشركات التي يعمل لديها بين 10 الى 20 موظف شكلت ما نسبته 20.4 % من إجمالي حجم العينة، والشركات التي يعمل لديها من 20 الى 30 موظف شكلت ما نسبته 10.8 % من إجمالي حجم العينة، والشركات التي يعمل لديها من 30 الى 40 موظف شكلت ما نسبته 8.6 % من إجمالي حجم العينة، بينما الشركات التي يعمل لديها اكثر من 40 موظف شكلت ما نسبته 14 % من إجمالي حجم العينة.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات في اثناء تقديم الاعداد الاخيرة فان نسبة بيع هذه الشركات الى جهات غير معفاة من الضريبة شكلت حوالي 50% من نشاط الشركات، وشكل البيع الى جهات معفاة من الضريبة ما نسبته 32%، بينما حوالي 23% من الشركات قامت بتأسيس مشروع، والتصدير للخارج شكل ما نسبته 13% من حجم العينة ويتبين لنا مما سبق ان بعض الشركات تمارس اكثر من نشاط أي ان هناك مزيج من النشاطات، وهذه المؤشرات تتسجم مع المؤشرات السابقة ان اكثر نسبة من الاسترداد الضريبي تكون من قبل القطاع الخدماتي والقطاع التجاري وهذه الفئات تتقدم في الاغلب للإعادة الضريبية نتيجة البيع لجهات معفاة من الضريبة مع العلم ان المؤشرات السابقة تتعلق في فترة تقديم الاعداد الاخيرة.

وفي ما يتعلق بمصادر حصول الشركات على السلع والخدمات فقد تبين ان الأسواق المحلية الفلسطينية هي المصدر الاساسي للشركات بنسبة 77.4% يليها الإسرائيلية بنسبة 30.1%، بينما شكل الاستيراد من دول سلعها غير معفاة من الضرائب ما نسبته 27% وبينما شكل الاستيراد من دول سلعها معفاة من الضرائب ما نسبته 14% من حجم العينة ويتبين مما سبق ان هناك عدد من الشركات تشتري بضائعها من اكثر من مصدر وان اعتماد الشركات بالأساس على السوق المحلية.

جدول 3.5 : وصف العينة

مدة عمل الشركة منذ تأسيسها				
من 1 الى 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 10 الى 15 سنوات	من 15 الى 20 سنوات	اكثر من 20 سنة
%26.9	%19.4	%24.7	%16.1	%12.9
طبيعة عمل الشركة				
تجاري	صناعي	خدمي	زراعي	
%26.9	%24.7	%39.8	%7.5	
قيمة رأس مال الشركة المسجل بالدينار				
من 50 الى 100 الف	من 100 الى 150 الف	من 150 الى 200 الف	اكثر من 200 الف	
%30.1	%22.6	%10.8	%36.6	
الشكل القانوني للشركة				
شراكة أفراد	شركة مساهمة خصوصية	شركة مساهمة عامة	مشتغل مرخص فردي	
%22.6	%48.4	%8.6	%20.4	
عدد الموظفين في الشركة				
أقل من 10 موفين	من 10 الى 20 موظف	من 20 الى 30 موظف	من 30 الى 40 موظف	أكثر من 40 موظف
%46.2	%20.4	%10.8	%8.6	%14
نشاطات الشركة				
التصدير للخارج	البيع الى جهة معفاة من الضريبة	تأسيس مشروع جديد	البيع لجهات غير معفاة	
%12.9	%32.3	%22.6	%50.5	
مصدر الحصول على السلع/الخدمات المشتراة				
الاسواق المحلية الفلسطينية	الاسواق الاسرائيلية	الاستيراد من دول سلعها معفاة	الاستيراد من دول سلعها غير معفاة	
%77.4	%30.1	%14	%26.9	

5.3.2 العلاقة بين الشركات والضريبة

ويتبين من الجدول (4.5) أنّ حوالي 60% من الشركات المستطلعة لها رصيد اعادة متراكم عند وزارة المالية يتراوح بين 50 و 500 الف شيكل و آخر طلب للإعادة تقدمت به الشركات ايضا يتراوح بين 50 و 500 الف شيكل، وحسب ما ذكرنا سابقا فإن 64% من الشركات قيمة راس مالها اقل من 200 ألف دينار أي اقل من مليون شيكل وبالتالي فإن 60% من الشركات رصيد الإعادة يشكل 5% على الأقل من رأس مالها ويمكن ان يصل الى 50%، وهذه النسبة عالية ويمكن أنّ تسبب العديد من المشكلات للشركات في حال تأخير دفع الاعادة لها، مع العلم أنّ راس المال المسجل في العادة اقل من راس مال الشركة الحقيقي كما ذكر سابقا.

ويتبين ايضا أنّ حوالي 69% من الشركات قد مضى على ترصيد مبلغ الضرائب التي تطالب باستردادها اكثر من 6 اشهر، ويتبين ايضا من الجدول (4.5) ان من أهم الاسباب للإعادة الضريبية هو البيع الى جهة معفاة من الضريبة حيث ان حوالي 50% من الشركات المستطلعة تبيع الى جهة معفاة من الضريبة يليها شراء اصول جديد حيث ان 32% من الشركات سبب وجود رصيد اعادة لها هو شراء اصول جديدة، بينما 17% من الشركات سبب وجود رصيد اعادة لها هو تأسيس مشروع جديد، وان 10% من الشركات سبب وجود رصيد اعادة لها هو التصدير للخارج، ومما سبق يتبين ان السبب الرئيسي للإعادة الضريبية هو وجود مؤسسات ومشاريع معفاة من الضريبة، حيث أن معظم المشاريع الضخمة المتعلقة ببناء المدارس والمستشفيات وتجهيزها وتأسيس البنية التحتية هي مشاريع ممولة من قبل مؤسسات دولية ومؤسسات خيرية، وان هذه المؤسسات معفية من ضريبة القيمة المضافة حسب القانون، وعندما يقوم المقاول بتنفيذ مثل هذه المشاريع او عندما يقوم التاجر بالبيع لهذه المؤسسات يتم اصدار فواتير صفرية وبالتالي يصبح

للشركة اوالمقاول رصيد اعادة عند وزارة المالية، وهذا يفسر ما تم ذكره سابقا ان حوالي 40% من الشركات المستطلعة تعمل في المجال الخدماتي أي مجال المقاولات وبالتالي فإن الفئة الاكثر تعرضاً لموضوع الاعدادة الضريبية هي فئة المقاولون، ومن الاسباب الاخرى لوجود الاعدادة الضريبية هوشراء اصول جديدة وتأسيس مشروع جديد .

جدول 4.5 : العلاقة بين الشركات والضريبة

قيمة رصيد الاعدادة المتراكم للشركة عند وزارة المالية بالشيكل				
من 50 الى 250 الف	من 250 الى 500 الف	من 500 الى 750 الف	من 750 الف الى مليون	أكثر من مليون
43%	17.2%	18.3%	7.5%	14%
سبب وجود رصيد للاعادة الضريبية				
البيع الى جهة معفاة من الضريبة	التصدير الى الخارج	شراء اصول جديدة	تأسيس مشروع جديد	
48.4%	10.8%	32.3%	17.2%	
الفترة التي مضى عليها ترصيد رصيد الاعدادة				
اقل من شهرين	من 2 الى 4 اشهر	من 4 الى 6 اشهر	اكثر من 6 اشهر	
14%	2.2%	15.1%	68.9%	
اخر طلب للإعادة النقدية تقدمت به الشركة لدائرة الضريبة بالشيكل				
من 50 الى 250 الف	من 250 الى 500 الف	من 500 الى 750 الف	من 750 الف الى مليون	أكثر من مليون
48.4%	9.7%	17.2%	14%	10.8%

5.3.3 إجراءات الإعادة الضريبية

ويلاحظ من الجدول (5.5) ان اكثر 76% من الشركات تستغرق عملية تدقيق طلباتهم في دائرة الضريبة في المحافظة اكثر من 6 اشهر حيث يتم تدقيق طلبات الاعادة من قبل موظف التدقيق في دائرة الضريبة في المحافظة قبل اعتماد الطلب ورفعها الى وزارة المالية.

ويلاحظ ايضا من الجدول (5.5) ان اكثر من 65% من الشركات استغرق تدقيق طلباتهم في وزارة المالية اكثر 6 اشهر حيث يتم تدقيق الطلبات مره اخرى ومن ثم يتم اعتمادها ورفعها الى دائرة الخزينة لصرفها، وان اكثر من 78% من الشركات استغرقت عملية دفع اعادتهم بعد اعتمادها في وزارة المالية اكثر من 6 اشهر، وبالتالي فإن 65% من الشركات على الاقل يتم تأخير دفع الاعادة الضريبية التي تقدموا بها الى اكثر من سنة ونصف وهي مدة طويلة، وبما ان حوالي 60% من الشركات يشكل رصيد اعادتهم من 5 الى 50% من قيمة رأس مالهم فإن ذلك يعني ان هذه الشركات يتم تجميد جزء مهم من رأس مالها لمدة سنة ونصف على الاقل وهذا الامر بلا شك يؤثر على اداء هذه الشركات.

ويتبين ايضا من الجدول (5.5) ان حوالي 53% من الشركات قد تم خصم 40% على الاقل من رصيدهم من الاعادة الضريبية حيث تقوم دائرة الضريبة في المحافظة عادة بخصم جزء من مبلغ الاعادة بسبب عدم اقتناع موظف الضريبة ببعض الامور اولعدة اسباب اخرى.

جدول 5.5 : اجراءات الاعداد الضريبية

المدة الزمنية التي استغرقها تدقيق الطلب حتى اعتمد في دائرة الضريبة في المحافظة					
أقل من 6 اشهر	من 6 الى 12 شهر	من 12 الى 18 شهر	اكثر من 18 شهر		
%23.7	%33.3	%19.4	%23.7		
المدة الزمنية التي استغرقها تدقيق الطلب في وزارة المالية بعد اعتماده في دائرة الضريبة في المحافظة					
أقل من 6 اشهر	من 6 الى 12 شهر	من 12 الى 18 شهر	اكثر من 18 شهر		
%34.4	%34.4	%14	%17.2		
المدة الزمنية التي استغرقتها عملية الدفع بعد الاعتماد من قبل وزارة المالية					
أقل من 6 اشهر	من 6 الى 12 شهر	من 12 الى 18 شهر	اكثر من 18 شهر		
%21.5	%29	%19.4	%30.1		
النسبة التي حصلت عليها الشركة من رصيد الاعداد					
تم شطب المبلغ	اقل من 20%	من 20 الى 40%	من 40 الى 60%	من 60 الى 80%	من 80 الى 100%
%9.7	%11.8	%14	%17.2	%24.7	%22.6

5.3.4 رأي الشركات في اجراءات الاسترداد الضريبي والمشكلات التي ترافقه

يتبين من الجدول رقم (6.5) ان اصحاب الشركات يجمعون ان وزارة المالية تحرص على تأخير دفع الاعادة الضريبية حيث تبين ان حوالي 95% من المستطلع ارائهم يقولون ان وزارة المالية تحرص على تأخير دفع الاعادة، كما اتضح ان 41% اشاروا الى ان وزارة المالية تحرص على تأخير دفع الاعادة من اجل المماطلة، ويعتقد 35% من المستطلع ارائهم ان سبب التأخير هو محاولة الخصم من مبلغ الاعادة، وان 17% من المستطلع ارائهم يعتقدون ان التأخير من اجل شطب مبلغ الاعادة كلياً، وهذا يفسر ما ذكرناه سابقاً من ان معظم الشركات عانت من التأخير في الدفع بشكل كبير بالإضافة الى ان معظم الشركات عانت من الخصم من مبلغ الاعادة وبعض الشركات تم شطب كامل المبلغ المفترض اعادته.

ويعتقد اصحاب الشركات ان عملية تقصير مدة الإعادة الضريبية تعتمد في المقدمة على الاستعانة بمدقق حسابات يتمتع بعلاقة قوية مع الضريبة حيث ان 42% من اصحاب الشركات يعتقدون ذلك، ويؤكد 40% من اصحاب الشركات المستطلع ارائهم ان الاعتماد على مدقق حسابات يتمتع بمهارات عالية يمكن ان يقلل من الوقت المستغرق في عملية الاعادة، ويشير 29% من اصحاب الشركات ان علاقة الشركة مع دائرة الضريبة تساعد في اختصار وقت عملية الاعادة الضريبية، وبالتالي نلاحظ ان معظم اصحاب الشركات المستطلع ارائهم يعتقدون ان العلاقة مع موظفو الضريبة لها الدور الاكبر في تسريع الاسترداد الضريبي سواء كانت هذه العلاقة بين صاحب الشركة وبين الموظفين في دائرة الضريبة اوفي وزارة المالية اوبين مدقق الحسابات القانوني وبين الموظفين في الضريبة اوفي وزارة المالية.

ومما سبق يمكن تفسير موقف اصحاب الشركات عندما يتم شطب مبلغ الاعادة الخاص بهم بشكل كلي فحسب جدول (6.5) فان 44% من أصحاب الشركات يقبلون في الامر الواقع ولا يفعلون شيء لأنهم يعتقدون ان هذا القرار لا يمكن ان يتغير وان السبب لا يتعلق لا بالمحاسب الداخلي ولا بالمحاسب القانوني ولكن القرار يتعلق بوزارة المالية.

بينما 37% من اصحاب الشركات سوف يقومون بالاتصال مع جهات عليا أي الاتصال مع المدراء في وزارة المالية اوحى الاتصال مع الوزير من اجل استئناف القرار بسبب اعتقادهم ان الاتصال مع المسؤولين ممكن ان يغير هذا القرار وهذا ما يعزز الاستنتاج السابق ان العلاقة مع وزارة المالية اودائرة الضريبة تساعد بشكل كبير في عملية الاعادة الضريبية، بينما 17% من اصحاب الشركات سيغيرون مدقق الحسابات الخارجي بسبب اعتقادهم ان قرار شطب الاعادة بسبب تقصير من المحاسب اوعدم قدرته على التواصل مع دائرة الضريبة اووزارة المالية، بينما 6% من اصحاب الشركات سيعاقبون المحاسب الداخلي بفصله من عمله بسبب قرار شطب الاعادة الضريبية لاعتقادهم بتقصيره في عملية ادارة الحسابات ومتابعة الاعادة الضريبية، ومما سبق يتبين ان معظم اصحاب الشركات يعتقدون ان سبب تأخير الدفع والخصم من مبلغ الاعادة هو سياسة وزارة المالية ودائرة الضريبة وأنها تحرص على التأخير او/ والخصم.

جدول 6.5 : رأي الشركات في اجراءات الاسترداد الضريبي والمشكلات التي ترافقه.

من وجهة نظر الشركات فأن وزارة المالية تحرص على				
الاعادة في الوقت المحدد	تأخير الدفع لأجراء عملية التدقيق	تأخير الاعادة من اجل تأخير الدفع	تأخير الاعادة من اجل الخصم من الرصيد	تأخير الاعادة من اجل تصفير رصيد الاعادة
%5.4	%25.8	%40.9	%35.5	%17.2
تعتمد عملية تقليل مدة الاعادة الضريبية من وجهة نظر الشركات				
الاستعانة بمدقق حسابات يتمتع مهارات مهنية	الاستعانة بمدقق حسابات يتمتع بعلاقة قوية مع الضريبة	علاقة اصحاب الشركات مع الضريبة		
%40.9	%41.9	%29		
ماذا تعمل الشركة عندما تقوم دائرة الضريبة بشطب مبلغ الاعادة				
فصل المحاسب من العمل	تغيير مدقق الحسابات	الاتصال مع جهات عليا للاستئناف	لا شئ تقبل بالامر الواقع	
%6.5	%17.2	%36.6	%44.1	

التحليل الاحصائي للنتائج

يتناول هذا الجزء من الدراسة النتائج الاحصائية التي تم تقديرها بناء على المعلومات والبيانات التي تم جمعه عن طريق الاستبيان، وذلك من اجل فحص اثر المشكلات التي تواجهها الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي على بيئة الاعمال لهذه الشركات.

وقد استخدم نموذج الانحدار البسيط من اجل فحص مدى تأثير تأخير الاسترداد الضريبي والمشكلات الاخرى على أداء بيئة الاعمال الاقتصادية في محافظة الخليل، وقد تم اعتماد نموذج الانحدار البسيط لتجنب مشكلة الارتباط المتعدد (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في تأخير دفع الاعادة الضريبية و/او الخصم من المبلغ، وتأخير دفع الاعادة الضريبية و/ او تصفير المبلغ وغيرها، ونظرا لطبيعة التداخل بين هذه المتغيرات بسبب تشابك وتمائل توجهات السياسات الضريبية بشكل عام تجاه بيئة الاعمال والاقتصاد التي يعمل فيها دافعي الضرائب، ومن خلال اجابات الشركات تبين ان هناك خمسة مشكلات تواجه الشركات اثناء عملية الاعادة الضريبية وهي:

1- تأخير دفع الاعدادة الضريبية.(X1)

2- الخصم من مبلغ الاعدادة الضريبية.(X2)

3- تصفير مبلغ الاعدادة الضريبية.(X3)

4- تأخير دفع الاعدادة مع الخصم من المبلغ.(X4)

5- تأخير دفع الاعدادة و تصفير المبلغ.(X5)

وقد اعتبرت هذه المشكلات متغيرات مستقلة من اجل فحص تأثيرها على مؤشرات بيئة الاعمال، وجمعت المعلومات عن بيئة الاعمال من خلال اختبار ثلاثة وعشرين عنصر من عناصر بيئة الاعمال وتم سؤال الشركات عنها في الاستبيان، وتم اعتبار هذه العناصر عبارة عن المتغيرات التابعة من اجل فحص تأثيرها بمشكلات الاعدادة الضريبية.

وقد تم تقدير نموذج الانحدار البسيط للعلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع وذلك من اجل فحص اثر كل مشكلة من مشكلات الاعدادة على كل عنصر من عناصر بيئة الاعمال بشكل منفرد ودقيق، وتم عرض العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغيرات التابعة بمستوى ثقة لا يقل عن 95% في جدول عرض فيه اختبار (T) و(R2) ومؤشر المرونة (elasticity)، وكذلك تم الاشارة الى العلاقات بمستوى ثقة يتراوح بين 90% و95% وذلك من اجل الاشارة لاحتمال وجود علاقة بين هذه المتغيرات، وتم الاعتماد على المرونة في فحص قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وقد تم تصنيف قوة التأثير حسب قيمة المرونة كما يلي اقل من 0.20 التأثير محدود، من 0.20 الى 0.40 التأثير ضعيف، من 0.40 الى 0.60 التأثير متوسط، ومن 0.60 فما فوق التأثير قوي، كما تم تبويب عناصر بيئة الاعمال الى ثلاث

مجالات رئيسية وهي المجال المالي والمجال التسويقي والمجال الانتاجي [شوكرتي وجيرجي

واليزي 2010] [Shkurti & Gjergji & Elezi

وسيتم تحليل النتائج الاحصائية بشيء من التفصيل:

6.1 اثر تأخير دفع مبلغ الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال :

يتضح من الجدول (1.6) بأن تأخير دفع الإعادة الضريبية يؤدي بشكل متوسط الى النقص في توفر النقد للشركة، كما يؤدي الى البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أوالخدمات، كما يؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، كما يؤدي الى انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة، كما اتضح بأنه يمكن ان يؤثر بشكل ضعيف على إعاقة قدرة المؤسسة/ الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر، وبالتالي نستنتج مما سبق ان تأخير الدفع يؤثر بشكل متوسط على البيئة المالية.

ومن الناحية التسويقية، يتضح بأن تأخير دفع الإعادة الضريبية يحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة وان هذا التأثير كان قويا، كما يؤدي بشكل متوسط الى نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات، ويؤدي الى النقص في الحصة السوقية بسب زيادة الأسعار، كما يحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة، كما يؤدي الى التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية، ومما سبق نستنتج ان تأخير دفع الاعادة يؤثر بشكل واسع متوسط على البيئة التسويقية للشركات.

ومن الناحية الإنتاجية، يتضح بأن تأخير دفع الإعادة الضريبية كان تأثيره متوسطا حيث انه يحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة، كما يحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج

جديدة، كما يؤثر سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين، وبالتالي نستنتج مما سبق ان هناك تأثير متوسط على البيئة الانتاجية للشركات، بالتالي فأن تأخير الدفع يؤثر بشكل متوسط على بيئة الاعمال للشركات.

جدول 1.6 : المعادلات المقدره التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تأخير دفع الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير دفع الإعادة الضريبية						x1	المتغيرات التابعة	
elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y	المجال
0.457	0.000	4.120	0.452	1.458	0.157	0.396	نقص في توفر النقد للشركة	مالي
0.252	0.054	1.950	0.244	1.971	0.040	0.200	إعاقه قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر	
0.427	0.008	2.720	0.378	1.380	0.075	0.274	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أوالخدمات	
0.561	0.001	3.520	0.503	1.072	0.120	0.346	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة	
0.538	0.001	3.318	0.476	1.114	0.108	0.329	زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى	
0.472	0.001	3.355	0.437	1.328	0.110	0.332	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة	إنتاجي

0.585	0.001	3.303	0.488	0.942	0.107	0.327	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	
0.442	0.016	2.462	0.363	1.249	0.062	0.250	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والموردين	
0.489	0.008	2.710	0.404	1.147	0.075	0.273	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار	تسويقي
0.495	0.011	2.604	0.401	1.114	0.069	0.263	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات	
0.656	0.000	4.184	0.583	0.834	0.161	0.402	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	
0.407	0.012	2.555	0.364	1.440	0.067	0.259	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة	
0.486	0.015	2.478	0.392	1.128	0.063	0.251	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية	

6.2 اثر الخصم من مبلغ الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال :

من الجدول (2.6) يتضح بأن الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية له تأثير ضعيف على البيئة المالية للشركات فيزيد من تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل بشكل ضعيف ويمكن ان يؤثر بشكل محدود فقط على إعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر.

كما يتضح بأن الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية يؤثر بشكل محدود على البيئة التسويقية حيث يؤدي الى الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة بشكل متوسط وبالتالي هناك تأثير على البيئة التسويقية للشركة ولكن هذا التأثير على عنصر واحد فقط من هذا المجال.

ومن الناحية الانتاجية يتضح بأن الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية يحد من قدرة الشركة في التوسع في استخدام العمالة بشكل ضعيف، كما يحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة بشكل ضعيف ايضا، وبالتالي فإنّ هناك تأثير ضعيف على البيئة الانتاجية للشركات، وبالتالي فان تأثير الخصم من مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال هو ضعيف وتفسير ذلك ان الشركات التي تتعرض للخصم لوحده قليلة وانما تتعرض معظم الشركات للخصم مع التأخير ولهذا السبب بينت النتائج ان التأثير ضعيفا ففئة الشركات التي تعرضت للخصم فقط دون تأخير كانت محدودة فعكس ذلك في النتائج.

جدول 2.6 : المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير الخصم من مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية						x2	المتغيرات التابعة	المجال
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y	
0.220	0.087	1.729	0.217	2.055	0.032	0.178	إعاقه قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر	مالي
0.385	0.021	2.357	0.348	1.481	0.058	0.240	زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى	
0.539	0.001	3.413	0.489	1.115	0.113	0.337	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	تسويقي
0.277	0.057	1.927	0.261	1.820	0.039	0.198	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة	انتاجي
0.396	0.030	2.211	0.337	1.370	0.051	0.226	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	

6.3 اثر تصفير مبلغ الاعادة بشكل كامل على بيئة الاعمال :

يتضح من الجدول (3.6) ان تأثير تصفير مبلغ الاعادة على البيئة المالية للشركات كان محدودا من حيث التأثير على إعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر كما يؤدي الى النقص في توفر النقد للشركة، وكان التأثير ضعيفا على انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة، كما اتضح بأنه يمكن ان يؤثر بشكل محدود على اللجوء الى مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة، ومما سبق يتضح ان هناك تأثير ضعيف الى محدود على البيئة المالية للشركات.

ومن الناحية التسويقية، يتضح بأن تصفير مبلغ الإعادة يؤدي الى التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية ولكن بشكل ضعيف كما يمكن ان يؤثر بشكل محدود على كل من تراجع الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار والحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة، وبالتالي يتبين ان التأثير على البيئة التسويقية ضعيف الى محدود.

ومن الناحية الإنتاجية يتضح بأن تصفير مبلغ الإعادة يمكن ان يؤثر بشكل ضعيف على تسريح جزء من العمال أو الموظفين وبالتالي فان تأثير تصفير الاعادة على البيئة الانتاجية محدود، وتأثيره على بيئة الاعمال بشكل عام ايضا محدود وتفسير هذه النتيجة ان عدد الشركات التي تتعرض للتصفير قليلة وهذا انعكس على النتائج.

جدول 3.6: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الإحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تصفير مبلغ الإعادة على بيئة الأعمال في محافظة الخليل.

تصفير مبلغ الإعادة						x3	المتغيرات التابعة	
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y	المجال
0.149	0.021	2.354	0.224	3.088	0.057	0.240	نقص في توفر النقد للشركة	مالي
0.153	0.029	2.213	0.226	3.037	0.051	0.226	إعاقه قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر	
0.160	0.085	1.743	0.212	2.744	0.032	0.180	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة	
0.227	0.012	2.573	0.310	2.995	0.068	0.260	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة	
0.233	0.058	1.917	0.252	1.476	0.039	0.197	تسريح جزء من العمال أو الموظفين	إنتاجي
0.211	0.050	1.982	0.260	1.730	0.041	0.203	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية	تسويقي
0.175	0.082	1.758	0.220	2.640	0.033	0.181	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار	
0.155	0.090	1.714	0.210	2.795	0.031	0.177	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	

6.4 اثر تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم على بيئة الاعمال :

يتضح من الجدول (4.6) بأن تأخير الدفع بالإضافة إلى الخصم كان له تأثير على البيئة المالية والتسويقية والانتاجية للشركات.

فمن الناحية المالية يؤدي التأخير والخصم الى دفع الشركة بشكل متوسط الى البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها، كما يدفع الشركات الى البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة، ويزيد تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، كما يدفع الشركات بشكل ضعيف الى البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات، كما يعمل على إعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر، كما يؤدي إلى نقص في توفر النقد للشركة، كما يتضح ذلك من انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة، ونستنتج مما سبق ان هناك تأثيرات سلبية على البيئة المالية للشركة، وتتراوح بين التأثير بقوة متوسطة الى ضعيفة، ويبدو أن وفاء الشركة بالتزاماتها الذي يأتي من خلال البحث عن مصادر تمويل جديدة من أكثر المؤشرات المالية للشركات تؤثر بتأخير الدفع الاعادة الضريبية المستحقة وخصم جزء منها.

ومن الناحية الإنتاجية، يتضح بأن تأخير الدفع بالإضافة إلى الخصم يحد من توسع الشركة في استخدام العمالة بصورة ضعيفة، ويمكن ان يؤثر سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين، ونستنتج مما سبق ان هناك تأثير ضعيف على البيئة الانتاجية للشركات.

ومن الناحية التسويقية ، يتضح بأن تأخير الدفع بالإضافة إلى الخصم كان تأثيره قويا على نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات، كما كان تأثيره متوسطا في الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة، وادى الى التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية ، ودفع

الشركات الى الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية والى عدم توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة، ودفع الشركات على رفع اسعارها بسبب زيادة التكلفة مما ادى الى نقص الحصة السوقية للشركات نتيجة زيادة الاسعار، وأثر سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن، ونستنتج مما سبق ان هناك تأثير سلبيًا على البيئة التسويقية للشركات بصورة متوسطة، وبالتالي فإن تأخير الدفع مع الخصم من المبلغ يؤثر بشكل متوسط على بيئة اعمال الشركات.

يتضح مما سبق ان تأخير الدفع مع الخصم يعتبر من اكثر الاجراءات ممارسة من قبل وزارة المالية ومن وصف العينة اتضح ان حوالي 70% من العينة قد عانوا من هذه الاجراءات المشتركة.

جدول 4.6 : المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير الدفع بالإضافة إلى الخصم						x4	المتغيرات التابعة	المجال
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y	
0.310	0.014	2.519	0.313	1.855	0.065	0.255	نقص في توفر النقد للشركة	مالي
0.329	0.016	2.449	0.325	1.768	0.062	0.249	إعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر	
0.437	0.015	2.473	0.388	1.332	0.063	0.251	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة	
0.585	0.000	3.863	0.550	1.039	0.141	0.375	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها	
0.360	0.035	2.146	0.325	1.542	0.048	0.219	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أوالخدمات	
0.355	0.045	2.031	0.325	1.574	0.043	0.208	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة	
0.567	0.001	3.330	0.513	1.042	0.109	0.330	زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى	
0.328	0.091	1.710	0.275	1.503	0.031	0.176	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين	
0.323	0.100	1.664	0.275	1.535	0.030	0.172	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	

0.443	0.023	2.308	0.375	1.258	0.055	0.235	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة	تسويقي
0.410	0.046	2.024	0.338	1.294	0.043	0.208	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والزبائن	
0.498	0.005	2.883	0.438	1.177	0.084	0.289	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية	
0.547	0.009	2.666	0.450	0.994	0.072	0.269	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية	
0.564	0.004	2.989	0.475	0.981	0.089	0.299	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار	
0.650	0.001	3.325	0.538	0.771	0.108	0.329	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات	
0.455	0.010	2.621	0.413	1.319	0.070	0.265	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	
0.549	0.001	3.348	0.500	1.097	0.110	0.331	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة	

6.5 اثر تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تصفير مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال:

يتضح من الجدول رقم (5.6) الذي يشتمل على المعادلات التي تضمن فقط نتائج معنوية من الناحية الإحصائية بأن تأخير إجراءات الإعادة وفي النهاية تصفير الرصيد يؤدي بمستوى دال إحصائياً إلى الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية ولكن

التأثير محدود، وبالتالي فإن تأثير تأخير الاعادة الضريبية وفي النهاية تصفير المبلغ على البيئة التسويقية كان محدودا .

وكما يتضح بأن تأخير إجراءات الإعادة وفي النهاية تصفير الرصيد يؤدي بشكل ضعيف الى تسريح جزء من العمال أوالموظفين، كما يحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة بشكل محدود وعليه فإن على الشركة البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة، ولان قيم المرونة لتأثير تأخير اجراءات الاعادة في النهاية تصفير المبلغ كانت اقل من 20%، ولان ممارسة سياسات تأخير الاسترداد الضريبي مع تصفير مبلغ الاعادة كان قليلا فإن النتائج اظهرت ان تأثيرها على بيئة الاعمال في الجانبين المالي والإنتاجي كان محدودا وهذا لا يعني في أي حال من الاحوال ان الشركات التي تتعرض لهذه السياسات لا تعاني منها.

ومن خلال ما سبق يتبين ان تأثير تأخير اجراءات الاعادة ومن ثم تصفير المبلغ هو تأثير محدود على بيئة الاعمال للشركات حيث ان هذه المشكلة تؤثر على 3 متغيرات فقط من بيئة الاعمال وتأثيرها يتراوح بين المحدود والضعيف وتبدو هذه النتائج متسقة مع النتائج السابقة حيث ان عدد الشركات التي تواجه مشكلة تأخير اجراءات الاعادة الضريبية مع تصفير الرصيد كانت محدودة ولهذا كان تأثير هذه الاجراءات المشتركة محدوداً، وتشير هذه النتائج الى أنّ تأخير اجراءات الاعادة وتصفير المبلغ كان اقل الاجراءات ممارستا وشيوعا.

جدول 5.6: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الإحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير إجراءات الإعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير إجراءات الإعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد						x5	المتغيرات التابعة	
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y	المجال
0.187	0.019	2.393	0.248	1.907	0.059	0.243	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية	تسويقي
0.184	0.034	2.147	0.237	1.851	0.048	0.220	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	إنتاجي
0.255	0.017	2.432	0.278	1.435	0.061	0.247	تسريح جزء من العمال أوالموظفين	
0.197	0.050	1.984	0.232	1.666	0.041	0.204	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة	مالي

6.6 المضامين الضريبية والاقتصادية لمشكلات الإعادة الضريبية.

بناء على النتائج الواردة في الجداول من (1.6) الى (5.6) تم اشتقاق الجدول (6.6) نبين فيه ملخصا للنتائج ويتضمن المتغيرات التي كان لها تأثيرا معنويا بثقة 95% فأكثر وسوف نطرح في هذا الجدول مقياس المرونة (Elasticity) فقط،حيث سيتم بيان تأثير مشكلات الاسترداد الضريبي على بيئة الاعمال من وجه نظر اصحاب الشركات.

ويتضح من الجدول (6.6) ان مشكلة تأخير دفع الاعدادة مع الخصم من المبلغ هي اكثر المشاكل شيوعا والاكثر ممارسة التي تؤثر سلبا على بيئة اعمال الشركات، حيث ان هذه المشكلة تؤثر بقوة متفاوتة على كل مجال من مجالات بيئة الاعمال فهي تؤثر بقوة متوسطة على عدد من مؤشرات البيئة الانتاجية للشركات، كما تؤثر بشكل متوسط على كل مؤشرات البيئة التسويقية للشركات، وتؤثر بقوة متوسطة على معظم مؤشرات البيئة المالية للشركات، ومن خلال وصف العينة ان هذه الاجراءات المشتركة تعاني منها حوالي 70% من الشركات وهذا يفسر تأثيرها الكبير على بيئة الاعمال ومن جميع النواحي .

وتأتي في المرتبة الثانية مشكلة تأخير دفع الاعدادة الضريبية حيث تؤثر ايضا على بيئة الاعمال، حيث ان هذه المشكلة تؤثر بقوة متفاوتة على مختلف مجالات بيئة الاعمال، فهي تؤثر بقوة متوسطة على عدد من المؤشرات الانتاجية لبيئة الاعمال، كما تؤثر بشكل متوسط على معظم المؤشرات التسويقية لبيئة الاعمال، وتؤثر ايضا بقوة متوسطة على عدد من المؤشرات المالية لبيئة الاعمال.

وتأتي في المرتبة الثالثة مشكلة الخصم من مبلغ الاعدادة حيث تؤثر بشكل ضعيف على بيئة الاعمال، حيث ان هذه المشكلة تؤثر على عدد قليل من المؤشرات الانتاجية والمالية لبيئة الاعمال بشكل ضعيف، وتؤثر على مؤشر واحد فقط من المؤشرات التسويقية لبيئة الاعمال بقوة متوسطة.

وتأتي في المرتبة الرابعة مشكلة تصفير مبلغ الاعدادة أي شطب مبلغ الاعدادة بشكل كامل حيث تؤثر بشكل ضيق ومحدود على بيئة الاعمال، اذ تؤثر على عدد محدود من المؤشرات الانتاجية

لبيئة الاعمال بشكل ضعيف ومحدود، بينما تؤثر على مؤشر واحد فقط من المؤشرات التسويقية والانتاجية لبيئة الاعمال وبشكل ضعيف.

واخيرا فإن مشكلة تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تصفير المبلغ ، تؤثر ايضا بشكل ضعيف ومحدود على بيئة الاعمال، حيث تؤثر على عدد قليل من المؤشرات الانتاجية لبيئة الاعمال بشكل ضعيف او محدود، وتؤثر على مؤشر واحد فقط من المؤشرات التسويقية والمالية لبيئة الاعمال وبشكل محدود لأن هذه الاجراءات المشتركة اقل شيوعا من الاجراءات الاخرى حيث عانت منها حوالي 20% من الشركات فقط حسب وصف العينة.

ونستنتج مما سبق ان سياسات الحكومة المتمثلة في تأخير دفع الاعادة الضريبية والتأخير مع الخصم تؤثر بشكل سلبي وملموس على معظم الشركات التي تتقدم بالاسترداد الضريبي في محافظة الخليل بنسبة تزيد عن 70%، اذ تحد من قدرة الشركات المالية وتعيق العملية الانتاجية للشركات وتحد من قدرة الشركة على الشراء، وتؤدي الى التقليل من مبيعات الشركة وتقليص حصتها السوقية، بالإضافة الى الحد من توسع الشركات في مختلف المجالات مما يضعف الشركات ويحجمها في السوق، وتقلص من قدرة الشركات على المنافسة، وتحد من ارباحها.

لذلك تعاني الشركات من هذه السياسات والانظمة المتبعة في عملية الاسترداد الضريبي وقد يدفع هذا الامر الشركات الى الخروج من السوق او على الاقل انحسار عملها، وهذا يؤدي الى خروج المستثمرين من السوق الفلسطينية، ويدفعهم الى الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن هذه السياسات والانظمة تقلل من حجم الاستثمار في السوق الفلسطينية، وتضعف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام لان معظم الشركات المنتجة والمصدرة تدخل في عملية الاسترداد الضريبي، وبالتالي فإن عدم تعزيز القدرات المالية لهذه الشركات قد تضعف الاقتصاد، وقلل من

فرص العمل وزاد العجز في الميزان التجاري، وشكل قوة طاردة للمستثمرين من الاستثمار في السوق الفلسطينية اوعلى الاقل في قطاع الانتاج الفلسطيني، وكذلك قلل من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني.

ومما سبق نستنتج ان السياسات والانظمة المتبعة في الاسترداد الضريبي له دور ملموس في اضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتساهم في جعل بيئة الاعمال الفلسطينية بيئة غير مشجعة للاستثمار ولتأسيس الشركات والمصانع، علما انه من المفروض ان تقدم كل التسهيلات والحوافز الى الشركات والمصانع من اجل تشجيع الاستثمار وجعل بيئة الاعمال بيئة مشجعة لجلب الاستثمار الداخلي والخارجي، ومن اجل تقوية الاقتصاد الفلسطيني.

ان نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة فهي تتفق مع دراسة [الجعفري، 2016] في ان الاجراءات الضريبية وعدم العدالة الضريبية احد العوامل الطاردة للاستثمار في فلسطين وان الاجراءات الضريبية والضريبة بشكل عام تطرد الاستثمار وتدفع المستثمرين للخروج من السوق الفلسطينية وذلك بسبب ما تسببه هذه الاجراءات من اثار سلبية على بيئة الاعمال والاقتصاد في فلسطين.

كذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة [سميرات، 2011] في ان الضرائب والاجراءات الضريبية تؤثر سلبا على بيئة الاعمال وعلى بيئة الاستثمار في فلسطين حيث بينت هذه الدراسة ان الضرائب والاجراءات الضريبية غير العادلة تعمل على خروج المستثمرين من السوق الفلسطينية وتوجههم الى السوق الاسرائيلية بسبب التسهيلات الضريبية المشجعة في اسرائيل.

وتشير البيانات المتوفرة عن قيمة الاعادات الضريبية خلال الفترة 2006-2016 انه لا يوجد أي اتجاه متزايد او متناقص بالنسبة لذلك فهناك تقلبات وتغيرات كبيرة من سنة الى اخرى كما هو موضح في الجدول (7.6).

وإذا كان الاسترداد الضريبي مرتبط أساساً بالضرائب المفروضة على السلع والمواد الخام المستخدمة في الاستثمار، فإن قيمة الاستثمار قد تضاعفت مرتين ونصف خلال تلك الفترة دون يرافق ذلك أي زيادة في الاسترداد الضريبي [بيانات سلطة النقد على شبكة الانترنت].

إن الضرائب بشكل عام هي من العوامل الطاردة للاستثمار، لأن هدف المستثمر هو الحصول على الربح ولكن عند فرض الضرائب وخاصة عندما تكون نسبتها كبيرة أو إجراءاتها غير عادلة فإنها تنفر المستثمر وتجعله يخرج من السوق، وهناك نوعان من الضرائب المطبقة في فلسطين وهما الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل وهي ضريبة مباشرة تفرض على دخل المواطن والشركة بنسب مختلفة وحسب شرائح معينة من الدخل وهذا النوع من الضريبة يدفع من قبل المكلف مباشرة إلى الحكومة.

والنوع الثاني هو الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة وهذه الضريبة غير مباشرة تفرض على المستهلك النهائي فقط ودور التاجر والشركة هو تحصيل هذه الضريبة من المستهلك ودفعها إلى الحكومة، وعملية إعادة الضريبة هي عبارة عن إرجاع الضرائب التي يمكن أن تدفعها الشركة زيادة عن ما حصلته من مبيعاتها.

وفي الفترة الأخيرة تم عمل نظام لتبادل المعلومات بين أفرع الضرائب المختلفة أي بين ضريبة القيمة المضافة وبين ضريبة الدخل بحيث يتم تبادل البيانات المتعلقة بالمشتغل المرخص بين

هذه الدوائر ولكن على ارض الواقع لم يطرأ تغيير اوتحسن على عملية الاسترداد الضريبي ولم يؤدي ذلك الى تسريع تدقيق الملفات وتسهيل عملية الاسترداد بشكل عام.

وفي الاصل تم وضع نظام الاسترداد الضريبي من اجل تشجيع الاستثمار، حيث تم اعفاء بعض الجهات من ضريبة القيمة المضافة من اجل تشجيع الاستثمار مثل المصدرين والمشاريع الجديدة والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الدعم الدولية ولكن مشكلات الاعادة الضريبية جعلت من هذا النظام نظام طارد للاستثمار وليس مشجع للاستثمار، فتأخير دفع الاسترداد والخصم من المبلغ يؤثر بشكل كبير على بيئة الشركة المالية والتسويقية والانتاجية ويجعلها غير قادرة على الاستمرار في السوق.

بالتالي فقد تحول موضوع الاسترداد الضريبي من نظام محسن لبيئة الاعمال ومشجع للاستثمار الى نظام منفر من الاستثمار في السوق الفلسطينية.

جدول 6.6 : قوة العلاقة بين مشكلات الاعادة الضريبية ومؤشرات بيئة الاعمال

x5	x4	x3	x2	x1	المتغيرات التابعة	
تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد	تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم	تصفير مبلغ الاعادة	الخصم من مبلغ الاعادة الضريبية	تأخير دفع الاعادة الضريبية		
Elasticity	Elasticity	Elasticity	Elasticity	Elasticity	Y	المجال
----	----	----	----	----	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها	مالي
----	0.567	----	0.385	0.538	زيادة تكلفة الإنتاج	مالي

					أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى	
-----	-----	-----	-----	-----	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع	إنتاجي
0.255	-----	0.233	-----	-----	تسريح جزء من العمال أوالموظفين	إنتاجي
-----	0.437	-----	-----	-----	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة	مالي
-----	-----	-----	0.277	0.472	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة	إنتاجي
0.184	-----	-----	0.396	0.585	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	إنتاجي
0.197	-----	-----	-----	-----	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة	مالي
-----	-----	-----	-----	0.442	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين	انتاجي
-----	0.410	-----	-----	-----	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن	تسويقي
0.187	0.498	-----	-----	-----	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية	تسويقي
-----	0.547	0.211	-----	0.486	التقليل من عمليات التصدير لتجنب	تسويقي

					الإعادة الضريبية	
----	0.564		----	0.489	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار	تسويقي
----	0.650	----	----	0.495	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات	تسويقي
----	0.455		0.539	0.656	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	تسويقي
----	0.549	----	----	0.407	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة	تسويقي
----	0.443	----	----	----	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة	تسويقي
----	0.310	0.149	----	0.457	نقص في توفر النقد للشركة	مالي
----	0.329	0.153	0.220	0.252	إعاقة الشركة عن الاستخدام الأمثل للنقد	مالي
----	0.585	----	----	----	البحث عن مصادر تمويل أخرى من أجل وفاء الشركة بالتزاماتها	مالي
----	0.360	----	----	0.427	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات	مالي
----	----	----	----	----	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية	مالي
----	0.355	0.227	----	0.561	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة	مالي

جدول 7.6 : الاعادة الضريبية خلال 10 سنوات الماضية بالمليون دولار

الارجاجات الضريبية	السنة
00	2006
26	2007
116.3	2008
126.5	2009
82.3	2010
13.5	2011
49.6	2012
222.1	2013
137.6	2014
68.2	2015
97.4	2016

[بيانات سلطة النقد الفلسطينية على شبكة الانترنت]

الفصل السابع

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الجزء من الدراسة، عرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، فقد تم الوصول الى عديد من النتائج الهامة التي تبين مشكلات وتداعيات الإعادة الضريبية وتأثيرها السلبي على بيئة اعمال الشركات وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وفي ما يلي عرض لأهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة :

7.1 النتائج

1- تواجه معظم الشركات التي تقدمت بطلب الاسترداد الضريبي مشكلة تأخير دفع الإعادة الضريبية مع الخصم من مبلغ الإعادة حيث ان 70 % من الشركات استغرق دفع اعادتهم مدة تزيد عن عام ونصف علما بأن الوقت المحدد في القانون لدفع الإعادة هو من شهر الى 6 اشهر على حد اقصى وان هذه الشركات واجهت ايضا الخصم من مبلغ الإعادة التي تقدمت به وبالتالي فإن هذه الاجراءات المشتركة هي الاكثر شيوعا والاكثر تأثيرا على الشركات.

2- تواجه بعض الشركات التي تقدمت بالاسترداد الضريبي مشكلة تصفير مبلغ الإعادة الضريبية حيث ان 16% من الشركات تم شطب مبلغ الإعادة التي تقدموا بها بالكامل.

3-ان تأخير دفع الاعدادة الضريبية مع الخصم من المبلغ يعني حرمان الشركات من توفير السيولة النقدية بشكل مؤقت او دائم، وهذا يعني ان الحكومة تقوم بسحب جزء من الاموال المتداولة في السوق، وهوما يؤثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.

4-ان مشكلات الاعدادة التي تتمثل في تأخير دفع الاعدادة والخصم من المبلغ تؤثر سلبيًا على الجانب المالي حيث تؤدي الى:

أ- نقص في توفر النقد للشركة

ب- إعاقة قدرة الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر

ت- البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة

ث- البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها

ج- البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أوالخدمات

ح- انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة

خ- زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى.

5-ان مشكلات الاعدادة الضريبية التي تتمثل في تأخير دفع الاعدادة مع الخصم تؤثر سلبا على الجانب الانتاجي من بيئة اعمال الشركات فتؤدي الى:

أ- الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة.

ب- التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين.

6- ان مشكلات الاعادة الضريبية التي تتمثل في تأخير دفع الاعادة مع الخصم تؤثر سلبا على الجانب التسويقي من بيئة اعمال الشركات فتؤدي الى:

أ- رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة.

ب- التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن.

ت- الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية.

ث- التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية.

ج- نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار.

ح- نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات.

خ- الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة.

د- الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة.

7.2 الاستنتاجات

- 1- تحرص وزارة المالية على تأخير دفع الاعدادة الضريبية من خلال التدقيق الطويل لملفات الاعدادة الضريبية لعدة مرات وطول الاجراءات البيروقراطية الطويلة لما لذلك من تداعيات كبيرة على قطاع الاعمال
- 2- تحرص وزارة المالية على خصم اكبر نسبة ممكنة من قيمة الاسترداد الضريبي المقدم من الشركات عبر المفاوضات بين موظف الضريبة في الدائرة وبين المتقدمين بطلب الاعدادة.
- 3- ان دفع الاسترداد الضريبي لا يعتبر من اولويات وزارة المالية، وبسبب الازمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية فقد ادى ذلك الى تأخير اضافي في دفع الاعدادة بعد اعتمادها.
- 4- ان مشكلات وتداعيات الاعدادة الضريبية تؤدي الى جعل بيئة الاعمال منفرة للمستثمرين وبالتالي تؤدي الى ابتعاد رؤؤس الاموال عن الاستثمار في السوق الفلسطينية وقد تؤدي الى اتجاه اصحاب رؤؤس الاموال الى الاستثمار خارج السوق الفلسطينية وهذا يضعف بشكل كبير الاقتصاد الفلسطيني.

7.3 التوصيات

يمكن تقسيم التوصيات الى توصيات موجهة الى ثلاث جهات وهي :

1-التوصيات للشركات :

يجب على الشركة ان تضبط حساباتها بشكل دقيق من خلال المحاسب الداخلي ويجب اختيار محاسب ذو كفاءة وخبرة واسعة وان تقوم بجمع الاوراق اللازمة والوثائق التي تدعم ملف الاعداد بشكل دقيق بحيث يتم اعداد الملف بأقصى سرعة وبشكل صحيح، ويجب اختيار مدقق خارجي ذو كفاءة وخبرة واسعة لكي يقوم بتدقيق الملف بشكل جيد بحيث لا يكون هناك أي مجال للشك لوجود أي اخطاء او نواقص في ملف طلب الاعداد، وبالتالي يجب تقديم الملف بأقصى سرعة وبدون أي اخطاء لتقليل مدة التدقيق في دائرة الضريبة وتجنب أي خصم من مبلغ الاعداد الضريبية .

2- التوصيات الى وزارة المالية

يجب على وزارة المالية اختصار اجراءات فحص وتدقيق ملفات الاعداد الضريبية، ويجب متابعة وتدقيق حسابات الشركات بشكل شهري اولا بأول قبل تقديمهم الاعداد الضريبية، ويجب توفير كادر كافي من موظفي الضريبة يتمتع بكفاءة وتدريب عالي من اجل اختصار فترة التدقيق ويجب التقليل من عمليات الخصم بحيث لا يتم خصم أي مبلغ الا في حال ثبوت عدم استحقاقه بشكل واضح وموثق، وذلك لما له من اثار ايجابية على الشركات في حصولهم على اموال الاعداد بأسرع وقت وبدون خصم.

3-توصيات عامة

ان مساعدة الشركات على الحصول على الاسترداد الضريبي بأسرع وقت ودون خصم، سيساعد على التعامل الايجابي لأصحاب الشركات من جهة، ويساعد الحكومة في تقليل التهرب الضريبي، وهذا يؤدي الى تأثير ايجابي على بيئة الاعمال المالية والتسويقية والانتاجية، وبالتالي جلب مستثمرين جدد عندما يصبح لديهم قناعة انهم سوف يحصلون الاعادة الضريبية في الوقت المناسب وبدون خصم.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

- 1- الاحمد، صخر(2005): ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين - رسالة ماجستير - جامعة النجاح، فلسطين
- 2- البسطامي، مؤيد (2006): ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الاردن(دراسة مقارنة)- رسالة ماجستير - جامعة النجاح، فلسطين
- 3- محمد، باسل (2014): التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على ضريبة الدخل في الضفة الغربية - رسالة ماجستير - جامعة النجاح، فلسطين.
- 4- محمود، معتز(2016): دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة ايرادات ضريبة القيمة المضافة - رسالة ماجستير - جامعة النجاح، فلسطين
- 5- صالح، محمد (2007): العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة - رسالة ماجستير - الجامعة الاسلامية، فلسطين

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Bukalo , N and D , Vitkovska (2016) : Budget refund as one of the Problems of a Value added tax , International Scientific Journal
- 2-Chugan , P and A, Rai (2013) : Global VAT: A Refundable Cost of Doing International Business , (GBATA), New York, USA, pp. 128-135
- 3-Eliehausen , G (2005) : Consumer Use of Tax Refund Anticipation Loans Credit Research Center, McDonough school of business Georgetown University USA
- 4-Gatsi , J and S, Gadzo and H, Kportorgbi .(2013) : The Effect of Corporate Income Tax on Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Ghana , Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.15, 2013
- 5-Gourdon, J. and L, Hering and S , Monjon and S, Poncet. (2013) : Export management and incomplete VAT rebates to exporters: the case of China, JEL codes: F10, F14, O25.
- 6-Harrison, G and R, Krelove (2005): VAT Refunds: A Review of Country Experience , IFM Working Paper WP/05/218
- 7-Ironkwe, U. and G , Peter. (2015):Value added tax and the financial performance of quoted Agribusinesses in Nigeria , ternational Journal of Business and Economic Development Vol. 3 Number 1
- 8-Kinyua , C. (2015) : Effects of Turn Over Tax on Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Central Business District, Nairubi County , D61/67462/2013
- 9-Kumar , S and T, Bagga (2013) : Buoyant Agglomeration of the VAT Refund: An Application of EFA and CFA , JEL Classification : H71,H72,M41,M48
- 10-Mladineo , L. and T , Susak .(2015): Value Added Tax Rate Change and Its Impact on Profitability, Economy Transdisciplinarity Cognition Vol. 18, Issue 1/2015 163-170.
- 11-Nathan Associates (2007): The Economic Costs of VAT Refund Delays in Mozambique, USAID/Mozambique Trade and Investment Project
- 12-Oksenyuk , O (2014) : Analysis of Utilizing Treasury Bills for VAT Refunding in Ukraine, The Advance Science Journal ISSN 2219-746X EISSN 2219-7478

13-Oktaria, R. (2011) :Input Value Added Tax Refund Policy for Taxable Enterprise Experiencing Production Failures, *Bisnis & Birokrasi Journal*, Vol 18, No 1 (2011)

14-Siregar, Y (2005): Critical Point in Indonesian Value Added Tax Refund,

15-The Albanian Center for Competitiveness and International Trade (A C I T) 2010 : A Study on the Value Added Tax (VAT) Reimbursement for Exporters, USAID Contract No. 182-C-0009-00002-00

ثالثا : المقابلات

- 1- عبد العزيز السعافين (كانون اول 2016) : تأخير الاعادة ، مقابلة شخصية
- 2- عبد الله السيخ (كانون ثاني 2017) : ضريبة القيمة المضافة، مقابلة شخصية
- 3- السيد مصطفى الجولاني (كانون ثاني، 2017) : تأخير الاعادة ، مقابلة شخصية
- 4- حازم التميمي (كانون اول، 2016) : تأخير الاعادة، مقابلة شخصية
- 5- عبد الجواد العناتي (كانون اول، 2016) : الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية
- 6- اسماعيل المحاريق (كانون اول، 2016): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 7- حسام شاهين (كانون اول، 2016): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 8- مسيف جميل (كانون اول، 2016): ضريبة القيمة المضافة، مقابلة شخصية.
- 9- اكرم حسونة (كانون ثاني، 2017): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية .
- 10- رجائي القيسي (شباط، 2017): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 11- زهرة الصغير (كانون ثاني، 2017): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 12- ايهاب حسونة (كانون اول، 2016): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية .
- 13- طارق المحتسب (كانون ثاني، 2017): الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية .
- 14- البكري (كانون ثاني، 2017) : الاعادة الضريبية، مقابلة شخصية .

- 15- شادي الشريف (اذار، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 16- جلال التميمي (اذار، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 17- هارون شاور (اذار، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 18- محمود القدومي (كانون اول، 2016) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 19- محمد الزعتري (اذار، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 20- عرفات التميمي (شباط، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.
- 21- عبد الحليم شاور (اذار، 2017) : الاعدادة الضريبية، مقابلة شخصية.

رابعاً : الشبكات العنكبوتية

- 1- موقع سلطة النقد على شبكة الانترنت www.pma.ps
- 2- موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت www.pmf.ps
- 3- موقع الجهاز المركزي للإحصاء على شبكة الانترنت www.pcbs.gov.ps

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول 1.8 : الأوساط الحسابية للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

						الأوساط الحسابية	
X5	X4	X3	X2	x1		Y	Y
1.76	2.67	1.78	2.67	2.72		2.69	نقص في توفر النقد للشركة
						2.63	إعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
						2.66	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
						2.37	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
						2.51	البحث عن مصادر تمويل أخرى من أجل وفاء الشركة بالتزاماتها
						2.41	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات
						2.41	زيادة تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة للجوء إلى مصادر تمويل أخرى
						2.31	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
						1.92	تسريح جزء من العمال أو الموظفين
						2.24	التأثير سلباً على العلاقة بين الشركة والموردين
						2.19	التأثير سلباً على العلاقة بين الشركة والزيائن
						2.44	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة

						2.34	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
						2.34	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
						2.19	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
						2.26	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
						2.25	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
						2.20	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات
						2.42	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
						2.52	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
						2.27	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
						2.43	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
						2.08	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

ملحق رقم (2)

جدول 2.8: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية بخصوص تأثير تأخير دفع الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير دفع الإعادة الضريبية						x1	
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y
0.457	0.000	4.120	0.452	1.458	0.157	0.396	نقص في توفر النقد للشركة
0.252	0.054	1.950	0.244	1.971	0.040	0.200	إعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
0.069	0.572	0.567	0.067	2.474	0.004	0.059	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
0.244	0.159	1.419	0.212	1.790	0.022	0.147	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
0.181	0.242	1.178	0.167	2.050	0.015	0.123	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
0.427	0.008	2.720	0.378	1.380	0.075	0.274	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات
0.538	0.001	3.318	0.476	1.114	0.108	0.329	زيادة تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى
0.311	0.079	1.774	0.264	1.594	0.033	0.183	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
0.187	0.421	0.809	0.132	1.567	0.007	0.085	تسريح جزء من العمال أو الموظفين
0.442	0.016	2.462	0.363	1.249	0.062	0.250	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والموردين
0.243	0.216	1.247	0.196	1.660	0.017	0.130	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والزبائن

0.561	0.001	3.520	0.503	1.072	0.120	0.346	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة
0.111	0.510	0.662	0.096	2.083	0.005	0.069	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
0.262	0.124	1.551	0.226	1.729	0.026	0.160	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
0.486	0.015	2.478	0.392	1.128	0.063	0.251	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
0.146	0.439	0.778	0.121	1.930	0.007	0.081	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
0.489	0.008	2.710	0.404	1.147	0.075	0.273	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
0.495	0.011	2.604	0.401	1.114	0.069	0.263	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات
0.656	0.000	4.184	0.583	0.834	0.161	0.402	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
0.472	0.001	3.355	0.437	1.328	0.110	0.332	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
0.585	0.001	3.303	0.488	0.942	0.107	0.327	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
0.407	0.012	2.555	0.364	1.440	0.067	0.259	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
0.173	0.427	0.798	0.132	2.433	0.007	0.083	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

جدول 3.8: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية بخصوص تأثير الخصم من مبلغ الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية						x2	
Elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y
0.043	0.717	0.364	0.043	2.572	0.001	0.038	نقص في توفر النقد للشركة
0.220	0.087	1.729	0.217	2.055	0.032	0.178	إعاقه قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
0.076	0.520	0.645	0.076	2.453	0.005	0.067	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
0.123	0.472	0.722	0.109	2.076	0.006	0.075	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
0.162	0.288	1.069	0.152	2.100	0.012	0.111	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
0.133	0.409	0.829	0.120	2.090	0.007	0.087	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات
0.385	0.021	2.357	0.348	1.481	0.058	0.240	زيادة تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى
0.276	0.113	1.602	0.239	2.950	0.027	0.166	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
0.211	0.352	0.936	0.152	1.519	0.010	0.098	تسريح جزء من العمال أو الموظفين
0.207	0.253	1.150	0.174	1.773	0.014	0.120	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين
0.238	0.218	1.241	0.196	1.672	0.017	0.129	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن
0.012	0.943	.071	0.011	2.470	0.000	0.007	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة

0.247	0.134	1.514	0.217	1.764	0.025	0.157	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
0.025	0.883	0.147	0.022	2.286	0.000	0.015	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
0.198	0.318	1.003	0.163	1.759	0.011	0.105	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
0.231	0.209	1.266	0.196	1.736	0.017	0.132	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
0.103	0.576	0.561	0.087	2.015	0.003	0.059	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
0.210	0.276	1.097	0.174	1.741	0.013	0.114	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات
0.539	0.001	3.413	0.489	1.115	0.113	0.337	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
0.277	0.057	1.927	0.261	1.820	0.039	0.198	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
0.396	0.030	2.211	0.337	1.370	0.051	0.226	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
0.262	0.104	1.644	0.239	1.792	0.029	0.170	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
0.069	0.743	0.329	0.054	2.220	0.001	0.034	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

جدول 4.8: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية بخصوص تأثير تصفير مبلغ الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تصفير مبلغ الإعادة						x3	
elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y
0.149	0.021	2.354	0.224	3.088	0.057	0.240	نقص في توفر النقد للشركة
0.153	0.029	2.213	0.226	3.037	0.051	0.226	إعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
0.028	0.671	0.426	0.041	2.729	0.002	0.045	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
0.160	0.085	1.743	0.212	2.744	0.032	0.180	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
0.107	0.198	1.297	0.151	2.775	0.018	0.135	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
0.046	0.602	0.523	0.062	2.519	0.003	0.055	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزيون من السلع أو الخدمات
0.046	0.620	0.498	0.062	2.519	0.003	0.052	زيادة تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى
0.131	0.170	1.384	0.170	2.615	0.021	0.144	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
0.233	0.058	1.917	0.252	1.476	0.039	0.197	تسريح جزء من العمال أو الموظفين
0.075	0.455	0.751	0.093	2.403	0.006	0.078	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين
0.051	0.630	0.483	0.063	2.081	0.003	0.051	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن
0.227	0.012	2.573	0.310	2.995	0.068	0.260	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة

0.065	0.476	0.715	0.085	2.192	0.006	0.075	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
0.031	0.734	0.340	0.041	2.271	0.001	0.036	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
0.211	0.050	1.982	0.260	1.730	0.041	0.203	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
0.055	0.589	0.543	0.069	2.135	0.003	0.057	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
0.175	0.082	1.758	0.220	2.640	0.033	0.181	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
0.069	0.513	0.656	0.086	2.357	0.005	0.069	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات
0.155	0.090	1.714	0.210	2.795	0.031	0.177	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
0.119	0.136	1.503	0.168	2.816	0.024	0.156	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
0.110	0.276	1.096	0.140	2.020	0.013	0.114	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
0.022	0.801	0.253	0.031	2.485	0.001	0.027	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
0.104	0.375	0.892	0.120	1.860	0.009	0.093	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

جدول 5.8: المعادلات المقدره التي تشتمل على النتائج الاحصائية بخصوص تأثير تأخير دفع الاعادة الضريبية بالإضافة الى الخصم من مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم						x4	
elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y
0.310	0.014	2.519	0.313	1.855	0.065	0.255	نقص في توفر النقد للشركة
0.329	0.016	2.449	0.325	1.768	0.062	0.249	إعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
0.088	0.491	0.692	0.088	2.423	0.005	0.072	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
0.437	0.015	2.473	0.388	1.332	0.063	0.251	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
0.585	0.000	3.863	0.550	1.039	0.141	0.375	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
0.360	0.035	2.146	0.325	1.542	0.048	0.219	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أوالخدمات
0.567	0.001	3.330	0.513	1.042	0.109	0.330	زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى
0.029	0.878	0.154	0.025	2.245	0.000	0.016	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع

0.346	0.152	1.443	0.250	1.258	0.022	0.150	تسريح جزء من العمال أوالموظفين
0.328	0.091	1.710	0.275	1.503	0.031	0.176	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين
0.410	0.046	2.024	0.338	1.294	0.043	0.208	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزيائن
0.355	0.045	2.031	0.325	1.574	0.043	0.208	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة
0.242	0.172	1.377	0.213	1.777	0.020	0.143	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
0.498	0.005	2.883	0.438	1.177	0.084	0.289	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
0.547	0.009	2.666	0.450	0.994	0.072	0.269	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
0.443	0.023	2.308	0.375	1.258	0.055	0.235	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
0.564	0.004	2.989	0.475	0.981	0.089	0.299	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
0.650	0.001	3.325	0.538	0.771	0.108	0.329	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات

0.455	0.010	2.621	0.413	1.319	0.070	0.265	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
0.159	0.311	1.019	0.150	2.116	0.011	0.106	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
0.323	0.100	1.664	0.275	1.535	0.030	0.172	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
0.549	0.001	3.348	0.500	1.097	0.110	0.331	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
0.305	0.180	1.351	0.238	1.442	0.020	0.140	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

جدول 6.8: المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية بخصوص تأثير تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تم تفسير الرصيد على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.

تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تم تفسير الرصيد						x5	
elasticity	Sig	T	B	Constant	R2	R	Y
0.066	0.248	1.162	0.100	2.864	0.015	0.121	نقص في توفر النقد للشركة
0.023	0.707	0.377	0.035	2.696	0.002	0.039	إعاقه قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر
0.061	0.279	1.089	0.092	2.493	0.013	0.113	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها
0.037	0.645	0.462	0.050	2.454	0.002	0.048	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة
0.023	0.758	0.310	0.032	2.562	0.001	0.032	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها
0.062	0.417	0.815	0.085	2.259	0.007	0.085	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات
0.025	0.759	0.308	0.034	2.349	0.001	0.032	زيادة تكلفة الإنتاج أو الشراء نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى
0.024	0.773	0.290	0.032	2.256	0.001	0.030	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع
0.255	0.017	2.432	0.278	1.435	0.061	0.247	تسريح جزء من العمال أو الموظفين
0.097	0.265	1.121	0.123	2.020	0.014	0.117	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والموردين
0.140	0.127	1.539	0.174	1.886	0.025	0.159	التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والزبائن

0.070	0.379	0.884	0.097	2.270	0.009	0.092	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة
0.110	0.164	1.403	0.146	2.087	0.021	0.146	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية
0.187	0.019	2.393	0.248	1.907	0.059	0.243	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية
0.017	0.857	0.181	0.021	2.156	0.000	0.019	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية
0.036	0.687	0.405	0.046	2.178	0.002	0.042	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي
0.100	0.259	1.136	0.127	2.024	0.014	0.118	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار
0.088	0.338	0.963	0.110	2.010	0.010	0.100	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات
0.059	0.461	0.741	0.081	2.563	0.006	0.077	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة
0.032	0.653	0.452	0.045	2.595	0.002	0.047	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة
0.184	0.034	2.147	0.237	1.851	0.048	0.220	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة
0.067	0.384	0.875	0.093	2.266	0.008	0.091	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة
0.197	0.050	1.984	0.232	1.666	0.041	0.204	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة

جدول 7.8 : الأوساط الحسابية, الانحرافات المعيارية, والنسب المئوية للمشكلات الاعادة الضريبية .

الرقم	المشكلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غالبا %	أحيانا %	نادرا %
12-1	تأخير الدفع	2.72	0.58	78.5%	15.1%	6.5%
12-2	الخصم من مبلغ الإعادة	2.67	0.58	72.0%	22.6%	5.4%
12-3	تصفير رصيد الإعادة	1.78	0.70	16.1%	46.2%	37.6%
12-4	تأخير الدفع بالإضافة إلى الخصم	2.67	0.54	69.9%	26.9%	3.2%
12-5	تأخير إجراءات الإعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد	1.76	0.80	22.6%	31.2%	46.2%

الجدول 8.8 : الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمؤشرات بيئة الاعمال.

الرقم	مؤشرات بيئة الاعمال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نعم %	إلى حد ما %	لا %
1.	زيادة تكلفة الإنتاج أوالشراء نتيجة للجوء إلى مصادر تمويل أخرى	2.41	0.84	63.4%	14.0%	22.6%
2.	زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع	2.31	0.83	54.8%	21.5%	23.7%
3.	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والموردين	2.24	0.84	49.5%	24.7%	25.8%
4.	التأثير سلبا على العلاقة بين الشركة والزبائن	2.19	0.88	49.5%	20.4%	30.1%
5.	تسريح جزء من العمال أوالموظفين	1.92	0.90	36.6%	19.4%	44.1%
6.	انخفاض نسبة الأرباح بسبب ارتفاع التكلفة	2.44	0.84	66.7%	10.8%	22.6%
7.	انخفاض نسبة الأرباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على أموال نقدية	2.34	0.80	54.8%	24.7%	20.4%
8.	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية	2.34	0.81	55.9%	22.6%	21.5%

26.9%	20.4%	52.7%	0.86	2.26	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي	.9
26.9%	21.5%	51.6%	0.86	2.25	نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الأسعار	.10
30.1%	19.4%	50.5%	0.88	2.20	نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات	.11
32.3%	16.1%	51.6%	0.90	2.19	التقليل من عمليات التصدير لتجنب الإعادة الضريبية	.12
21.5%	22.6%	55.9%	0.81	2.34	الامتناع عن البيع إلى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الإعادة الضريبية	.13
26.9%	20.4%	52.7%	0.86	2.26	رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل إضافي	.14
16.1%	16.1%	67.7%	0.76	2.52	الحد من توسع الشركة في إضافة خطوط إنتاج جديدة	.15
20.4%	16.1%	63.4%	0.81	2.43	الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة	.16
22.6%	12.9%	64.5%	0.84	2.42	الحد من توسع الشركة في إيجاد فروع جديدة	.17
26.9%	19.4%	53.8%	0.86	2.27	الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	.18

37.6%	17.2%	45.2%	0.91	2.08	البحث عن مصادر تمويل أخرى للتوسع في استخدام العمالة	.19
9.7%	15.1%	75.3%	0.65	2.66	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء المواد الخام أو السلع/الخدمات المتاجر بها	.20
18.3%	12.9%	68.8%	0.79	2.51	البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها	.21
19.4%	20.4%	60.2%	0.80	2.41	البحث عن مصادر تمويل أخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع أو الخدمات	.22
22.6%	18.3%	59.1%	0.83	2.37	البحث عن مصادر تمويل أخرى لشراء آلات جديدة	.23

ملحق رقم (3)

المحكمين :

- 1- الدكتور كامل ابوكويك - دكتوراه في المحاسبة - جامعة القدس
- 2- الدكتور مجدي الجعبري - دكتوراه في المحاسبة - جامعة الخليل
- 3- الدكتور اقبال الشريف - دكتوراه في المحاسبة - جامعة بوليتكنك فلسطين
- 4- الدكتور سعيد زابنه - دكتوراه في المحاسبة - كلية فلسطين التقنية
- 5- الدكتور محمد ابوحرب - دكتوراه في المحاسبة - كلية فلسطين التقنية
- 6- الدكتور يحيى شاور التميمي - دكتوراه اقتصاد اسلامي - كلية فلسطين التقنية

تعليمات من مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة

1-JUN-2014 12:46 From: To: 92770225 Page: 1

State of Palestine
Ministry of Finance
Custom, Excise & VAT

الجمارك الفلسطينية
دولة فلسطين
وزارة المالية
الإدارة العامة للجمارك والمكوس
وضريبة القيمة المضافة

السادة مدراء دوائر ضريبة القيمة المضافة المحترمين
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : متطلبات الحصول على ارجاع نقدي

بالإشارة الى الموضوع اعلاه ، ولترجييد الاجراءات المتعلقة باسترداد فرق ضريبة القيمة المضافة حسب ما هو وارد في الباب الثامن المادة 35(أ) من نظام بشأن الرسوم على منتجات محلية ، وبما ينسجم مع نص المادة 84 من نفس النظام يؤكد على ضرورة الزام المشتغل في حالة تقديم طلب استرداد نقدي باحضار المتطلبات التالية والالتزام بما هو موضح :

اولا - المتطلبات الاساسية :

1. تقديم طلب ارجاع نقدي يظهر من خلاله رقم الحساب البنكي وفترة الارجاع النقدي مع التعهد والالتزام بعدم خصم اية مبالغ من الرصيد الذي يخص فترة الارجاع النقدي.
2. شهادة مراقب الشركات ، مع ارفاق صور هويات الشركاء.
3. شهادة البنك الاصلية .
4. القوائم المالية للسنوات التي تخص فترة الدراسة ، وارقاق ميزان المراجعة في حالة ان السنة المالية غير منتهية .
5. كتاب يوضح طبيعة النظام المحاسبي المستخدم ، مع ضرورة ارفاق نماذج ومستندات من هذا النظام.
6. كتاب يوضح طبيعة احوال الشركة بالضبط ، وهل للشركة مراكز او فروع ؟ ، مع ضرورة توضيح عنوان ومقر الشركة .
7. خصم بالمصدر ساري المفعول.
8. كشف فواتير المشتريات المؤجلة (فواتير تاريخها خلال فترة الارجاع وتم تأجيلها لفترات لاحقة للارجاع النقدي، او كتاب خطي في حالة عدم وجود فواتير مؤجلة.

Tel+ 970 2 2978742
Fax + 970 2 2978741
P.O. BOX 795 - Ramallah

Printed by Rawan

+970 2 297874
+970 2 297874
رام الله

2015 - 2014

To: 92770225

Page: 2

State of Palestine
Ministry of Finance
Custom, Excise & VAT



دولة فلسطين
وزارة المالية
الإدارة العامة للجمارك والمكوس
وضريبة القيمة المضافة

ثانياً - متطلبات ضرورية للفحص والدراسة :

1. كشف بالموجودات، وفي حالة وجود الات ومعدات هندسية يتوجب ارفاق الرخص وكشف بارقامها من دائرة السير ووزارة المواصلاات. مع ارفاق فواتير المشتريات الخاصة بها والتي هي خلال فترة الإرجاع.
 2. كشف يظهر فواتير بيع الاصول او بيع الموجودات ان وجدت خلال فترة الدراسة.
 3. كشف تجميعي لفواتير صادرة حسب كل مشروع (نموذج 101) مع ضرورة ارفاق الموافقة الصفرية في حالة ان المشروع صفرى.
 4. كشف بالمشاريع التي تم تنفيذها خلال فترة الإرجاع (النموذج 102).
 5. كشف يظهر فواتير مشتريات صنف اساسي استخدمت كميته في مشروع معين (نموذج 201).
 6. كشف يظهر فواتير مشتريات المحروقات في حالة استخدامها.
 7. في حالة وجود مقاول في الباطن يتوجب ارفاق الاتفاقية الموقعة وارقاق كشف بالفواتير ، مع ارفاق كشف حساب خاص بمقاول الباطن.
 8. تحليل جدول كميات كل مشروع ومقارنة الكميات الاساسية فيه مع الكميات الفعلية والتي هي من واقع الفواتير الضريبية (حسب نموذج 202) وتوضيح نسبة التغير.
 9. كشف تجميعي لفواتير المشتريات الاخرى (استبعاد مشتريات تم ادخال في نموذج 201 ومشتريات المحروقات)
 10. كشف تفصيلي ببضاعة اخر المدة يوضح الكميات والمبالغ (نهاية فترة الدراسة).
 11. في حالة ان الإرجاع ناتج عن تصدير بضاعة يتوجب ارفاق كشف فواتير وبيانات التصدير ، مع ضرورة فحص الملف الضريبي كاملا خلال فترة الدراسة .
 12. في حالة ان الإرجاع ناتج عن توريد بضاعة يتوجب فحص نسبة الربح من خلال عينة ممثلة يطلبها الفاحص او من خلال الفحص الشامل ان لزم الامر .
 13. ضرورة ارفاق كشف الزمم يظهر حركة مدين ودائن والرصيد خلال فترة الدراسة.
- ثالثاً - يمنع استلام اية طلب خاص بالاسترداد النقدي ان لم يكن معزلاً بما هو مذكور اعلاه.
- احضار اية طلبات اخرى يطلبها الفاحص ولم يتم معالجتها سابقا.
واقبلو منا فائق الاحترام،،

لؤي حنظل
مدير عام الجمارك والمكوس
وضريبة القيمة المضافة



970 2 2978742
970 2 2978741
OX 795 - Ramallah

مرقئ نماذج عدد 4

تلفون 970 2 2978742
فاكس 970 2 2978741
ص ب 795 - رام الله

Printed by Rawan

ملحق رقم (5)

الاستبيان



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

تحية وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "اثر مشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال والاقتصاد في محافظة الخليل". وقد تم اختيارك لتكون ضمن عينة الدراسة، يرجى منك التعاون في تعبئة هذه الاستبانة، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط لانجازها في اعداد رسالة ماجستير في المحاسبة والضرائب، وسيتم الحفاظ على سريتها، وسأقوم بمناقشة نتائج هذه الدراسة معكم قبل اقرارها من الجامعة وذلك للاستفادة من وجهة نظركم حول ذلك للخروج بنتائج يستند عليها في حل مشكلة الاعادة الضريبية، شاكر لكم حسن تعاونكم.

إعداد: الباحث مهند التميمي

جامعة القدس

القسم الأول: معلومات خاصة عن الشركة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق على شركتك:

1-مدة عمل الشركة منذ تأسيسها

- | | | | |
|--------------------------|-----------------------|--------------------------|----------------------|
| <input type="checkbox"/> | 1-2 من 5 الى 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | 1-1 من 1 الى 5 سنوات |
| <input type="checkbox"/> | 1-4 من 15 الى 20 | <input type="checkbox"/> | 1-3 من 10 الى 15 سنة |
| | | <input type="checkbox"/> | 1-5 اكثر من 20 سنة |

2-طبيعة عمل الشركة :

- | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|
| <input type="checkbox"/> | 2-2 صناعي | <input type="checkbox"/> | 2-1 تجاري |
| <input type="checkbox"/> | 2-4 زراعي | <input type="checkbox"/> | 2-3 خدماتي |
| | | <input type="checkbox"/> | 2-5 اوراق مالية |

3-قيمة راس مال الشركة المسجل بالدينار

- | | | | |
|--------------------------|----------------------------|--------------------------|----------------------------|
| <input type="checkbox"/> | 3-2 من 100 الف الى 150 الف | <input type="checkbox"/> | 3-1 من 50 الف الى 100 الف |
| <input type="checkbox"/> | 3-4 اكثر من 200 الف | <input type="checkbox"/> | 3-3 من 150 الف الى 200 الف |

4-الشكل القانوني للشركة

- | | | | |
|--------------------------|------------------------|--------------------------|----------------------|
| <input type="checkbox"/> | 4-2 شركة مساهمة خصوصية | <input type="checkbox"/> | 4-1 شراكة افراد |
| <input type="checkbox"/> | 4-4 مشغل مرخص فردي | <input type="checkbox"/> | 4-3 شركة مساهمة عامة |
| | | <input type="checkbox"/> | 4-5 فرع اجنبي |

5- عدد الموظفين في الشركة :

- 5-1 اقل من 10 موظفين 5-2 من 10 الى 20 موظف
- 5-3 من 20 الى 30 موظف 5-4 من 30 الى 40
- 5-5 اكثر من 40 موظف

6- نشاطات الشركة

- 6-1 التصدير للخارج 6-2 البيع الى جهة معفاة من الضريبة
- 6-3 تأسيس مشروع جديد 6-4 البيع في السوق المحلية لجهات غير معفاة

7- مصدر الحصول على سلع / الخدمات المشتراة

- 7-1 الاسواق المحلية الفلسطينية 7-2 الاسواق الاسرائيلية
- 7-3 الاستيراد من دول سلعها / خدماتها معفاة من الضرائب
- 7-4 الاستيراد من دول سلعها / خدماتها غير معفاة من الضرائب

القسم الثاني : اسئلة متعلقة بالإعادة الضريبية

1- قيمة رصيد الإعادة المتراكم للشركة لدى وزارة المالية بالشيك

1-1 من 50 الى 250 الف 1-2 من 250 الى 500 الف

1-3 من 500 الف الى 750 الف 1-4 من 750 الف الى مليون

1-5 اكثر من مليون شيكل

2- سبب وجود رصيد للإعادة الضريبية

2-1 البيع الى جهة معفاة من الضريبة 2-2 التصدير للخارج

2-3 شراء اصول جديدة 2-4 تأسيس مشروع جديد

3- الفترة التي مضى عليها ترصيد رصيد الإعادة

3-1 اقل من شهرين 3-2 من 2 الى 4 شهر

3-3 من 4 الى 6 شهر 3-4 اكثر من 6 اشهر

4- أخر طلب للإعادة النقدية تقدمت الشركة به لدائرة الضريبة بالشيك

4-1 من 50 الى 250 الف 4-2 من 250 الى 500 الف

4-3 من 500 الف الى 750 الف 4-4 من 750 الف الى مليون

4-5 اكثر من مليون

5- المدة الزمنية التي استغرقها تدقيق الطلب حتى اعتمد في دائرة الضريبة في المحافظة

5-1 اقل من 6 اشهر 5-2 من 6 الى 12 شهر

5-3 من 12 الى 18 شهر 5-4 اكثر من 18 شهر

6- المدة الزمنية التي استغرقها تدقيق الطلب في وزارة المالية بعد اعتماده في دائرة

الضريبة في المحافظة

6-1 اقل من 6 اشهر 6-2 من 6 الى 12 شهر

6-3 من 12 الى 18 شهر 6-4 اكثر من 18 شهر

7- المدة الزمنية التي استغرقتها عملية الدفع بعد الاعتماد في وزارة المالية

7-1 اقل من 6 اشهر 7-2 من 6 الى 12 شهر

7-3 من 12 الى 18 شهر 7-4 اكثر من 18 شهر

8- النسبة التي حصلت عليها من رصيد الاعادة

8-1 تم شطب المبلغ 8-2 اقل 20%

8-3 من 20% الى 40% 8-4 من 40% الى 60%

8-5 من 60% الى 80% 8-6 من 80% الى 100%

9- بحسب خبرتك بعملية الاعدادة، فإن وزارة المالية تحرص على

- 9-1 الاعدادة في الوقت المحدد
- 9-2 تأخير الدفع لأجراء عملية التدقيق
- 9-3 تأخير الاعدادة من اجل تأخير الدفع
- 9-4 تأخير الاعدادة من اجل الخصم من الرصيد
- 9-5 تأخير الاعدادة من اجل تصفير رصيد الاعدادة

10- من خلال خبرتك بعملية الاعدادة تعتمد عملية تقليل مدة الاعدادة على.

- 10-1 الاستعانة بمدقق حسابات يتمتع بمهارات مهنية
- 10-2 الاستعانة بمدقق حسابات يتمتع بعلاقات قوية مع دوائر الضريبة
- 10-3 علاقتك الشخصية مع دوائر الضريبة

11- ماذا تعمل عندما تقوم دائرة الضريبة بشطب مبلغ الاعدادة

- 11-1 فصل المحاسب من العمل
- 11-2 تغيير مدقق الحسابات
- 11-3 الاتصال مع جهات عليا للاستئناف
- 11-4 لا شيء تقبل بالامر الواقع

12- ما هي اكثر المشكلات التي واجهت الشركة اثناء عملية الاسترداد الضريبي في السنوات الخمس الاخيرة

الرقم	المشكلة	غالبا	احيانا	نادرا
12-1	تأخير الدفع			
12-2	الخصم من مبلغ الاعادة			
12-3	تصفير رصيد الاعادة			
12-4	تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم			
12-5	تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد			

القسم الثالث : فقرات الاستبانة:

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع اشارة (√) حول رمز الإجابة التي تراها مناسبة

الرقم	الفقرات	نعم	لا	الى حد ما
بناء على اجابتك على السؤال رقم 12 فإن المشكلة التي عانت منها الشركة تؤدي الى :				
1	نقص في توفر النقد للشركة			
2	اعاقة قدرة المؤسسة / الشركة على الاستخدام الامثل للنقد المتوفر			

			الحد من توسع الشركة في ايجاد فروع جديدة	3
			الحد من توسع الشركة في اضافة خطوط انتاج جديدة	4
			الحد من توسع الشركة في العمالة المستخدمة	5
			الحد من توسع الشركة في تسويق منتجات جديدة	6
			البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء المواد الخام او السلع/الخدمات المتاجر بها	7
			البحث عن مصادر تمويل اخرى للتوسع في استخدام العمالة	8
			البحث عن مصادر تمويل اخرى لشراء آلات جديدة	9
			البحث عن مصادر تمويل اخرى من اجل وفاء الشركة بالتزاماتها	10
			البحث عن مصادر تمويل اخرى لتلبية حاجات الزبون من السلع او الخدمات	11
			زيادة تكلفة الانتاج والشراء نتيجة اللجوء الى مصادر تمويل اخرى	12
			تسريح جزء من العمال او الموظفين	13
			زيادة تكلفة المشتريات بسبب تأجيل الدفع	14
			التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والموردين	15
			التأثير سلبي على العلاقة بين الشركة والزبائن	16
			انخفاض نسبة الارباح بسبب ارتفاع التكلفة	17

			انخفاض نسبة الارباح بسبب البيع بأسعار منخفضة للحصول على امول نقدية	18
			الامتناع عن البيع الى الجهات المعفاة من الضريبة لتجنب الاعادة الضريبية	19
			التقليل من عمليات التصدير لتجنب الاعادة الضريبية	20
			رفع الاسعار بسبب زيادة التكلفة نتيجة للحصول على تمويل اضافي	21
			نقص الحصة السوقية بسبب زيادة الاسعار	22
			نقص الحصة السوقية بسبب تراجع المبيعات	23

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	الايادات والإعادة على ضريبة القيمة المضافة من سنة 2014 الى 2016.....	15
1.3	تلخيص الدراسات السابقة.....	51
1.5	معاملات الثبات كرونباخ الفا.....	80
2.5	مجالات قيم معاملات الاستخراج لفقرات الاستبيان في القسم الثاني والثالث.....	81
3.5	وصف العينة.....	81
4.5	العلاقة بين الشركات والضريبة.....	82
5.5	اجراءات الاعادة الضريبية.....	90
6.5	رأي الشركات في اجراءات الاسترداد الضريبي والمشكلات التي ترافقه.....	93
1.6	المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تأخير دفع الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.	97
2.6	المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير الخصم من مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.	100
3.6	المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تصفير مبلغ الاعادة على بيئة الاعمال في محافظة الخليل.	102

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
105	المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير تأخير الدفع بالإضافة الى الخصم على بيئة الاعمال في محافظة الخليل	4.6
106	المعادلات المقدرة التي تشتمل على النتائج الاحصائية ذات المعنوية الإحصائية بخصوص تأثير اجراءات الاعادة وفي النهاية تم تصفير الرصيد على بيئة الاعمال في محافظة الخليل	5.6
113	قوة العلاقة بين مشكلات الاعادة الضريبية ومؤشرات بيئة الاعمال.....	6.6
116	الاعادة الضريبية خلال ال 10 سنوات الماضية.....	7.6

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
أإقرار	
بالملخص	
دAbstract	
1الفصل الاول	1
8مشكلة الدراسة	1.2
11اهداف الدراسة	1.3
12اهمية الدراسة	1.4
13قائمة المصطلحات الاجرائية	1.5
14الفصل الثاني	2
14الاسترداد الضريبي في فلسطين	2.1
18متطلبات الإعادة النقدية	2.2
19المتطلبات الأساسية للحصول على الارجاع النقدي	2.2.1
20متطلبات الفحص والدراسة للملف	2.2.2
23تقديم طلب الإعادة الى دائرة الضريبة في المحافظة	2.3
23اعتماد الإعادة في دائرة الضريبة في المحافظة	2.4
26نقل ملف الإعادة الى الدائرة المركزية في وزارة المالية	2.5
26اعتماد الإعادة ورفعها الى الخزينة	2.6
28عيوب اجراءات ومتطلبات الاسترداد الضريبي	2.7

30 الفصل الثالث.....	3
30 عرض للدراسات السابقة.....	3.1
30 الدراسات باللغة الاجنبية.....	3.1.1
40 الدراسات باللغة العربية.....	3.1.2
45 تلخيص الدراسات السابقة.....	3.2
52 ما يميز هذه الدراسة.....	3.3
53 الفصل الرابع.....	4
53 الاطار النظري.....	4
53 مقدمة.....	4.1
55 القضايا التي تواجه الشركات اثناء عملية الاسترداد الضريبي.....	4.2
55 تأخير دفع الاعادة الضريبية.....	4.2.1
55 الخصم من مبلغ الاعادة.....	4.2.2
56 تصفير رصيد الاعادة.....	4.2.3
56 التأخير مع الخصم.....	4.2.4
56 تأخير اجراءات الاعادة وفي النهاية تصفير المبلغ.....	4.2.5
57 الاثار المتوقعة لمشكلات الاعادة الضريبية على بيئة الاعمال والاقتصاد.....	4.3
57 الاثر على بيئة الاعمال المالية للشركات.....	4.3.1
57 الاثر على بيئة الاعمال التسويقية للشركات.....	4.3.2
58 الاثر على بيئة الاعمال الانتاجية للشركات.....	4.3.3
65 نموذج الدراسة.....	4.4

66	تعريف المتغيرات	4.5
69	فرضيات الدراسة	4.6
70	الفصل الخامس	5
70	منهجية البحث	5.1
71	اسلوب وادوات جمع البيانات	5.2
72	وصف العينة	5.3
72	وصف العينة	5.3.1
81	العلاقة بين الشركات والضريبة	5.3.2
83	إجراءات الإعادة الضريبية	5.3.3
85	رأي الشركات في اجراءات الاسترداد الضريبي والمشكلات التي ترافقه	5.3.4
88	الفصل السادس	6
88	التحليل الاحصائي للنتائج	.6
90	اثر تأخير دفع الإعادة الضريبية على بيئة الاعمال	6.1
93	اثر الخصم من مبلغ الإعادة الضريبية على بيئة الاعمال	6.2
95	اثر تصفير مبلغ الإعادة بشكل كامل على بيئة الاعمال	6.3
97	اثر تأخير دفع مبلغ الإعادة بالإضافة للخصم على بيئة الاعمال	6.4
100	اثر تأخير اجراءات الإعادة وفي النهاية تصفير المبلغ على بيئة الاعمال	6.5
102	المضامين الضريبية والاقتصادية لمشكلات الإعادة الضريبة	6.6
111	الفصل السابع	7
111	النتائج والاستنتاجات والتوصيات	.7

111النتائج	7.1
114الاستنتاجات	7.2
115التوصيات	7.2
118المراجع	
122الملاحق	